

الجمهورية السورية  
الاسمى  
مملكة سوريا الهاشمية

حان : يوم السبت ١٢ رمضان سنة ١٣٧٠ الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٥١ ١٠٧١

الفرسى

١٠٥٠ - ١٠٥٤	قانون تشكيل الحاكم النظامية قانون رقم (٧١) لسنة ١٩٥١
١٠٥٤ - ١٠٦٤	قانون البنات قانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٥١
١٠٦٤ - ١٠٦٦	قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية لسنة ١٩٥١ قانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٥١
١٠٦٦ - ١٠٧٣	قانون كاتب العدل قانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥١
١٠٧٣ - ١٠٩٣	قانون الاجراء قانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٥١
١٠٩٣ - ١١٣٠	قانون اصول المحاكم الجزائية قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١
١١٣٠ - ١١٣٩	قانون محاكم الصلح قانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٥١
١١٣٩	قانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٥١ قانون لائحه قانون الطوايع الاضافية رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٦
١١٣٩	اعلان بطلان نفاذ قانون موقت

قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور، وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٠ - ٦ - ١٩٥١، تصدر اراوتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥١

قانون موقت معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يلغى القسم الرابع ( المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب ( القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ ) .
- ٣ - يضاف الى الدوائر الانتخابية التسع المبينة في المادة (١٨) من قانون الانتخاب لمجلس النواب الدائرتان الانتخابيتان التالي ذكرهما : -
- منطقة عشائر بدو الشمال
- منطقة عشائر بدو الجنوب
- ٤ - يجري انتخاب النائبين المذكورين في المادة السابقة بنفس الطريقة المبينة في قانون الانتخاب لمجلس النواب وانظمته لانتخاب النواب .
- ٥ - تعدل المادة (٢٠) من قانون الانتخاب لمجلس النواب المعدلة بموجب ( قانون تعديل الانتخاب لمجلس النواب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٩ ) كما يأتي : -
- المادة ٢٠ - يحق لكل اردني دخل اسمه في احد جداول الناخبين ان ينتخب عضواً لمجلس النواب الا اذا كان فاقداً الاهلية لذلك بمقتضى احكام الدستور او كان يشغل وظيفة من الوظائف العامة المبينة في المادة ٣٣ من هذا القانون ولم يستقل منها قبل عشرة ايام على الاقل من تاريخ ابتداء مدة الترشح .
- ٦ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥١ - ٦ - ١٣

جيد

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

وزير الداخلية  
محمد عباس ميرزا

هذا من المجلد

## القوانين واللائحة

### قانون تشكيل المحكمة الدستورية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ - ٥ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بصديق القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت واخافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة :-

### قانون تشكيل المحاكم النظامية

قانون رقم (٧١) لسنة ١٩٥١

اسم القانون المادة (١)  
وبدء العمل به يسمى هذا القانون الموقت ( قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) صلاحية المحاكم النظامية  
تتعلق المحاكم النظامية حق القضاء على جميع الاشخاص في المملكة الاردنية الهاشمية في جميع المواد المدنية والجزائية باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء الى محاكم دينية او محاكم خاصة بموجب احكام اي قانون آخر .

المادة (٣) تشكيل محاكم الصلح  
تشكل محاكم الصلح في كل لواء وقضاء او اي مكان آخر ، وفقاً لما يقرره وزير العدلية من آن الى آخر بنظام يضعه بموافقة جلالة الملك . وتتأسس هذه المحاكم للصلاحية المخصصة لها بمقتضى قانون المحاكم الصلحية واية انظمة في اصول المعاملات المعمول بها ، وتؤلف محكمة الصلح من قاض منفرد يعرف بقاضي الصلح .

المادة (٤) تشكيل المحاكم البدائية وصلاحيتها  
تشكل محاكم بدائية الالوية التي يعينها وزير العدلية من آن الى آخر بنظام يضعه بموافقة جلالة الملك وتؤلف كل محكمة من رئيس وعدد من القضاة حسب ما تدعو اليه الحاجة ، ويكون لها :-  
١ - بصفتها البدائية :-

أ - صلاحية القضاء في كافة الدعاوى الحقوقية والدعاوى المتعلقة بالاموال غير المنقولة الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح في ذلك اللواء .

ب - صلاحية القضاء في كافة الدعاوى الجزائية الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح .

٢ - بصفتها الاستئنافية :-

صلاحية الفصل في استئناف احكام محاكم الصلح المعنية في قانون المحاكم الصلحية .

المادة (٥)

١ - تتمتع المحكمة البدائية من رئيس وقاضيين ، وعند وقوع خلاف في الرأي تصدر قرارها بالاكثرية ، وفيما عدا الجنائيات التي تستوجب عقوبة الاعدام يجوز انعقادها من قاضيين ، وفي حالة عدم جلوس الرئيس ، يرأس المحكمة القاضي الاقدم في الدرجة .

٢ - اذا انعقدت المحكمة بصفتها البدائية او الاستئنافية من قاضيين واختلفا في الرأي عند اعطاء القراري النهائي ، يدعو الرئيس قاضياً ثالثاً يشترك في المحاكمة ثم تصدر المحكمة قرارها .

انعقاد المحاكم البدائية

القرارات المادة (٦)  
التميضية يجوز لرئيس المحكمة البدائية او لاي قاض من قضائها ان يصدر منفرداً قراراً تمييزياً في اية قضية بدائية كانت او استئنافية مرفوعة اليها ، وذلك قبل البدء في المحاكمة .

تشكيل محكمة الاستئناف المادة (٧)  
تشكل محكمة استئناف احدها في عمان والاخرى في القدس ، ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسب ما تدعو اليه الحاجة .

انعقاد محكمة الاستئناف المادة (٨)  
تتعدد محكمة الاستئناف لتتفرع في القضايا الجزائية والحقوقية المستأنفة اليها من ثلاثة قضاة على الاقل ، وعند وقوع خلاف في الرأي تصدر قرارها بالاكثرية .

صلاحية محكمة الاستئناف المادة (٩)  
تنظر محكمة الاستئناف :-

١ - في الاحكام المستأنفة الصادرة من اية محكمة من المحاكم البدائية بصفتها البدائية .

٢ - في الاحكام المستأنفة الصادرة من المحاكم الصلحية في الاحوال التي ينص عليها في قانون المحاكم الصلحية .

المادة (١٠) تشكيل محكمة التمييز  
تشكل محكمة التمييز في عمان مؤلفة من رئيس وستة قضاة على الاقل وتتمتع كمحكمة تمييزية حقوقية وجزائية ، من رئيس واربعة قضاة ، وتتمتع كمحكمة عدل عليا من رئيس وقاضيين ، الا اذا رأى رئيس المحكمة انعقادها من رئيس واربعة قضاة . واذا لم يجلس الرئيس ، يرأس المحكمة القاضي الاقدم ، وعند وقوع خلاف في الرأي تصدر قرارها بالاكثرية .

المادة (١١) صلاحية محكمة التمييز  
تنظر محكمة التمييز :-

١ - بصفتها الجزائية :-

في جميع الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف بالاعدام او بالانفال الشاقة المؤبدة او باحدى العقوبات الجنائية الاخرى لمدة ثلاث سنوات فما فوق وما نشأ عنها من احكام قاضية بعدم الاختصاص او المتضمنة فصل اساس الدعوى او ردها لسقوطها بالتقادم او بغير ذلك من الاسباب

٢ - بصفتها الحقوقية :-

أ - في الدعاوى الحقوقية التي تكون قبية موضوع الدعوى فيها خمسمائة دينار فاكثر .

ب - الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف القاضية بعدم الاختصاص او المتضمنة فصل اساس الدعوى او ردها لسقوطها بمرور الزمن

ج - اذا كان الخلاف حول نقطة ثانوية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الاستئناف بذلك .

د - اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن ، بحق لطالب الاذن ان يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الاوراق والاخطاع على قرار الاستئناف

صلاحية الاذن او الرفض .

٣ - بصفتها محكمة عدل عليا :-

أ - صلاحية جميع وفصل المسائل التي هي ليست قضايا او محاكمات ، بل مجرد عرائض او استدعاءات خارجة عن صلاحية اية محكمة اخرى بما تستدعي الضرورة فصله لانفاة قسطاس العدل ،

كالطلبات التي تنطوي على اصدار اوامر الافراج عن الاشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع والامامر التي تصدر الى الجهات العامة وموظفي الحكومة بشأن القيام بواجباتهم العمومية

وتكليفهم القيام باعمال معينة او الامتناع عن القيام بها .

قانون من المجلد



ب... صلاحية ابطال اي اجراء او رأي صادر بموجب نظام يخالف الدستور او القانون بناء على شكوى المتضرر .

#### التنازع على الصلاحية المادة (١٢)

١ - اذا حدث خلاف في الرتبة بين محكمة نظامية ومحكمة شرعية ، يحق لأي من الفرقاء ان يطلب الى رئيس محكمة التمييز ان يعين محكمة خاصة لتنظر في تعيين المرجع لرؤية الدعوى ، ويترتب على الرئيس المشار اليه ان يؤلف المحكمة المذكورة من قاضين من مذلة محكمة التمييز وقاض من محكمة الاستئناف الشرعية يعينه رئيس محكمة الاستئناف الشرعية ، وتنفذ هذه المحكمة برئاسة قاضي التمييز الاقدم .

٢ - اذا حدث خلاف في الوظيفة بين محكمة نظامية ومحكمة دينية ، يحق لأي من الفرقاء ان يطلب الى رئيس محكمة التمييز ان يعين محكمة خاصة لتنظر في تعيين المرجع لرؤية الدعوى . ويترتب على الرئيس المشار اليه ان يؤلف المحكمة الخاصة من قاضين من قضاة محكمة التمييز ، وقاض من محكمة الاستئناف الدينية ، يعينه رئيس محكمة الاستئناف الدينية المطلوب انتداب قاض منها ، وتنفذ هذه المحكمة برئاسة قاضي التمييز الاقدم .

٣ - اذا حدث خلاف في الوظيفة في قضية تتعلق بالأحوال الشخصية بين أشخاص ينتمون الى طوائف دينية مختلفة يحق لأي فريق من الفرقاء ان يطلب الى رئيس محكمة التمييز ان يعين محكمة خاصة لتعيين المرجع لرؤية الدعوى . ويترتب على الرئيس المشار اليه ان يؤلف المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة من محكمة التمييز لتعيين المرجع لرؤية القضية بعد الاستشارة برأي خبيرين عن الطوائف المختصة .

٤ - اذا حدث خلاف في الوظيفة فيما اذا كانت قضية ما من قضايا الأحوال الشخصية داخلة ضمن صلاحية إحدى المحاكم الدينية الخاصة بها ، يحق لأي من الفرقاء ان يطلب الى رئيس محكمة التمييز ان يعين محكمة خاصة للبت في هذا الخلاف . ويترتب على الرئيس المشار اليه ان يؤلف المحكمة المذكورة من قاضين من قضاة محكمة التمييز ومن رئيس أعلى محكمة دينية في المملكة الأردنية الهاشمية للطائفة التي يدعي أحد الفريقين المتنازعين انها تملك دون سواها صلاحية النظر في القضية للفضل في هذا الخلاف وتنفذ هذه المحكمة برئاسة قاضي التمييز الاقدم .

٥ - يجب على المحكمة في جميع هذه الحالات أن تؤجل جميع الاجراءات الى أن تفصل المحكمة الخاصة بالأمر .

#### انتداب القضاة المادة (١٣)

يحق لوزير العدلية ان يتدرب عند الضرورة ، لمدة معينة ، أي قاض من قضاة محكمة الاستئناف ليارس كافة مهام القضاء في رئاسة المحاكم البدائية . أو أي قاض من قضاة أية محكمة بدائية ليارس كافة مهام القضاء في محكمة الاستئناف ، أو أي قاض من قضاة محكمة بدائية الى محكمة بدائية أخرى أو أي قاض من قضاة محكمة بدائية ليارس وظيفة قاضي صلح . أو أي قاضي صلح ليارس وظيفة قاض في المحكمة البدائية ، أو أي قاض من محكمة الاستئناف ليارس وظيفة قاض في محكمة استئناف أخرى أو في محكمة التمييز .

#### هيئة النيابة العامة المادة (١٤)

تشكل هيئة النيابة العامة كما يلي :

١ - يعين موظف باسم رئيس النيابة العامة ، يعاونه في إدارة وظائفه معاون أو أكثر حسبما تدعو اليه الحاجة ، ويقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة التمييز بنفسه ، ويجوز ان ينوب عنه فيها أحد معاونيه أو أي نائب عام .

٢ - يعين لدى كل محكمة استئناف موظف باسم النائب العام له جميع الحقوق والأختصاصات الممنوحة لقانون أصول المحاكمات الجزائية وغيرها من القوانين ، ويكون له عند الحاجة مساعدون لهم جميع الصلاحيات والوظائف المنوطة له في القانون .

٣ - يعين لدى كل محكمة بدائية موظف أو أكثر باسم المدعي العام .

#### المادة (١٥)

١ - يتولى ممثل النيابة العامة - كل ضمن دائرة اختصاصه - اقامة الدعوى وتمثيلها وفق ما هو مبين في قانون اصول المحاكمات الجزائية وغيره من القوانين .

٢ - يحق للنائب العام أو للمدعي العام - كل ضمن دائرة اختصاصه - ان يتدرب أي ضابط من ضباط الشرطة والدرك - بصفتهم ضابطه عدلية - لممارسة مهام النيابة لدى المحاكم البدائية والصلحية بصورة عامة وموقفة حسبما تدعو اليه الحاجة ، وعلى الضابط المتدرب ان يتقيد بأية تعليمات يصدرها اليه النائب العام أو للمدعي العام .

٣ - يحق للنائب العام أن يتدرب أي مدعي عام ليتولى المرافعة في أية دعوى ترى في محكمة غير المحكمة للوكول اليه تمثيل النيابة العامة لديها وتمثيلها اذا ظهر له ان لهذه الدعوى أهمية خاصة تستدعي ذلك .

٤ - يحق لرئيس النيابة العامة أن يتدرب أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام كما يحق للنائب العام ان يتدرب أحد مساعديه أو أحد المدعين العامين ليعمل النيابة أمام أية محكمة بدائية .

٥ - يمثل النيابة العامة يمثلون الحكومة في جميع الدعاوى التي تميمها او تمام عليها .

#### المادة (١٦)

جميع موظفي النيابة العامة في حقة الاستئناف وحقة البداية تابعون للنائب العام ، وهم مكلفون بالانذار بأوامره في شؤونهم الادارية واقامة الدعاوى وتمثيلها ، كما يتصرفون جميعهم في جميع حلقاتهم تابعين لرئيس النيابة العامة ومرتبطين بوزير العدلية ضمن نطاق تسلسل هذه الحلقات .

#### المادة (١٧)

يخضع موظفو الضابطة العدلية لمراقبة رئيس النيابة ويمثله فيما يتعلق بوظيفتهم القضائية .

#### المادة (١٨)

تدخل النيابة العامة في جميع الاحوال التي ينص القانون على تدخلها فيها .

#### المادة (١٩)

تتأط بوزير العدلية مراقبة المحاكم النظامية والدوائر العدلية بجميع فروعها وادارتها العامة وتنشيط المحاكم والدوائر المذكورة بمعرفة مفتش او أكثر وفي الانظمة والتعليمات التي تصدر في هذا الشأن .

#### المادة (٢٠)

يجوز لوزير العدلية بموافقة جلالة الملك ان يضع انظمة بشأن الامور الواردة في هذا القانون سواء أكانت حقوقية أم جزائية ، وبصورة خاصة في :

١ - تحديد الصلاحيات الاقليمية لمحاكم الصلح والمحاكم البدائية والمحكمتي الاستئناف .

٢ - تحديد الرسوم التي تستوفى في المحاكم ودوائر الاجراء والنفقات التي تمنى للفريقين والشهود .

تبقى الانظمة والاصول المعمول بها عند تاريخ سريان هذا القانون سارية المفعول ريثما توضع انظمة وأصول جديدة .

#### المادة (٢١)

تلتى القوانين التالية :-

١ - قانون تشكيكات المحاكم ( الاردني ) لسنة ١٩٤٦ المنشور في الجريدة الرسمية رقم ٨٨٠ الصادر بتاريخ ٢٥ - ١٢ - ١٩٤٦ .

هكذا من الشاهل

- ٢ - قانون المحاكم رقم ٣١ لسنة ١٩٤٠ ( فلسطين ) .  
 ٣ - قانون المحاكم ( للمعدل ) رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٢ ( فلسطين ) .  
 ٤ - قانون المحاكم ( للمعدل ) رقم ١٠ لسنة ١٩٤٣ ( فلسطين ) .  
 ٥ - قانون المحاكم ( للمعدل ) رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٤ ( فلسطين ) .  
 ٦ - قانون المحاكم ( للمعدل ) رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ ( فلسطين ) .  
 ٧ - قانون المحاكم ( للمعدل ) رقم ١٤ لسنة ١٩٤٦ ( فلسطين ) .  
 ٨ - قانون المحاكم ( للمعدل ) رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٧ ( فلسطين ) .  
 ٩ - أي تشريع أردني أو فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون إلى الذي تكون فيه أحكام تلك التشريعات مغايرة لهذا القانون .  
 المادة (٢٢) رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥١ - ٥ - ٣٠

محرره

وزير العدلية  
 هزاع الحايي  
 رئيس الوزراء  
 سمير الرفاعي

## خبر السيرة المدنية للأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ( ٢٥ و ٥٣ ) من الدستور ،  
 وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ - ٥ - ١٩٥١ ،  
 تصدر أراؤنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته إلى  
 قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

### قانون البيّنات

قانون رقم ( ٧٢ ) لسنة ١٩٥١

المادة ( ١ )

يسمى هذا القانون الموقت ( قانون البيّنات لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في  
 الجريدة الرسمية .

الباب الاول  
 الادلة

الفصل الاول  
 وسائل الاثبات

المادة ( ٢ )

تقسم البيّنات إلى :-

١ - الادلة الكتابية

- ٢ - الشهادة  
 ٣ - القرائن  
 ٤ - الاقرار  
 ٥ - اليمين  
 ٦ - المعاينة والخبرة .

### الفصل الثاني قواعد كلفة في الاثبات

المادة ( ٣ )

ليس لقاض ان يحكم بعلمه الشخصي

المادة ( ٤ )

يجب ان تكون الوقائع التي يراى اثباتها متعلقة بالدعوة ومتبعة في الاثبات وجائزاً قبولها .

### الباب الثاني الادلة الكتابية

المادة ( ٥ )

الادلة الكتابية هي :-

- ١ - الاسناد الرسمية .  
 ٢ - الاسناد العادية .  
 ٣ - الاوراق غير الموقعة .

### الفصل الاول الاسناد الرسمية

المادة ( ٦ )

١ - السندات الرسمية .

أ - السندات التي ينظمها الموظفون الذين من اختصاصهم تنظيمها طبقاً للاوضاع القانونية ، ويحكم بها  
 دون ان يكلف مبرزها اثبات ما نص عليه فيها ويعمل بها ما لم يثبت تزويرها .

ب - السندات التي ينظمها اصحابها ويصدقها الموظفون الذين من اختصاصهم تصديقها طبقاً للقانون ،  
 وينحصر العمل بها في التاريخ والتوقيع فقط .

٢ - فإذا لم تستوف هذه الاسناد الشروط الواردة في الفقرة السابقة فلا يكون لها اقية الاسناد العادية  
 بشرط ان يكون دور الشأن قد وقعوا عليها بتواقيعهم او باختامهم او ببصمات اصابعهم .

المادة ( ٧ )

١ - تكون الاسناد الرسمية المنظمة حجة على الناس كافة بما دون فيها من افعال مادية قام بها الموظف العام  
 في حدود اختصاصه ، او وقعت من ذوي الشأن في حضوره ، وذلك ما لم يثبت تزويرها بالطرق  
 المقررة قانوناً .

٢ - أما ما ورد على لسان ذوي الشأن من بيانات فيعتبر صحيحاً حتى يقرم الدليل على ما يخالفه .

٣ - وأما الاوراق السرية التي يراى تعديل الاسناد الرسمية او الاسناد العادية فلا يعمل لها الا بين موقعيها .

المادة ( ٨ )

١ - اذا كان اصل السند الرسمي موجوداً ، فإن الصور الخطية والفوتوغرافية التي نقلت منه وصدرت من

هذا من المأهول



موظف عام في حدود اختصاصه تكون لما قوة السند الرسمي الاصل بالقدر الذي يعترف فيه بمطابقته الصورة للاصل .

٢ - وتعتبر الصورة مطابقة للاصل ما لم ينازع في ذلك احد الطرفين ، وفي هذه الحالة تراجع الصورة على الاصل .

المادة (٩)

إذا لم يوجد اصل السند الرسمي ، كانت الصورة الخطية او الفوتوغرافية حجة على الوجه الآتي :-  
١ - يكون للصورة الاولى قوة الاصل اذا صدرت عن موظف عام مختص وكان مظهرها الخارجي لا يتطرق معه الشك في مطابقتها للاصل .

٢ - ويكون للصورة الخطية او الفوتوغرافية المأخوذة من الصورة الاولى نفس القوة اذا صدرت عن موظف عام مختص يصادق على مطابقتها للاصل الذي اخذت منه ويجوز لكل من الطرفين ان يطلب مراجعة هذه الصورة على الاولى على ان تم المراجعة في مواجهة الخصوم .

٣ - اما الصورة المأخوذة عن الصورة الثانية فيمكن الاستئناس بها تبعاً للظروف .

الفصل الثاني

الاسناد العادية

المادة (١٠)

السند العادي ، هو الذي يشل على توقيع من صدر عنه او على خاتمه او بصمة اصبعه وليت له صفة السند الرسمي .

المادة (١١)

١ - من احتج عليه بسند عادي ، وكان لا يريد ان يعترف به ، وجب عليه ان ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط او توقيع او خاتم او بصمة اصبع ، والا فهو حجة عليه بما فيه .  
٢ - اما الوارث او اي خلف آخر فيكتفى منه ان يقر بأنه لا يعلم ان الخط او التوقيع او الختم او البصمة هو لمن تلقى عنه الحق .

المادة (١٢)

١ - لا يكون السند العادي حجة على الغير في تاريخه الا منذ ان يكون له تاريخ ثابت .  
٢ - ويكون له تاريخ ثابت :-

أ - من يوم ان يصادق عليه الكاتب العدل

ب - من يوم ان يثبت مضمونه في ورقة اخرى ثابتة التاريخ رسمياً

ج - من يوم ان يؤشر عليه حاكم او موظف مختص

د - من يوم وفاة احد من لهم على السند اثر ثابت او معترف فيه من خط او توقيع او ختم او بصمة اصبع ، او من يوم ان يصبح مستحيلاً على احد هؤلاء ان يكتب او يمس لعة في جسمه .

٣ - ومع ذلك يجوز للمحكمة تبعاً للظروف الا تطبق هذه المادة على الوصولات .

٤ - لا تشل احكام هذه المادة الاسناد والاوراق التجارية ولو كانت موقعة او مظهره من غير التجار لسبب مدني ، وكذلك اسناد الاستقراض الموقعة لاصلة تاجر يوهن او بدون زعن منها كانت صفة المفترض

المادة (١٣)

١ - تكون للرسائل قوة الاسناد العادية من حيث الاثبات ما لم يدعي موقعها انه لم يرسلها ولم يكلف احداً بالرسالة

٢ - وتكون للبرقيات هذه القوة ايضاً اذا كان اصلها المودع في دائرة البريد موقفاً عليه من مرسلها .

المادة (١٤)

السند المؤيد لسند سابق يكون حجة على المدين ولكن يجوز له ان يثبت خطأ هذا السند بتقديم السند الاصيل .

### الفصل الثالث الاوراق غير الموقع عليها

المادة (١٥)

دفاتر التجار لا تكون حجة على غير التجار .

المادة (١٦)

دفاتر التجار الاجبارية تكون حجة :-

١ - على صاحبها سواء اكانت منظمة تنظيمياً قانونياً ام لم تكن ، ولكن لا يجوز ان يريد ان يستخلص منها دليلاً لنفسه ان يجزى ما ورد فيها ويستعمله ما كان مناقضاً لدعواه .

٢ - لصاحبها في المعاملات المختصة بتجارته اذا كانت منظمة وكان الخلاف بينه وبين تاجر .

المادة (١٧)

إذا تباينت القيود بين دفاتر منظمة لتجارين تهازت البيتان المتعارضتان .

المادة (١٨)

١ - لا تكون الدفاتر والاوراق المنزلية حجة لمن صدرت عنه

٢ - ولكنها تكون حجة عليه :-

أ - اذا ذكر فيها صراحة انه استوفى ديناً .

ب - اذا ذكر فيها صراحة انه قصد بما دونه في هذه الاوراق ان تقوم مقام السند لمن اثبتت حقاً لمصلحة

المادة (١٩)

التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة للدين حجة على الدائن الى أن يثبت بالشهود والقرائن ان ما اتفق عليه او اثبت في السند او الاوراق الخصوصية لم يحصل عن حقيقة وانه نشأ عن خطأ او كتب لأمر لما يتم ولو لم يكن التأشير مؤرخاً او موقفاً منه ما دام السند لم يخرج قط من حيازته .

الفصل الرابع

في طلب الزام الخصم بتقديم الاسناد  
والاوراق للوجودة تحت يده

المادة (٢٠)

يجوز للخصم ان يطلب الزام خصمه بتقديم الاسناد او الاوراق المتبعة في الدعوى التي تكون تحت يده اذا كان القانون التجاري او اي قانون آخر يحيز مطالبته بتقديمها أو تسليمها .

المادة (٢١)

يجب ان يبين في هذا الطلب تحت طائلة الرد .

١ - اوصاف السند أو الورقة .

٢ - محتوى السند أو الورقة بقدر ما يمكن من التفصيل .

٣ - الواقعة التي يستشهد بالورقة أو السند عليها .

٤ - الدلائل والظروف التي تؤيد انها تحت يد الخصم .

٥ - وجه الزام الخصم بتقديمها .

المادة (٢٢)

إذا اثبت الطالب طلبه او أقر الخصم بأن السند او الورقة في حوزته او سكت قررت المحكمة لزوم تسليم السند او الورقة في الحال او في أقرب موعد تحدده وإذا أنكر الخصم ولم يقدم الطالب اثباتاً كافياً لصحة الطلب وجب أن يحلف للتكرار بما بأن الورقة او السند لوجوده وأنه لا يعلم بوجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه او في يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستشهاد به .

هذا من الأصول

## المادة (٢٣)

إذا لم يتم الخصم بتقديم الورقة أو السند في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع عن حلف اليمين المذكورة: اعتبرت الصورة التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها، فإن لم يكن خصمه قد قدم صورة عن الورقة أو السند جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكله أو بموضوعه.

## المادة (٢٤)

إذا قدم الخصم ورقة أو سند للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه إلا برضاء خصمه وبأذن خطي من رئيس المحكمة بعد أن تحفظ صورة مصدقة عنه في إثباته الدعوى.

## المادة (٢٥)

١ - يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى أن تدعو الغير لاثباته بتقديم ورقة أو سند تحت يده وذلك في الأحوال ومع مراعاة الأحكام والأوضاع للنصوص عليها في اللوائح السابقة.

٢ - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تقرر جلب اسناد وأوراق من الدوائر الرسمية إذا تضرر ذلك على الخصوم.

## المادة (٢٦)

يجوز في أية قضية حقوقية اثبات صحة تنظيم أي عقد أو وكالة أو تفويض أو حك كتابي منظم أو موقع في مكان خارج المملكة الأردنية الهاشمية باقرار الفريقين المتعاقدين أو تصديقها من المراجع القانونية والسياسية المختصة في البلد الذي نظمت أو وقعت فيه ومن يمثل المملكة الأردنية الهاشمية في ذلك البلد ومن السلطات الأردنية المختصة.

## الباب الثالث

## في الشهادة

## الفصل الأول

## الاثبات بالشهادة

## المادة (٢٧)

يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات غير التعاقدية.

## المادة (٢٨)

في الالتزامات التعاقدية يراعى في جواز الاثبات بالشهادة وعدم جوازها الأحكام الآتية :-

١ - إذا كان الالتزام التعاقدى في غير اللوات التجارية تزيد قيمته على عشرة دنانير أو كان غير محدد القيمة فلا يجوز الشهادة في اثبات وجود الالتزام أو البراءة منه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك، أما في الالتزامات التجارية إطلاقاً وفي الالتزامات المدنية التي لا تزيد قيمتها على عشرة دنانير فيجوز الاثبات بالشهادة.

٢ - ويقتدر الالتزام باعتبار قيمته وقت تمام العقد لا وقت الوفاء، فإذا كان أصل الالتزام في ذلك الوقت لا يزيد على عشرة دنانير فالشهادة لا تقتنع حتى لو زاد مجموع الالتزام على هذا القدر بعد ضم اللقيحات والفوائد.

٣ - وإذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة يتميز كل منها عن الآخر، وليس على أيها دليل كتابي جاز الاثبات بالشهادة في كل طلب لا تزيد قيمته على عشرة دنانير حتى ولو كانت هذه الطلبات في مجموعها تزيد على هذه القيمة، وحتى لو كان منشؤها علاقات أو عقود من غير طبيعة واحدة بين الخصوم أنفسهم. وكذلك الحكم في وفاء لا تزيد قيمته على عشرة دنانير.

## المادة (٢٩)

لا يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب لا تزيد قيمته على عشرة دنانير.

١ - فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي.

٢ - فيما إذا كان المطلوب هو الباقي أو هو جزء من حق لا يجوز اثباته بالشهادة.

٣ - إذا طالب أحد الخصوم في الدعوى بما تزيد قيمته على عشرة دنانير ثم عدل طلبه إلى ما لا يزيد على هذه القيمة.

## المادة (٣٠)

١ - يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على عشرة دنانير إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة.

٢ - ومبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابة تصدر عن الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال.

## المادة (٣١)

يجوز الاثبات بالشهادة في الالتزامات التعاقدية حتى لو كان المطلوب تزيد قيمته على عشرة دنانير :-

١ - إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، أو إذا كان العرف والعادة لا يقتضيان ربطها بسند. يعتبر مانعاً مادياً أن لا يوجد من يستطيع كتابة السند أو أن يكون طالب الاثبات شخصاً ثالثاً لا يمكن طرفاً في العقد. تعتبر مانعاً أدبياً القرابة بين الزوجين أو ما بين الأصول والفروع أو ما بين الحواشي إلى الدرجة الثالثة أو ما بين أحد الزوجين وأبوي الزوج الآخر.

٢ - إذا فقد الدائن سنده المكتوب لسبب لا يد له فيه.

٣ - إذا طعن في العقد بأنه ممنوع بالقانون أو يخالف للنظام العام أو للأداب.

## المادة (٣٢)

إذا ادعى المدعى عليه في دعوى تتعلق ببوليصة أو سند أو سفتجة باعتراف أو إقرار بدين يثبت الادعاء يشتمل على فائدة تتجاوز للمعدل الذي يجزئه القانون سواء أ كانت الفائدة المذكورة في العقد كفاية أو كرهاً أو مستحقة بأي وجه آخر فيجوز للمحكمة أن تقبل شهادة أي شخص تأييداً لهذا الادعاء أو دافعاً له إما شفوياً أو خطياً على الرغم من أي حكم من أحكام القانون فيما يتعلق بقبول الشهادة ويشترط في ذلك أن لا يفسر أي حكم من أحكام هذه المادة بأنه يؤثر في حقوق حائز السفتجة بطريق صحيح بدفع قيمتها.

## المادة (٣٣)

الاجازة لاحد الخصوم باثبات واقعة بشهادة الشهود تقتضي دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في دفعها بهذا الطريق.

## المادة (٣٤)

تقبل شهادة كل انسان مالم يكن مجنوناً أو مسيماً غير مميز، على أنه يجوز أن تسمع أقواله من لم تبلغ سنهم خمس عشرة سنة بدون يمين وعلى سبيل الاستدلال فقط.

## المادة (٣٥)

ليس لأحد أن يكون شاهداً ومندعياً فلا تصح شهادة الوصي واليتم والوكيل لوكاله ولا شهادة أحد الشركاء للآخر في مال الشركة ولا السكفيل فيما يختص بالالتزامات مكفوله.

## المادة (٣٦)

١ - تقدر المحكمة قيمة شهادة الشهود من حيث عدالة الشهود وسلوكهم وتصرفهم وغير ذلك من ظروف القضية. ولها أن تسقط شهادة شاهد أو أكثر إذا لم تقتنع بصحتها دون حاجة إلى إجراء التزكية.

٢ - إذا لم توافق الشهادة الدعوى أو لم تتوافق أقوال الشهود بعضها مع بعض، أخذت المحكمة من الشهادة بالتقدير الذي تقتنع بصحته.

٣ - للمحكمة أن ترجح بينة على أخرى وفقاً لما تستخلصه من ظروف الدعوى.

كل من أشعل



## المادة (٣٧)

لا يجوز أن يشهد أحد عن معلومات أو مضمون أوراق تتعلق بشؤون الدولة إلا إذا كانت قد نشرت بالطريق القانوني أو كانت السلطة المختصة قد اذنت في اذاعتها .

## المادة (٣٨)

للوطنيين وللمستخدمين والسكفون بخدمة عامة لا يشهدون ولو بعد تركهم العمل عما يكون قد وصل إلى علمهم أثناء قيامهم بالعمل من معلومات لا يجوز اذاعتها ومع ذلك فلا سلطة المختصة أن تأذن لهم بالشهادة بناء على طلب المحكمة أو أحد الخصوم .

## المادة (٣٩)

لا يجوز لمن علم من الحاميين أو الوكلاء أو الأطباء أو غيرهم عن طريق مهنته أو صنعتها بواقعة أو معلومات أن يفشيها ولو بعد انتهاء خدمته أو زوال صفته ما لم يكن ذكرها له مفسوداً به فقط ارتكاب جناية أو جنحة .

## المادة (٤٠)

ومع ذلك يجب على الاعماس المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن تلك الواقعة أو المعلومات متى طلب منهم من أسرهم لهم على الإخلال ذلك بأحكام القوانين الخاصة بهم .

## المادة (٤١)

لا يجوز لأحد الزوجين أن يعشي بغير رضا الآخر ما ابلغه إليه أثناء الزوجية ولو بعد انفصامها . إلا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر أو إقامة دعوى على أحدهم بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر .

## المادة (٤٢)

الشهادة السماعية غير مقبولة إلا في الحالات التالية :

- ١ - الوفاة .
- ٢ - النسيب .
- ٣ - الوقف .

## الفصل الثاني

## في إجراءات الجين

## المادة (٤٣)

على الخصم الذي يطلب الاثبات بشهادة الشهود أن يبين الوقائع التي يريد اثباتها في طلباته الكتابية أو شفاهها في الجلسة وأن يسمي شهوده على أن لا يتجاوز عددهم العشرة في الواقعة الواحدة إلا إذا اجازت له المحكمة أكثر من ذلك .

## المادة (٤٤)

إذا امتنع الشاهد عن أداء الجين أو عن الإجابة بغير سبب قانوني يقضي عليه بحكم مبرم برامة لا تزيد على عشرة دقائق ما لم يتنازل الخصم عن شهادته .

## الباب الرابع

## القرائن

## الفصل الأول

## القرائن القانونية

## المادة (٤٥)

القرينة التي ينص عليها القانون تنفي من ثبوت هذه القرينة لمصلحة عن أية طريقة أخرى من طرق الاثبات ، على أنه يجوز تهمس هذه القرينة بالدليل العكسي ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك .

## المادة (٤٦)

١ - الأحكام التي حازت الدرجة القطعية تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه القرينة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه القوة إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً .

٢ - ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة من تلقاء نفسها .

## المادة (٤٧)

لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجزائي في الوقائع التي لم يفصل فيها هذا الحكم أو الوقائع التي فصل فيها دون ضرورة .

## الفصل الثاني

## القرائن القضائية

## المادة (٤٨)

١ - القرائن القضائية ، هي القرائن التي لم ينص عليها القانون ولكن القاضي يستخلصها من ظروف الدعوى وأن يقتنع بأن لها دلالة معينة ، ويترك لتقدير القاضي استنباط هذه القرائن .

٢ - لا يجوز الاثبات بالقرائن القضائية إلا في الأحوال التي يجوز فيها الاثبات بالشهادة .

## الباب الخامس

## في الاقرار

## المادة (٤٩)

الاقرار هو اخبار الانسان عن حق عليه لآخر .

## المادة (٥٠)

الاقرار القضائي ، هو اعتراف الخصم أو من ينوب عنه نيابة خاصة بواقعة قانونية مدعى بها عليه وذلك أمام القضاء أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة .

## المادة (٥١)

الاقرار غير القضائي ، هو الذي يقع في غير مجلس الحكم أو يقع في مجلس الحكم في غير الدعوى التي اقيمت بالواقعة المقر بها .

## الفصل الاول

## شروط الاقرار

## المادة (٥٢)

يشترط أن يكون للمقر عقلاً بالغاً غير محجور عليه فلا يصح إقرار الصغير والمجنون والمعتوه والسفيه ولا يصح على هؤلاء إقرار أوليائهم وأوصيائهم والقوام عليهم ولكن الصغير المميز المأذون يكون لإقراره حكم إقرار البالغ في الامور المأذون فيها .

## المادة (٥٣)

يشترط ألا يكذب ظاهر الحال الاقرار .

## المادة (٥٤)

١ - لا يتوقف الاقرار على قبول المقر له ، ولكن يرتد برده .

٢ - وإذا رد المقر له مقداراً من المقر به فلا يبقى حكم الاقرار في القدار الردود ويصح الاقرار في القدار الباقي .

هذه من أمثلة

الفصل الثاني  
احكام الاقرار

المادة (٥٥)

- ١ - يلزم المرء باقراره الا اذا كذب بحكم.
- ٢ - ولا يصح الرجوع عن الاقرار الا لحطاً في الوقائع على ان يثبت المقر ذلك.

المادة (٥٦)

الاقرار حجة قاصرة على المقر.

المادة (٥٧)

الاقرار في غير مجلس الحكم لا يقبل اثباته بشهادة الشهود ما لم تسبقه قرائن قوية تدل على وقوعه.

الباب السادس  
في البين

الفصل الاول  
البين الحاسمة

المادة (٥٨)

البين الحاسمة ، هي التي يوجهها احد المتدعين خصمه لجسم بها النزاع .

المادة (٥٩)

يجوز لكل من الخصمين ان يوجه البين الحاسمة الى الخصم الآخر ولكن لا يكون ذلك الا باذن المحكمة .

المادة (٦٠)

١ - يجب ان تكون الواقعة التي تنصب عليها البين متعلقة بشخص من وجهته اليه البين ، فان كانت غير شخصية انصبت البين على مجرد علم بها .

٢ - يجوز ان توجه البين الحاسمة في اية حالة كانت عليها الدعوى في كل نزاع الا انه لا يجوز توجيهها في واقعة بمنوعة بالقانون او مخالفة للنظام العام وللاداب .

المادة (٦١)

اذا اجتمعت مطالب مختلفة يكفي فيها عين واحدة .

المادة (٦٢)

١ - يجوز لمن وجهت اليه البين ان يردّها على خصمه . على انه لا يجوز الرد اذا انصبت البين على واقعة لا يشترط فيها الخصمان بل يستل فيها شخص من وجهته له البين .

٢ - ولا يجوز لمن وجهه البين اوردّها ان يرجع في ذلك من قبل خصمه ان يحلف .

المادة (٦٣)

لا تكون البين الا امام المحكمة ، ولا اعتبار بالنكول عن البين خارجها .

المادة (٦٤)

يجب على من يوجه خصمه البين ان يبين بالدقة الوقائع التي يريد استخلاصها عليها ويذكر صيغة البين بعبارة واضحة جلية .

للمحكمة ان تعدل صيغة البين التي يعرضها الخصم بحيث تتوجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب

المادة (٦٥)

كل من وجهت اليه البين فنكل عنها دون ان يردّها على خصمه . وكل من ردت عليه البين فنكل عنها ، خسر دعواه .

المادة (٦٦)

١ - توجيه البين يتضمن التنازل عما عداها من البيانات بالنسبة الى الواقعة التي ترد عليها ، فلا يجوز للخصم ان يثبت كذب البين بعد ان يؤدّي الخصم الذي وجهت اليه او ردت عليه .

٢ - على انه اذا ثبت كذب البين بحكم جزائي فان للخصم الذي اصابه ضرر منها ان يطالب بالتعويض .

الفصل الثاني  
في اجراءات البين

المادة (٦٧)

يرفض توجيه البين اذا كانت واردة على واقعة غير منتجة او غير جاز اثباتها بالبين .

المادة (٦٨)

اذا لم ينزع من توجيهت عليه البين في جوازها ولا في تعلّقها بالدعوى وجب عليه ان كان حاضراً بنفسه ان يحلف فوراً او يردّها على خصمه والا اعتبر ناكلاً ، ويجوز للمحكمة ان تعطيه مهلة للحلف اذا رأته لذلك وجباً ، فان لم يكن حاضراً وجب ان يدعي لحلفها بالصيغة التي اقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته . فان حضر وامتنع دون ان ينزع او لم يحضر بغير عذر اعتبر ناكلاً كذلك .

المادة (٦٩)

اذا نازع من توجيهت عليه البين في جوازها او في ورودها على واقعة منتجة في الدعوى ورفضت المحكمة منازعته وحكمت بتعليقه بينت في قرارها صيغة البين ، ويباع هذا القرار للخصم ان لم يكن حاضراً بنفسه ، ويتبع ما نص عليه في المادة السابقة .

المادة (٧٠)

اذا كان لمن توجهت عليه البين عذر يمنعه عن الحضور فتنتقل المحكمة او تنتدب احد قضاتها لتعليقه ، ويجوز محضر يحلف البين بوقعه الحالف والمحكمة او القاضي المنتدب والكتاب .

المادة (٧١)

تكون تأدية البين بان يقول الحالف « والله » ويذكر الصيغة التي اقرتها المحكمة .

المادة (٧٢)

يعتبر في حلف الاخرس ونكوله اشارته المعبودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كثر يعرفها فعليه ونكوله بها .

المادة (٧٣)

تجري النيابة في التحليف ولكن لا تجري في البين .

المادة (٧٤)

اذا كان من وجهت اليه البين يقيم خارج منطقة المحكمة فلها ان تتيب في تحليفه محكمة محل اقامته .

المادة (٧٥)

تلقى القوانين التالية :-

- ١ - قانون البينات ، الباب الرابع والمكون من مجموعة القوانين الفلسطينية .
- ٢ - قانون البينات ( المعدل ) رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ المنشور في العدد ٦٣٠ المتنازع من الوقائع الفلسطينية الموزع في ١٨ ايلول سنة ١٩٣٦ .

هذا من المأهول



- ٣- قانون البيئات ( المعدل ) رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٠ المنشور في العدد ١٠٥٢ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٨ تشرين الاول سنة ١٩٤٠ .
- ٤- قانون البيئات ( المعدل ) رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ١٥٠٢ الممتاز في الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٩ حزيران سنة ١٩٤٦ .
- ٥- قانون البيئات ( المعدل ) رقم ٣ لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ١٥٦٣ الممتاز من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٥ آذار سنة ١٩٤٧ .
- ٦- كل تشريع اردني او فلسطيني آخر صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة (٧٦)

رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥١ - ٥ - ٣٠

وزير العدلية  
هزاع الجواليرئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

جبريل

## قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية لسنة ١٩٥١

بمقتضى المادتين ( ٢٥ و ٥٣ ) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ - ٥ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واذا كانت القوانين الدولية على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

## قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية لسنة ١٩٥١

قانون رقم ( ٧٣ ) لسنة ١٩٥١

اسم القانون

المادة (١)

يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به بعد مرسوم شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

تفسير

المادة (٢)

تعني لفظة ( الحكم الاجنبي ) الواردة في هذا القانون كل حكم صدر من محكمة خارج المملكة الاردنية الهاشمية ( بما في ذلك المحاكم الدينية ) يتعلق في اجراءات حقوقية ويقضي بدفع مبلغ من المال ويشل قرار المحكمين في اجراءات التحكيم اذا كان ذلك القرار قد اصبح يحكم القانون المعمول به في البلد الذي جرى فيه التحكيم قابلاً للتنفيذ كقرار صدر من المحكمة في البلد المذكور .

اصول تنفيذ

المادة (٣)

يجوز تنفيذ الحكم الاجنبي في المملكة الاردنية الهاشمية بلين الا عين منقولة او تصفية حساب الاجنبية باقامة دعوى لتنفيذه امام محكمة بدائية .

المادة (٤) كيفية اقامة الدعوى المستندة الى حكم اجنبي

تقام الدعوى بطلب تنفيذ حكم اجنبي باستدعاء يقدم الى المحكمة البدائية التي يقم المحكوم عليه ضمن صلاحيتها او المحكمة التي تقع ضمن صلاحيتها املاك المحكوم عليه التي يرغب في تنفيذ الحكم عليها اذا كان المحكوم عليه لا يقيم في المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة (٥) تبليغ المحكوم عليه خارج دائرة اختصاص المحكمة

يجوز للمحكمة ان تبليغ الاشخاص المقيمين خارج دائرة اختصاصها بموجب شروط تستلزمها مع مراعاة اصول المحاكمات المخففة .

المادة (٦) ابراز صورة مصدقة عن الحكم المراد تنفيذه

يتوجب على المحكوم له ان يقدم الى المحكمة صورة مصدقة عن الحكم المطلوب تنفيذه مع صورة مصدقة عن ترجمتها اذا كان الحكم بغير اللغة العربية وصورة اخرى لتبليغها للمحكوم عليه .

المادة (٧) اسباب رد الطلبات

١- يجوز للمحكمة ان ترفض الطلب المرفوع اليها لتنفيذ حكم اجنبي في الاحوال التالية :-

- اذا لم تكن المحكمة التي اصدت الحكم المذكور ذات صلاحية .
- اذا كان المحكوم عليه لم يتعاطى اعماله داخل قضاء تشمله صلاحية المحكمة التي اصدت الحكم او لم يكن مقيماً داخل قضاها ولم يحضر باختياره امام المحكمة ولم يعترف بصلاحيتها .
- اذا كان المحكوم عليه لم يبلغ مذكرة الحضور من المحكمة التي اصدت الحكم ولم يحضر امامها رغم ان كونه كان يقطن داخل قضاء تشمله صلاحية المحكمة او كان يتعاطى اعماله فيه ،
- اذا كان الحكم قد حصل عليه بطريق الاحتيال .
- اذا اوقع المحكوم عليه المحكمة بان الحكم لم يكتب بعد الصورة الظلمية ،
- و اذا كان الحكم بسبب دعوى لا نسمها محاكم المملكة الاردنية الهاشمية اما لاختصاص النظام العام او الآداب العامة .

٢- يجوز للمحكمة ايضا ان ترفض الاستدعاء المقدم اليها بطلب تنفيذ حكم صادر من احدى محاكم اية دولة لا يبيح قانونها تنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة (٨) سريان قانون اصول المحاكمات المخففة

تسري احكام قانون اصول المحاكمات المخففة على الدعاوي التي تقام وفق هذا القانون .

المادة (٩) كيفية تنفيذ الاحكام الاجنبية

تنفذ الاحكام الصادرة بموجب هذا القانون بالطريقة التي تنفذ فيها الاحكام الصادرة من محاكم المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة (١٠) الالغاء

تلغى القوانين التالية :-

- ١- قانون ( تبادل تنفيذ الاحكام لسنة ١٩٢٢ ) الفلسطيني .
- ٢- اصول الاحكام الاجنبية لسنة ١٩٢٨ الفلسطيني .

هذا من المأمور

## المادة (١١)

رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥١ - ٦ - ٣

وزير العدلية  
مزع الجبالي

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

## قانون كاتب العدل

مقتضى للدتين (٥٣ و ٢٥) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ - ٥ - ١٩٥١

صدر اراءتنا لللكية بتصديق القانون للوقت الآتي وتأمراً باصداره ووضع موضع التنفيذ الوقت واضافه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة.

## قانون كاتب العدل

قانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٥١

## المادة (١)

يسمى هذا القانون للوقت (قانون الكاتب العدل لسنة ١٩٥١) ويصل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

## المادة (٢)

الكاتب العدل هو الكاتب العمومي المكلف باجراء المعاملات للنصوص عليها في هذا القانون او أي قانون آخر .

## المادة (٣)

١ - يقوم بوظيفة الكاتب العدل أي موظف عين كاتب عدل وأي شخص يعين بمقتضى أنظمة الموظفين ليقوم بواجبات الكاتب العدل ، ويعتبر كل من المذكورين أحد موظفي الحكومة ذوي الرواتب ، وإذا لم يكن قد عين موظف للقيام بهذه الواجبات ، يتولى القيام بها رئيس كتاب المحكمة الابتدائية ، وفي الحال التي لا يوجد فيها محكمة بدائية يقوم بهذه الوظيفة رئيس كتاب المحكمة الصلحية ، وفي حال غياب الكاتب العدل يتولى عمله رئيس الكتاب او اللوطف الذي ينتدبه رئيس المحكمة او قاضي الصلح من موظفي المحكمة .

٢ - يقوم بوظيفة الكاتب العدل خارج المملكة الأردنية الهاشمية قناصلها .

٣ - تشمل كلمة (قناصل) وزراء المملكة الأردنية للوضون والقائمون بأعمال هذه القنصليات ومستشاروها .

## المادة (٤)

١ - يستعمل الكاتب العدل ما يارم من الدفاتر لتنظيم المعاملات وتسجيلها وحفظ ضمن اضبارات مرققة بحسب التواريخ النسخ الأصلية للاوراق التي ينظمها بنفسه بعد ان يكون قد سجلها بدقتها المختص بها ، كما يحفظ ضمن الاضبارات المذكورة صورة موقعة بأضاء للترجم اذا كانت الاوراق التي قدمت اليه بغير الحرية وحفظ فيها ايضاً النسخ الأصلية لجميع الاوراق التي جرى تنظيمها في الخارج وقدمت اليه ، مثل اوراق .

الأخطار والأخبار والنسب بانواعها وصكوك الصلح والتحكيم والكشف والشهادة والتقرير الخطية والشفهية .

٢ - يجب أن تكون دفاتر الكاتب العدل خالية من كل حك ومحو وتخسبة وفواصل وأن تتسكون واضحة الخط ، وأن تكتب الأرقام بالحروف وأن يذكر في نهاية كل صفحة أنها انتهت . والكلمات للفاصلة تشطب بخط أحمر على وجه تبقى معه مقروءة والكلمات والمبارات التي يجب اضافتها تدرج في الحاشية ويشار بالرقم الى الحل الذي كان يجب أن تدرج فيه وتوقع من الكاتب العدل والقائدين والشهود .

٣ - تعطى وزارة العدل ختاً رسمياً لكل كاتب عدل ،

## المادة (٥)

١ - يقوم الكاتب العدل بوظيفته في الحل الذي تحدد له في المحكمة التي ينتسب اليها ، ولا ينتقل لأجراء عمل من مقتضى وظيفته الى غير الحل المذكور ما لم يأذنه رئيس المحكمة أو قاضي الصلح بأمر خطي .

٢ - لا يحق للكاتب العدل أن ينقل السجلات أو الوثائق أو أية أوراق أخرى في عهده بمقتضى وظيفته إلا بعد الحصول على إذن على الوجه المذكور في الفقرة السابقة .

## المادة (٦)

يدخل في اختصاص الكاتب العدل ما يلي :

١ - أن ينظم بذاته جميع العقود لمصلحة الافراد والاشخاص العنوين وان يوثق هذه العقود بمختد الرسمي لتكون لها صيغة رسمية ، فيحفظ الاصل عنده ويسلم نسخاً منها الى المتعاقدين .

٢ - أن يسجل العقود التي نظمها من لهم علاقة بها وان يصدق تواريخها والتواريخ التي عليها ويحفظها عنده ويسلم نسخاً منها لدوى العلاقة بها عند طلبهم ذلك .

٣ - أن يصادق على صحة ترجمة الصكوك التي تبرز اليه أيا كانت لغتها .

٤ - أن يقوم بأجراء التبليغات التي يطلب اليه الافراد والاشخاص العنوين اجراها .

٥ - أن يقوم بأجراء أية معاملة - غير ما ذكر - بأمره القانون بأجرائها .

## المادة (٧)

١ - يحظر على الكاتب العدل أن ينظم أو يصدق أوراقاً تحتوي على عبارات تخالف الدستور والأمن العام والآداب العامة .

٢ - يحظر على الكاتب العدل ان ينظم سنداً بتحويل كل أو أكثر محتويات مخزن تاجر الى آخر أو يصدق على هكذا سند ما لم يعلن ذلك التاجر عن عزمه هذا في جريدة منتشرة في المملكة الأردنية الهاشمية قبل تنظيم السند أو التصديق عليه بثمانية أيام على الأقل .

## المادة (٨)

يحظر على الكاتب العدل تنظيم وتصديق أي عقد فيه منفعة شخصية له أو لأي واحد من أصوله وقروعه وزوجته ، كما يحظر عليه قبول أي واحد من المذكورين كمعرف أو شاهد أو خير أو وكيل .

ينظم ويصدق العقود المختصة بالكاتب العدل أو أي من أقاربه المذكورين آتفاً أي موظف ينتدبه رئيس المحكمة أو قاضي الصلح الذي يكون ضمن دائرة اختصاصه .

## المادة (٩)

يحكم بمرامة لا تزيد على عشرة دقائق على الكاتب العدل الذي ثبت عليه انه ارتكب فعلاً من الأعمال البينة في المادة السابقة أو انه باع بأمر يخص بأحد الناس الى غيره أو انه أعطى صورة عن قيد لتير من له علاقة به أو انه لم يراع القواعد العمومية المتعلقة بتنظيم العقود وتصديقها أو انه لم يثبت من هوية المتعاقدين ورغباتهم وصلاحياتهم في تنظيم العقود التي يطلبون تنظيمها ومن موافقتها لأحكام القوانين أو أنه خالف غير ذلك ؛ فهذه الأحكام للدرجة في هذا القانون .

هذا من الشرائع



## المادة (١٠)

إذا طلب إلى الكاتب العدل أن ينظم سنداً أو يصدق عليه واشتبه من محتوياته أو من الظروف المتعلقة به أنه يقصد به التحايل ، فعليه أن يرفض تنظيمه أو التصديق عليه وإن يبلغ الأمر إلى رئيس المحكمة ، وعلى الرئيس أن يدعو الفريقين لأن يحضرا أمامه ويستوضحهما ويقوم بصورة عامة بالتحقيق الذي يراه لازماً للثبوت من صحة المعاملة وله بعد ذلك أن يسمح بتنظيم السند أو التصديق عليه أو أن يرفض ذلك .

## المادة (١١)

يجب أن تكون الصكوك والسندات التي تقدم إلى الكاتب العدل للتصديق عليها مكتوبة بخط واضح ، وإن لا يكون في متناولها حكا أو نحو أو فواصل ، وعند وقوع سهو أو حصول ضرورة للتصحيح أو لإضافة عبارة يشطب عليها ويُدْرَج التصحيح أو الإضافة في الهامش ويوقع عليه المتصدقون والشهود والكاتب العدل ، وإذا اتفق تنظيم العقد لأكثر من ورقة غُتِمَ الكاتب العدل كل ورقة منها وربطها ببعضها ببعض وبحرر عبارة تفيد عدد الأوراق للشمومة إلى منها ويختتمها .

## المادة (١٢)

يجب على الكاتب العدل أن يثبت من هوية الفريقين وأهليتهم التعاقد بمقتضى أحكام القوانين العامة ، وأن يؤكد من صحة وضام وأن يذكر بوضوح اسم وشهرة ومحل إقامة كل واحد من أصحاب العلاقة في السندات والأوراق التي ينظمها أو يصدق عليها والشهود والمترجمين والترجم - إذا كان هنالك من يقوم بالترجمة - وتاريخ التنظيم أو التصديق بالحروف والأرقام معاً ويوقع جميع ذلك ويختتمه .

## المادة (١٣)

يجب على الكاتب العدل أن يقرأ العقود التي ينظمها بنفسه على ذوي العلاقة وأمام شاهدين على الأقل ، ويشير في عبارة التصديق إلى أن القراءة وقعت بالعدل .

## المادة (١٤)

يطلب الكاتب العدل إلى أصحاب المعاملة غير المعروفين منه الذين يطلبون التصديق على توافيقهم وأختامهم إحضار شخصين يرفان بهم ، وإذا لم يقتنع بالمرفقين المذكورين فله أن يطلب إحضار غيرها ويكلفهم إحضار جميع الأدلة للمعينة .

## المادة (١٥)

إذا كان الكاتب العدل يجهل لغة أحد من ذوي العلاقة فيكلف ترجماناً بترجمة بياناته ويستمع إليها في حضور ذوي العلاقة وأمام الشهود . وعليه أن يدرج ما ذكر في الأوراق التي ينظمها أو يصدق عليها ، وله أن يحدد أجور للترجم وأمر صاحب المعاملة بدفعها له .

## المادة (١٦)

إذا كان ذوو العلاقة والشهود والمرفقون يجهلون الكتابة وليس لهم أختام فعلى الكاتب العدل أن يذكر ذلك بوضوح ويوقعه ثم يأخذ بصيات إيهامتهم .

## المادة (١٧)

يجب على ذوي العلاقة أو وكلائهم أن يحضروا أمام الكاتب العدل بالذات وإن تكون محال إقامتهم الدائمة أو المؤقتة ضمن دائرة اختصاص الكاتب العدل وإن يكون الشهود والعاملين عالمين بهوية ذوي العلاقة ، وإن لا يكون بينهم أعمى أو أغرس ويشترط أن لا يكونوا من أصول أو فروع ذوي العلاقة أو أزواجهم ، ويجب أن يكون المرفقون عالمين بهوية ذوي العلاقة ، أما الترجمان فيكفي أن يكون عاقلًا بالغًا .

## المادة (١٨)

كل من يطلب تنظيم أو تصديق عقد أو مقارنة أو سند أو غير ذلك من الأوراق بالوكالة أو الوصاية أو

الولاية أو بحكم الولاية أو بالإضافة إلى أشخاص معنويين أو لشركاء مسؤولين ، يستترتب عليه أن يثبت أهليته القانونية لأجراء ما ذكر ، وإن يبرز ما لديه من أوراق ووثائق تثبت أنه مأذون بوضع أمثاله تبييناً لما أمر ببيانه ويجب على الكاتب العدل أن يدرج جميع ما ذكر في الأوراق ويأخذ صورة عنها ويحفظها .

## المادة (١٩)

يجب لذوي العلاقة أن يطلبوا إعطائهم صورة عن أية ورقة محفوظة في أضيابة الكاتب العدل أو مسجلة في دفتره ، ويحظر عليه أن يعطي ما عداها شيئاً بما ذكر ما لم يأمر رئيس المحكمة أو قاضي الصلح . والمراد بذوي العلاقة أصحاب التوقيع والمصدقون والذين قاموا مقامهم بحكم القانون .

## المادة (٢٠)

يحظر على الكاتب العدل أن يسلم إلى أي شخص كان الأوراق الأصلية المحفوظة في أضياباتها ، وعند وجود ضرورة لتسليم الأصل بناء على قرار من المحكمة ، عليه أن يعطي الأصل مؤقتاً ، ولكن على شرط أن يحفظ صورة عنه مصدقة منه ومن رئيس المحكمة .

## المادة (٢١)

إذا طلب إلى الكاتب العدل إعطاء صورة عن ورقة أهرزت إليه غير مسجلة ولكنها محفوظة في أضياباتها فعليه أن يكاتب الذي أهرزها أن يوقع بامضاءه صورة عن الورقة المذكورة ، وبعد أن يحفظها يعطيها صورة مصدقة عنها .

## المادة (٢٢)

جميع الأوراق التي ينظمها الكاتب العدل ، يجب أن تكتب باللغة العربية ، أما الأوراق التي كتبت بغير العربية فليس له أن يصدق عليها ما لم تترجم إلى العربية وتسجل وتحفظ ، والأوراق المنظمة باللغة العربية تعطى صورة عنها مصدق عليها بآلة كانت ، أما الأوراق المترجمة من لغة إلى أخرى فتحفظ مع نسخها اللغوية وترجمتها العربية في أضياباتها .

## المادة (٢٣)

يترجم الكاتب العدل الأوراق التي يرى لزوماً لترجمتها ، وإذا كان يجهل اللغة التي كتبت بها فيترجمها بمعرفة من يثق بأمانته واتقانه هذه اللغة .

## المادة (٢٤)

جميع الأوراق التي يطلب إلى الكاتب العدل تسليمها إلى مخاطبين بها ، يجري تسليمها وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية ، ثم تحفظ ورقة التبليغ المخاضة أو الضبط الذي يدل على أن المبلغ إليه رفض التبليغ ، مع النسخة الأصلية ، وبعد ذلك يعطى طالب التبليغ نسخة ثانية بعد أن يشرح في ذيلها الكيفية التي جرى عليها التبليغ وتصدق .

## المادة (٢٥)

يقوم الكاتب العدل :-

- ١ - بتنظيم وتصديق وترجمة جميع العقود التي تعقد بإيجاب وقبول وغير ذلك من الاسناد وتبليغها .
- ٢ - بتنظيم وتصديق العقود والسندات التي تتعلق بالتصرف بالأموال المنقولة كالبيع والشراء والهبة والحوالة والايجار والاستجار والرهن والارتمان والاعارة وغير ذلك من الاسناد .
- ٣ - بتنظيم وتصديق جميع الصكوك والوكالات والكتابات والصلح والبراء والتحكيم والمزاولة والمساقاة .
- ٤ - بتنظيم وتصديق البيانات المتعلقة بشروط عقود جميع أنواع الشركات والجماعات وتمديد مددها وتزويدها أو اقتصاص رأس المال وتبديل الأعضاء والمعاونين وتحويل المكان وإقالة المقررة ونسخ الشركات وجميع المقارلات التي تتعلق بالانشاءات والالتزامات والمداينات وجميع التعهدات وضبوط تقسيم الاموال المنقولة بالرضا .

هذا من الشهود

- ٥ - بتنظيم او تصديق تقارير وبابنة المراكب البحرية وسندات الجولة والسجورته والاستقرار البحرى .  
٦ - بتنظيم او تصديق اوراق التنبيه والاعطال والاعبار وتبليغها .  
٧ - بتنظيم او تصديق اوراق الاستفسار المتعلقة بطلب بيان سبب عدم قبول السندات التجارية او البوليصة وعدم دفعها واوراق البروتستو المتعلقة بعدم تأدية قيمتها .  
٨ - باجراء ما عدا ذلك من انواع التبليغات والمعاملات والاعلانات الموكول امر اجرائها الى الكاتب العدل بمقتضى سائر القوانين والانظمة .  
٩ - بوضع الارقام على دفاتر التجار والمؤسسات المالية والتجارية وكتابة مجموع عدد صفحاتها في آخر كل صفحة منها وختمها .

## المادة (٢٦)

الاوراق والمقاولات والمستندات التي ينظمها الكاتب العدل وقناصل المملكة الاردنية الهاشمية وفق الشروط والتواعد المينة بهذا القانون ، تعتبر موثوقاً بها بلائحة في جميع المحاكم الشرعية والنظامية والدوائر الرسمية .

## المادة (٢٧)

الاوراق التي ينظمها اصحابها ويصدق عليها الكاتب العدل او قناصل المملكة الاردنية الهاشمية بنحصر توثيقها والعدل بها بالتاريخ والتوقيع فقط ولا يشمل هذا الوثوق لما هو مدرج فيها .

## المادة (٢٨)

التبليغات بعدم القيام باجراء احكام تهمد او عقوبة او لتأخير اجرائه لا تعتبر قانونية اذا لم يكن قد قام بها الكاتب العدل او قناصل المملكة الاردنية الهاشمية .

## المادة (٢٩)

ان سندات الدين التي ينظمها الكاتب العدل او قناصل المملكة الاردنية الهاشمية ، اذا حل اجل اداها في حال حياة الدائن يحظر الكاتب العدل المدين بناء على طلب الدائن بورقة اخطار ان يؤدي الدين خلال ثمانية ايام وعند انتهاء هذه المدة اذا لم يتم المدين بادهاء ما عليه توقع دائرة الاجراء المحجز على ما يجوز حجزه من اموال المدين المنقولة وغير المنقولة بناء على طالب الدائن وقرار رئيس الاجراء ، ثم تجري المعاملات التنفيذية وفق قانون الاجراء كما لو كان هناك اعلان صادر من محكمة ، واذا ظهر ان مضمون هذه السندات يحتاج الى التفسير او ادعى المدين الابطال او القاصة بموجب وثيقة بمضاه من الدائن ، وانكر الدائن هذا الادعاء ورأى رئيس الاجراء انه لا يمكن حل ذلك بلا محاكمة فيؤخر المعاملات الاجرائية ريثما يحل الخلاف في المحكمة التي يعود اليها ذلك .

## المادة (٣٠)

كل عقار جرى تأجيله واستجاره بموجب عقد نظمه الكاتب العدل ، يحصل بدل الاجار المستحق في ذمة المستأجر وفق احكام المادة السابقة .

## المادة (٣١)

اذا لم يحل المستأجر المأجور عند انقضاء مدة الاجار المدرجة في عقد اجار واستجار العقار الذي نظمه الكاتب العدل رأساً او نظمه الطرفان وصادق عليه ، يبلغ المستأجر اخطاراً بلزوم اخلاء المأجور خلال خمسة عشر يوماً واذا لم يحل ايضا المأجور خلال المدة المذكورة فتجري معاملة التخليه بمعرفة دائرة الاجراء .

## المادة (٣٢)

ان الاوراق التي لم تنظم او يصدق عليها وفقاً لاحكام هذا القانون تعتبر بمثابة السند المادي والاضافات التي لم توثق بامضاء المتعاقدين تعتبر كأنها لم تكن والاضافات التي لم تكن مصدقاً عليها من قبل الكاتب

العدل لا تعتبر موثوقاً بها ولو كانت موقعة من قبل المتعاقدين الا ان ذلك لا يستلزم عدم الوثوق بالقسم المصدق عليه من هذه السندات واذا حصل تباين بين السندات المصدقة وما هو مدرج في السجلات فيعتبر منها ما كان موقفاً عليه من المتعاقدين ، واذا كان الامضاء موقفاً على القسمين فيجب مراجعة المحاكم لتقرير ما يجب اتباعه وكل ورقة صدق عليها الكاتب العدل وجري تسجيلها ، لا يجوز ادخال اي تغيير فيها ولو راجع بذلك ذور العلاقة .

## المادة (٣٣)

يستوفي الكاتب العدل الرسوم المينة في الجدول الملحق بهذا القانون وتعتبر ايراداً للخزينة .

## المادة (٣٤)

لا يستوفي رسم عن صور المستندات والقيود التي يطلبها المدعي العام وتكون لها علاقة بالحق العام وكذلك تعفى من كافة الرسوم والطوائع الاوراق والمستندات والمعاملات التي تعود للحكومة بما فيها عقود الكفالات المعطاة من موظفي الحكومة او من ينوب عنهم لقبض الاموال الاميرية ، وتقدم الى الكاتب العدل مع صور المستندات التي تتطلبها للتصديق عليها وتنظيمها بمعرفة .

## المادة (٣٥)

الامضاء الذي يوقع بالنيابة عن شركة او شخص معنوي او بالوكالة عن عدة اشخاص والاضافات المتعددة الموقعة على سندات الكفالة المتصلة التي يقدمها الاعالي في الالتزامات والاستقراضات تعتبر كأنها بمثابة الامضاء الواحد .

## المادة (٣٦)

الاوراق والسندات التي تنظم او تصدق وتكون محتوية على مسائل متفرقة وليس فيها علة او مناسبة ينظر فيها الى المعاملة التي تستلزم اعظم رسم ويستوفي هذا الرسم وحده فقط .

## المادة (٣٧)

تلقى القوانين والانظمة التالية :-

- ١ - قانون الكاتب العدل رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ٨٨٠ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢ صفر سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٥ كانون اول سنة ١٩٤٦  
٢ - اصول كنية العدل المنشور على الصفحة ٣٠١١ من المجلد الرابع من مجموعة القوانين الفلسطينية .  
٣ - اصول كنية العدل ( المعدلة ) لسنة ١٩٤٧ ، المنشور في العدد ١٥٤٩ من الوقائع الفلسطينية ( ملحق رقم ٢ ) تاريخ ٩ - ١ - ١٩٤٧ .  
٤ - قانون كنية العدل ( الوثائق الاجنبية ) الباب التاسع والتسعون من مجموعة القوانين الفلسطينية .  
٥ - كل تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

## المادة (٣٨)

رئيس الوزراء ووزير العدلية مكافآت بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣ - ٦ - ١٩٥١

(عبدالله)

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

وزير العدلية  
هزاع المجالي

هذا من اشد هول



الرسم	نوع المعاملة	الحد الأدنى للرسم عن
فلس دينار		فلس
٥٠٠	عن كل توقيع ، اذا كانت قيمة الوثيقة المعنية لا تزيد عن عشرة دنانير .	٢٥٠
٢٠٠	عن كل توقيع اذا تجاوزت قيمة الوثيقة عشرة دنانير ولم تتجاوز الخمسين ديناراً .	٥٠٠
١ ٠٠٠	اذا ردت قيمة الوثيقة على الخمسين ديناراً فيؤخذ عن الزيادة عشرة فاسوس عن كل عشرة دنانير أو جزء منها .	
٣٠٠	عن كل توقيع عن الوكالة العامة أو التحكم أو الإبراء العام غير للمصلحة .	٥٠٠
٢٠٠	عن كل توقيع على الوكالة الخاصة التي لم يذكر فيها للدعي به والكفالة التي لا تحتوي مبلغاً معيناً .	
٢٠٠	عن ورقة الاستلام المتعلقة بسبب عدم قبول البوليصة والسندات التجارية أو عدم تأديتها .	
٢٠٠	عن كل نسخة برتستو لعدم قبول البوليصة أو السندات التجارية أو عدم تأديتها .	
٢٠٠	اذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه ورقة البروتستو لا يزيد على عشرة دنانير .	
٣٠٠	اذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه ورقة البروتستو لا يزيد على الخمسين ديناراً .	
٤٠٠	اذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه ورقة البروتستو لا يزيد على المائة دينار .	
٥٠٠	اذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه ورقة البروتستو لا يزيد على الخمماية دينار .	
٦٠٠	اذا كان المبلغ الذي يحتوي عليه ورقة البروتستو لا يزيد على الألف دينار .	
٣٠٠	واذا زاد على الألف دينار فيؤخذ عن كل نسخة دينار واحد منها كان المبلغ .	
٢٥٠	عن كل نسخ من أوراق التبليغ لعدم القيام بالتعهدات وأوراق الأخطار بالاعتساق على الحكم وسائر التبليغات القانونية .	
٣٠٠	عن كل صورة عن الأوراق المحفوظة أو للسجلات وسائر الأوراق والتصديق عليها .	
٢٥٠	رسم تصديق الحاضر وأوراق الكشف والتقارير .	
٢٥٠	عن كل صفحة يصدق عليها من دفاتر التجارة والؤسسات المالية والتجارية .	
٢٥٠	أية ورقة تبرز للكاتب العدل توقيعها وتسجيلها خصوصية كانت أو رسمية .	

هذه من الأعمال

الرسم	نوع المعاملة	الحد الأدنى للرسم عن
فلس دينار		فلس
٣٠٠	عن كل إمضاء لأجل التصديق على امضاء الاوراق والمستندات التي لم يصحح بها هذا الجدول .	
٢٠٠	وتؤخذ زيادة عما ذكر اعلاه اجرة عدل مبلغاً يوازي قيمة ربح الرسم للتوفى .	
١٠٠	رسم تنظيم .	
٥٠٠	نمط النموذج للطبوع .	
١ ٠٠٠	بدل قدمية داخل القصة عن كل معاملة .	
	بدل قدمية خارج القصة عن كل معاملة .	

## قانون الماديين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣-٥-١٩٥١ ،  
نصدر اردنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى  
قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة : -

## قانون الاجراء

قانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٥١

اسم القانون	المادة ( ١ )
ويده العمل به	يسمى هذا القانون الموقت قانون الاجراء ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
صلاحية دائرة الاجراء	المادة ( ٢ )
	« يناط به بدوائر الاجراء تنفيذ الاحكام الصادرة من جميع المحاكم الحرفية والشرعية والدينية واحكام المحاكم الجزائية المتعلقة بالحقوق الشخصية والسندات والاحكام والقرارات الصادرة من اية محكمة او مجلس او سلطة اخرى نصت قوانينها الخاصة على تولى دوائر الاجراء تنفيذها .
	يجب للمحكوم له ان يطلب من اية دائرة من دوائر الاجراء تنفيذ الحكم الذي بيده .
تحديد صلاحية رؤساء الاجراء	المادة ( ٣ )
	يتولى قاضي الصلح تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الصلحية اما سائر الاحكام الاخرى والمستندات والمقررات المبينة في المادة السابقة فترتب تنفيذها ورئيس المحكمة الابتدائية . ويمارس كل من قاضي الصلح ورئيس المحكمة الابتدائية صلاحية تنفيذ الاحكام بصفته رئيس الاجراء .

ويجوز لرئيس المحكمة الابتدائية ان يعين بامر كتابي اي فاض من قضاة المحكمة الابتدائية او قاضي صلح لمساعدته في مهام وظيفته كرئيس اجراء ويجوز لهؤلاء المساعدين مع مراعاة التعليمات العامة والخاصة التي قد يصدرها رئيس المحكمة الابتدائية او القيود التي قد يفرضها ان يمارسوا جميع او بعض الصلاحيات التي لرئيس المحكمة الابتدائية حتى ممارستها بصفته رئيس اجراء .

#### المادة ( ٤ ) الاعتراض

يصدر رئيس الاجراء القرار فيما يعرض عليه من المعاملات الاجرائية رأساً دون حاجة الرجوع الى الحاكم لاعطاء القرار فيها ذكر . ويحق التضرع من مثل هذا القرار ان يعترض عليه كتابة . فان وجد ان اعتراضه جدير بالقبول يافى القرار المعترض عليه او يعدل بحسب الاقتضاء .

#### المادة ( ٥ ) استئناف

١ - يستأنف قرار رئيس الاجراء الى محكمة الاستئناف خلال اسبوع من تاريخ صدوره اذا اعطي بحضور الشخص الذي صدر القرار ضده واعتباراً من اليوم الثاني لتبليغه اليه اذا صدر القرار في غيابه .

٢ - يعتبر الاستئناف يقتضي احكام هذه المادة من الامور المستعجلة وينظر فيه تدقيقاً الا اذا رأت المحكمة خلاف ذلك . ويعتبر قرار محكمة الاستئناف نهائياً .

٣ - الاستئناف يقتضي احكام هذه المادة يؤخر التنفيذ الى ان تبث محكمة الاستئناف فيه على انه اذا كان الاستئناف من اجل قرار بالحبس يجب على المستأنف ان يقدم كفيل يوافق عليه رئيس الاجراء يعطي سنداً عليه باي مبلغ يراه الرئيس مناسباً يتعهد فيه ان يحضر المحكوم عليه الى دائرة الاجراء كلما طلب اليه ذلك . واذا تخلف الكفيل عن احضار مكفوله يقرم بدل الكفالة المذكور في السند ويحصل منه بالطريقة التي تنفذها الاحكام في دائرة الاجراء .

#### المادة ( ٦ ) معاملات دوائر

الحكومة تتولى النيابة العامة تعقب معاملة الاجراء التي تعود للدوائر الحكومية .

#### المادة ( ٧ ) الاحكام القابلة

للتنفيذ الاعلام الذي لا يتضمن الحكم بتسليم شيء معين او بعمل شيء او بعدم عمله لا يكون قابلاً للتنفيذ .

#### المادة ( ٨ ) تفسير وايضاح

اذا كان في الاعلام ابهام او فيه ما يحتاج للايضاح يترتب على مأمور الاجراء قبل انفاذه ان يستوضح المحكمة رأساً وكتابة عن الوجهة المبهمة عليه وان يوزع الى الطرفين براجعة المحكمة اذا ظهر له اثناء التنفيذ ان هنالك ما يقتدر في حله الى حكم تصدره . على ان هذا الايعاز لا يؤخر تنفيذ الاقسام الواضحة من الاعلام بما لا يترقب على الامور التي اوعز براجعة المحكمة من اجلها .

#### المادة ( ٩ ) متى تباشر

دائرة الاجراء على دوائر الاجراء ان لا تباشر اية معاملة تنفيذية ما لم يكن لديها اعلام لازم الاجراء باستثناء ما نصت القوانين والانظمة الخاصة على لزوم اجرائه بدون اعلام واستثناء التنفيذ على من يكتل او يقبل الحوالة في دائرة الاجراء بالمبلغ المحكوم به او جزء منه وعلى كلاء الاستئناف والتمييز .

#### المادة ( ١٠ ) تأخير التنفيذ

يجب على مأمور الاجراء ان لا يؤخر تنفيذ اعلام بدون سبب قانوني . على انه اذا ظهر اثناء قيامه بمعاملة تنفيذية ما يحول دون المتابعة عليها اجاز له ان يرحلها مدة مناسبة .

#### الباب الاول

في وظائف رؤساء الاجراء ومأموري الاجراء ومعاونيهم والكتبة والباشرين

#### المادة ( ١١ ) اختصاص

رئيس الاجراء وضع الحجز على قود للديون وامواله وفك الحجز عنها وبيع الاموال المحجوزة وجنس المدن والتفويض باستعمال القوة الجبرية هي من اختصاص رؤساء الاجراء او من يقوم مقامهم .

#### المادة ( ١٢ ) اختصاص

مأمور الاجراء للمعاملات التي يقتضيها تنفيذ الاعلانات والسندات والقرارات للودعة لدى دوائر الاجراء مثل تبليغ أوراق الاخبار ودفع للبالغ المصلحة من الدين الى الدائن وامتناء رسوم التنفيذ هي من اختصاص مأموري الاجراء . أما للمعاملات التي هي من اختصاص رئيس الاجراء فيقولون اجراءها بعد ان يحضروا على امر الرئيس بها .

#### المادة ( ١٣ ) وظائف مباشر

الاجراء وظائف مباشرى الاجراء هي تبليغ الاعلانات والاوراق المتعلقة بمأمور الاجراء وتنفيذ أوامره رئيس الاجراء ومأمور الاجراء في جميع معاملات التبليغ والتنفيذ .

#### المادة ( ١٤ ) وظائف المدونين

والكتبة والمعاونون والكتبة في دوائر الاجراء مكلفون بتنظيم أوراق وضبوط دائرة الاجراء وسائر ما يجهز به اليهم الرئيس ومأمور الاجراء ، كاجراء المعاملات التنفيذية من حجز وتخليع وبيع .

#### المادة ( ١٥ ) مساعدة الشرطة

في معاملات تنفيذ يعطى مأمورو الاجراء ومعاونوهم وكتبة دوائر الاجراء وعرضوها أمراً كتابياً غنوماً بخدم دائرة الاجراء يخلوهم حق مراجعة مأموري الشرطة لتمكينهم من القيام بما يجهز اليهم به من وظائف إجرائية . ويجب على كل من يبرز اليه هذا الأمر الخطي أن يساعد على القيام بوظائفهم ومن تخلف منهم عن القيام بالمساعدة يعاقب بالعقوبة للترتبة في القوانين الجزائية على من يقصر في انفاذ أمر أمره .

#### الباب الثاني

في شروط الاجراء

#### المادة ( ١٦ ) تبليغ الحكم

القيادي لا يباشر في تنفيذ أي حكم غيبي قبل أن يكون مبالغاً للمحكوم عليه أو لمن يقوم مقامه ، إما من المحكمة التي أصدرته أو من دائرة الاجراء التي قدم اليها بطلب التنفيذ .

#### المادة ( ١٧ ) صرف النظر

عن تبليغ المحكوم عليه الى دائرة الاجراء وصرح في ضبط الاجراء بأنه يصرف النظر عن تبليغ الاعلام وورقة الاخبار وأيد إقادته هذه بتوقيعه يثار على معاملات التنفيذ دون حاح الى تبليغ الاعلام وورقة الاخبار .

#### المادة ( ١٨ ) ضليح سند

التبليغ اذا أصاح للمحكوم له سند تبليغ الاعلام ورفض المحكوم عليه ان يوقع على الشرح الذي يحضر في ضبط الاجراء مشعراً بتبليغ الاعلام المذكور ، يتختم عندئذ إعادة التبليغ من جديد .

#### المادة ( ١٩ ) تنفيذ الاعلانات

النائية خلال يجوز تنفيذ الاعلانات النائية ضمن مهلة الاعتراض والاعلانات الوجاهية ضمن مدة الاستئناف والتمييز على انه اذا أئرز للمحكوم عليه وثيقة تضرع بوقوع الاعتراض أو الاستئناف أو التميز ، أو أئرز في أية حالة أخرى قراراً بتأخير التنفيذ يجب عندئذ تأخير التنفيذ .

حكم من المحكمة



تنفيذ الحكم  
بالحقوق الشخصية  
المادة (٢٠)  
الاعلامات للتضمنة الحكم بالحقوق الشخصية المصادرة من الحاكم الجزائية لا تنفذ قبل اكتسابها الصورة القطعية .

ثروم إبراز  
الحكم الاستثنائي  
أو اعلام الدين  
توقيف التنفيذ  
المادة (٢١)  
عند صدور الحكم نتيجة لمعاكسة اعتراضية أو اشتاقية أو غيرية على اعلام قدم للتنفيذ ، يرتب على المحكوم له مجدداً أن يبرز الاعلام الاخير لدائرة الاجراء لأجل الثابتة على التنفيذ .

عندما يبرز المحكوم عليه أوراقاً تستلزم تأخير التنفيذ وفقاً للمواد السابقة يجب وقف معاملات التنفيذ عند الحد الذي وصلت اليه ولا تجوز العودة الى التنفيذ إلا عندما يتم الى دائرة الاجراء الاعلام الصادر نتيجة للمعاكسة .

لا تمام  
معاملات التنفيذ  
المادة (٢٢)  
يجب أن لا تمام معاملات التنفيذ التي تمت قبل إبراز الأوراق التي أوجبت تأخير التنفيذ . فإذا كانت أموال الدين قد حجزت يجب أن يبقى الحجز عاماً الى نتيجة للمعاكسة ، غير أنه إذا كان في الاحتفاظ بالمال التجاوز الى نتيجة للمعاكسة سرور ، كأن يغشى من تلفه أو تكون أجرة حفظه قد تأتي عليه أو يغشى من تدني سعره تدنياً فاحشاً ولم يعرض الدين بطريقة أخرى تكفل الدين وتضمن وفاته ، يأمر رئيس الاجراء بسحب التجاوز وحفظ ثمنه .

وإذا أبرز الدين اعلاماً آخر يفيد ان الاعلام الذي حجزت أمواله بمقتضاه قد فسخ يبلغ الدائن ورقة اخبار حسب الاصول حتى انما لم يثبت انه راجع للمعكة مرة ثانية في شأن الاعلام الثاني ، يرفع الحجز أو يرد الثمن للحفظ الى الذي عد مديوناً بحكم الاعلام الاول .

الاجراء العدل  
والصفالة  
المادة (٢٤)  
إذا طلب اصحاب الاعلامات التضمنة الحكم مع الاجراء للجلل تنفيذها بصورة عادية لا يطلب منهم تقديم كفالة اما اذا أبرز المحكوم عليه وثيقة تفيد انه راجع احدى الطرق القانونية للطلن بالاعلام ، ففي هذه الحالة يجب وقف معاملات التنفيذ الى ان يقدم للمحكوم له الكفالة .

مسق يؤخر  
التنفيذ  
المادة (٢٥)  
إذا لم يبرز اعلام فسخ الاعلام التضمن الحكم مع الاجراء للجلل او لم تبطل معكة الاستئناف قرار هذا الاجراء ولم يصدر قرار من معكة اخرى بتوقيف الاجراء لا يجوز تأخير مطلقاً .

وفاة المحكوم  
عليه بعد  
قبضه الحكم  
المادة (٢٦)  
إذا توفي المحكوم عليه بعد قبضه الاعلام الذي لم يكتب الصورة القطعية أثناء تنفيذه يجب تبليغه الى الورثة حسب الاصول لكي ينفذ على التركة . اما الاعلامات المكتسبة الصورة القطعية ويتوفى المحكوم عليه أثناء تنفيذها فيكتفي بتبليغ ورقة الاخبار الى الورثة المطلوب تنفيذ الاعلام عليهم دون حاجة لتبليغ الاعلامات اليهم وان كان الورثة قد اقتسوا التركة بينهم ينفذ حكم الاعلام على كل منهم بقدر نصيبه .

انكار الورثة  
ومنع يديم  
على التركة  
المادة (٢٧)  
إذا انكر الورثة أثناء تنفيذ الاعلام وضع يدهم على التركة او على جزء منها ولم يكن اثبات ذلك بأدوات رسمية ولم يكن التوفى أموال ظاهرة يرتب على الدائن عندئذ ان يثبت في المعكة المختصة وضع يد الورثة على التركة ويعمل على اعلام بذلك .

وفاة المحكوم  
عليه قبل  
وفاء الدين  
المادة (٢٨)  
إذا توفي المدين قبل وفاء الدين للمحكوم به يجب على الدائن ان يحلف امام رئيس الاجراء بين الاستظهار لتمكن من استيفاء مطلوبه من الاموال التي تركها المدين او من التركة الجارية بحريتها في المعكة الشرعية .

استيفاء الدين  
من الصغار  
وقهدي الاهلية  
المادة (٢٩)  
يمكن استيفاء الدين للمحكوم به على الصغار وقهدي الاهلية من اموالهم الموجودة لدى المعكة الشرعية .

تأثير الحكم  
الاستثنائي على  
المعاملات  
السابقة  
المادة (٣٠)  
الاعلامات التي نفذت احكامها قائماً اذا عدلت او ابطلت عند الاعتراض او فسخت او نقضت من معكة اعلى وصدر اعلام بان المحكوم له غير محق في دعواه او يحجز منها واكتسب هذا الحكم الصورة القطعية ترد المعاملات الاجرائية الى حالتها السابقة دون حاجة في ذلك الى حكم جديد .

من تقطع  
الفائدة  
المادة (٣١)  
للمدين ان يراجع دائرة الاجراء بالاعلام الذي بيده ويدفع اليها الدين للمحكوم به عليه وابتداء من تاريخ الدفع تقطع عنه فائدة ما دفعه .

الادعاء  
بالايعال خارج  
دائرة الاجراء  
المادة (٣٢)  
إذا ادعى المدين انه أدى بعد الحكم وخارج دائرة الاجراء الدين للمحكوم به الى الدائن او صاحبه عليه او انه ابرأه منه وانكر الدائن ذلك فعلى مأمور الاجراء ان يطلب الى المدين ان يقيم الدليل على ما يدعيه . فان رأى ان الواقع مرجح لثبوت ادعاء المدين مدة مناسبة ليراجع خلالها المعكة ليثبت مدعاه فان لم يثبت وثبته ثبت انه راجعاً ضمن هذه المدة تترك معاملات التنفيذ عند الحد الذي وقفت عنده الى نتيجة للمعاكسة .

### الباب الثالث في اصول الاجراء

المباشرة في  
التنفيذ  
المادة (٣٣)  
طلب تنفيذ الاعلامات يكون بتسليمه الى دائرة الاجراء وأما دون حاجة لتقديم استدعاء وقور هذا التسليم يقيد في دفتر المحصن لفيد الاعلامات ويعطى للمستدعي وصل يتضمن رقم القيد .

على دائرة الاجراء ان تنظم لاجل الاعلامات المسلمة اليها ورقة ضبط بشكل اضارة متسلسلة الارقام تندرج في اعلامها طلب المحكوم له تنفيذ حكم الاعلام موقعاً عليه منه ، وتكتب فيها تاريخ الاعلام ووقته وخلاصة الحكم المدرجة فيه والمعكة التي اصدرته واسماء الطرفين وشهرتها وتاريخ تبليغ الاعلام وورقة الاخبار المرسلة للمحكوم عليه وجميع ما ينبع ذلك من المعاملات والقرارات التنفيذية على الترتيب ، وإذا طلب تنفيذ الاعلام باستدعاء مخصوص فلا يبقى حاجة لتوقيع المحكوم له على ورقة الضبط .

ارسال ورقة  
الاخبار  
للمحكوم عليه  
(٣٤)  
يجب على مأمور الاجراء ان يرسل للمحكوم عليه ورقة اخبار محتومة بختم دائرة الاجراء يطلب اليه فيها ان يذعن لحكم الاعلام وينفذه براءه خلال اسبوع الا ان يكون المحكوم به من المواد المستعجلة كتسليم الاشياء التي يغشى تلفها او ضايعها فتكون المدة اربعا وعشرين ساعة . وإذا كانت للمحكوم عليه اي اعتراض يستلزم تأخير التنفيذ فله ان يبيده .

كل من أشعل

يجب ان يدرج في ورقة الاخبار هذه اسم المحكوم له واسم المحكوم عليه وشهرته ومحل اقامتها واسم المحكمة التي اصدرت الحكم ونوع المحكوم به ومقداره .

تعتبر المدة المغطاة بالمحكوم عليه من تاريخ تبليغه ورقة الاخبار ، ان احتواء الاعلام على حكم بتعجيل التنفيذ لا يستلزم عدم من المواد المستعجلة .

المادة ( ٣٥ )

يجوز حجز اموال المحكوم عليه غير المنقولة قبل مرور المدة القانونية على ورقة الاخبار المبلغة اليه واذا انتهت دائرة الاجراء ان المحكوم عليه اخذ بهتريب امواله يجوز لها ايضا ان توقع الحجز على المنقول منها .

المادة ( ٣٦ )

١ - اذا كان المحكوم عليه مجبوراً على الاقامة او كان متوارياً بأمر رئيس الاجراء باعلانه بورقة اعلان انه يجب عليه ان يحضر الى دائرة الاجراء في غضون شهر من تاريخ الاعلان وانه اذا لم يحضر خلال المدة المذكورة مباشرة دائرة الاجراء المعاملات التنفيذية ويأمر كذلك بتعليق نسخة من ورقة الاعلان هذه في ديوان دائرة الاجراء ونسخة اخرى في موقع مناسب من محل اقامة المحكوم عليه الاخير وينشر النسخة الثالثة في احدى الصحف المحلية .

اذا لم يظهر المحكوم عليه خلال المدة المذكورة بعد ممتنعاً عن تنفيذ حكم الاعلام بوضاه وتولى دائرة الاجراء تنفيذه .

يجوز حجز اموال المحكوم عليه المنقولة وغير المنقولة في غضون مدة الاعلان المذكور ولكن لا يجوز بيعها قبل انقضاء المدة الا اذا كان مخشياً من تلفها او ضياعها .

٢ - بعد اجراء الاعلان لغائب او المتواري على ما هو مبين في الفقرة السابقة يراعى في سائر التبليغات مهلها المينة في القانون .

المادة ( ٣٧ )

اذا لم ينفذ المحكوم عليه حكم الاعلام بوضاه وتولى دائرة الاجراء تنفيذ حكمه حسب الصلاحيات المنوطة لها في هذا القانون .

المادة ( ٣٨ )

اذا لم يذعن المحكوم عليه ويسلم بوضاه الدين المحكوم عليه بتسليمه ولم يكن ذلك العين ظاهراً للدين ولم يقع رئيس الاجراء بصحة ما بينه من ادلة على تالفه او ضياعه يجوز له ان يقرر حبه وفقاً لاحكام الفصل المخصوص من هذا القانون . وان كان المحكوم بتسليمه صغيراً واقتنع رئيس الاجراء بقدرة المحكوم عليه على تسليمه لا يطلق سراحه من السجن ما لم يسلمه . على انه عندما يكون عدم التسليم المحكوم به ناشئاً عن اسباب خارجة عن مقدور المحكوم عليه لا يقن مساع لاجنه .

المادة ( ٣٩ )

اذا كان الاعلان يتضمن الحكم بوجوب مل شيء وامتنع المحكوم عليه العمل بوضاه تنفذ دائرة الاجراء الحكم على ان يدفع المحكوم له نفقات العمل سلفاً وعلى ان تحصل هذه النفقات بعد التنفيذ من المحكوم عليه واذا امتنع المحكوم له عن تأدية هذه النفقات تقدرها دائرة الاجراء بواسطة خبراء لتتخير هذه الغاية وتولى تنفيذها من المحكوم عليه بحجز امواله وبيعها وفقاً لاحكام هذا القانون .

المادة ( ٤٠ )

تبدل الدية التي يقع بها الحكم لا يؤثر في المقتضيات التنفيذية وعلى ذلك يجب ان يسترد ويجل العمل المحكوم بتخليته من التي كان . الا اذا اوصى ان افاله في ذلك العمل ليست تبعاً للمحكوم .

عليه ولا بطريق الاستشجار منه وبرز اوراقاً مثبتة لذلك فيمهل مدة معقولة ليراجع المحكمة ويحصل على قرار بتأخير التنفيذ ثم تسلم المعاملة وفق ما يظهر في النهاية .

المادة ( ٤١ )

اشياء المحكوم عليه في المكان الذي تقرر اخلاؤه امر المحافظة عليها يستلزم النفقة يبلغ حسب الاصول انه يتوجب عليه ان يراجع دائرة الاجراء خلال مهلة معينة لاستلامها ، فاذا انقضت هذه المهلة ولم يراجع تباع بالمزايدة وتقتطع من اقسامها قبل كل شيء . نفقات المحافظة والمزايدة ثم يحفظ الباقي امانة له .

المادة ( ٤٢ )

اذا اخلت دائرة الاجراء بحلا وسلمته الى المحكوم له ثم اعاد المحكوم عليه يده على ذلك المديل دون ان يكون هناك سبب قانوني كالتسليم من جديد نتيجة لعقد مع المحكوم له او كالتسليم منه وما شابه فيتوجب على دائرة الاجراء ان تتولى المعاملات التنفيذية ثانية ويكون المحكوم عليه عرضة للمعاقب بقضى قانون العقوبات .

الباب الرابع

في حجز اموال الدين المنقولة وغير المنقولة

المادة ( ٤٣ )

يجوز للمدينين ان يضع اعلام الحكم في التنفيذ ويطلب حجز نفوذ المحكوم عليه الموجودة في يده او في يد شخص ثالث وامواله المنقولة وغير المنقولة وبيعها وفق الاصول وضمن الشروط المبينة في هذا الباب .

الفصل الاول

حجز الاموال المنقولة وبيعها

المادة ( ٤٤ )

عندما يقرر بطلب الدائن حجز نفوذ المحكوم عليه وامواله واشيائه يدين مأمور الاجراء او احد الممارسين او الكتبة في دائرة الاجراء مأموراً بتنفيذ معاملة الحجز .

المادة ( ٤٥ )

ينهب مأمور الحجز الدين بموجب المانة السابقة وحده او مع كاتب الاجراء والحضر الى المكان الذي توجد فيه الاموال والاشياء المطلوب حجزها مصطحباً ( اذا كان ذلك ممكناً ) مختار الحبي او شاهدين لاعلاقة ولا قرابة لها معه ولا مع أحد الطرفين ويأمر بمعاملة الحجز . وينظم كشفاً يدون فيه نوع النفوذ والاموال والاشياء المحجوزة وجنسها وقيمتها ومقدارها وينظم تقريراً يبين مجرى المعاملة ويوقع عليه هو والحاضرون ويقدمه الى دائرة الاجراء .

فان كانت الاموال المحجوزة من الاشياء ذات القيمة كالنفوذ والمجوهرات يتوجب عليه ان يتقلم الى دائرة الاجراء ويودعها في المحل المخصص لحفظ الامانات .

وان كانت غير ما ذكر فله ان يحتم عليها في محلها او ان يتقلم الى محل مناسب او يسلمها الى عدل او يقيم عليها خارصاً .

المادة ( ٤٦ )

اذا رأى مأمور الحجز ان الاشياء المطلوب حجزها قد سبق حجزها من جهة اخرى فلا يطلب اليه ان يضعها تحت حجز ثان وانما يضع الحجز على ما يحده غير داخل في تقرير الحجز الاول ويبلغ الدائرة التي وضعت الحجز الاول بوقوع الحجز الثاني وعندئذ تصنع جميع الاشياء المذكورة محجوزة لأجل الدينين معاً .

هذا من الشكلى



وجود سبب قانونية تمنع من بيع الأموال المحجوزة تنفيذاً للحكم الذي جرى بموجبه الحجز الأول لا تمنع من بيعها تنفيذاً للحكم الذي جرى بموجبه الحجز الثاني وفي هذه الحالة تبقى حصة الحجز الأول أمانة محجوزة .

#### كيفية تنفيذ المادة (٤٧)

أمر المحجز كما يجوز تنفيذ الحجز بحضور المحكوم عليه يجوز أيضاً تنفيذه غياباً وفي حالة تغيبه أو امتناعه عن الحضور ، ورئيس الأجراء أن يأذن مأمور الأجراء باستعمال القوة عند ظهور أية عمانية في تنفيذ الحجز .

#### التحقق من المادة (٤٨)

١ - إذا ظهر لمأمور المحجز أن ذلك المحل ليس محل إقامة المحكوم عليه وتبين له أن آخرين غير أفراد عائلته يقيمون معه ولكن تحقق له أن الأشياء الموجودة في ذلك المحل تخص المحكوم عليه فيتم معاملة الحجز . وإذا ظهر له أن تلك الأشياء هي لشخص غير المحكوم عليه يجب عليه عندئذ أن لا يتعرض لحجزها بل عليه أن ينظم تقريراً بواقعة الحال ويقدمه إلى رئيس الأجراء .

٢ - بعد اطلاع رئيس الأجراء على التقرير المذكور في الفقرة السابقة يقرر إلغاء قرار الحجز أو الاستمرار في تنفيذه على أن يكون للشخص الثالث الحق في مراجعة المحكمة المختصة وأثبت حقه في الأشياء المحجوزة .

#### المادة (٤٩)

١ - على مأمور الحجز إذا ظهر له أن المحكوم عليه هو واضع اليد على الأشياء الطواب حجوزها في محل إقامته أن يتم معاملة المحجز على اعتبار أن وضعه عليه دليل كاف على تملكه إياها دون أن يلتفت إلى ما يورده هو أو أي شخص ثالث من الزاعم والاعتراضات لأجل استئثارها كلها أو بعضها من الحجز ما لم يقدم إليه حكم أو قرار صادر من محكمة يقضي بتأخير الحجز أو يبرز إليه وثيقة اشعار بتأخير الأجراء .

٢ - إذا ادعى أي شخص بأن للمال للقول التي تحت يد المحكوم عليه هو ملكه وأبرز وثائق رسمية تأييداً لدعواه فلا يجوز تأخير المعاملات التنفيذية بالاستناد إلى الوثائق المذكورة ما لم تكن قد نظمت قبل تاريخ الحكم .

#### المادة (٥٠)

إذا كان المحكوم عليه حاضراً وقت الحجز يبلغه مأمور الحجز خلاصة التقرير الذي نظمه فور معاملة الحجز فإذا لم ينفذ حكم الاعلام خلال اسبوع من تاريخ هذا التبليغ يباشر في بيع الأموال المحجوزة بالزيادة على أن يبدأ ببيع الاهون منها على الدين .

إذا جرى الحجز في غياب المحكوم عليه فعلى دائرة الأجراء أن تبليه خلاصة التقرير وتعتبر اللزلة من تاريخ سداد التبليغ .

إذا كانت الأشياء المحجوزة مما يخفى ثلثه أو كانت قيمتها لا تتحمل نفقات الحفظ عليها يحق لرئيس الأجراء أن يقرر بيعها في الحال ميانة لمصلحة الطرفين .

#### المادة (٥١)

١ - عند مباشرة بيع أموال المحكوم عليه وأشيائه المحجوزة ينشر أمر البيع في جريدة أو أكثر ويعلن في محل وجود الأشياء والحل الذي ستباع فيه وفي ديوان دائرة الأجراء ويتكفى بتطبيق الاعلان فقط إذا كانت قيمة الأشياء لا تتحمل نفقات النشر أو في الحال التي لا يوجد فيها جرائد .

٢ - يجب أن يدرج في الاعلانات جنس ونوع الأموال والأشياء التي ستباع ويكون الزايدة ووقتها .

٣ - يحفظ في إشارة الأجراء نسخة من الجريدة ومن ورقة الاعلان .

#### بيع الأموال

المحجوزة بالمزايدة في الوقت المعلن في الاعلان يضع للمأمور الذي عينته دائرة الأجراء الأشياء المحجوزة بالمزايدة بواسطة النادي ثم يبيعها ويصلها إلى طالبها بالبدل للقرر ويحرر تقريراً بواقعة الحال يومه والحاضرون . عدم حضور المحكوم له وللحكوم عليه أثناء المزايدة لا يستدعي تأخيرها .

#### مكان المزايدة

المادة (٥٣) تجري للمزايدة في الأشياء المحجوزة في أقرب سوق للمحل الذي ججزت فيه . ولدائرة الأجراء أن تختار محلاً آخر للبيع تقتضيه ماهية تلك الأشياء .

#### المادة (٥٤)

يقتصر البيع على ما يكفي لسداد الدين الزايدة ورد الأشياء الباقية إلى صاحبها .

#### المادة (٥٥)

إذا امتنع المشتري من أخذ الأشياء التي رسا مزادها عليه تمام المزايدة عليها ، وفي حالة نقصان المزايدة الثانية عن الأولى تحصل دائرة الأجراء الفرق من الممتنع . يجوز أن يؤخذ من كل من يشترك في المزايدة عربون بمعدل عشرة بالمئة .

#### المادة (٥٦)

يرفع الحجز بموافقة أموال الدين التي أوقع الحجز عليها أكثر من دائن لا يرفع الحجز عنها إلا بموافقة الحاجزين ورضاهم . وإذا أتمل الحاجز الأول تمقب للمعاملات التنفيذية وإصلاحها إلى نهايتها في مدتها القانونية يحق لأي حاجز آخر أن يطلب الاستمرار في التنفيذ .

#### المادة (٥٧)

يجوز بيع الأشياء المحجوزة لأجل الديون العادية ولو كانت محجوزة لأجل دين ممتاز . وفي هذه الحالة يستوفي أولاً أصحاب الديون الممتازة حقوقهم ثم يدفع الباقي لأصحاب الديون العادية . كذلك الأموال للوضوعة تأميناً لدين وفق قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين إذا تبين أن قيمتها تزيد عن الدين المؤمن ، يجوز بيعها بطلب أصحاب الديون العادية واعطاء ما يزيد عن الدين المؤمن لهم على أنه عند التقدم لشراء هذه الأموال لا يجوز فتح مزايدها بمبلغ أقل من الدين المؤمن .

#### المادة (٥٨)

زوائد الأشياء المحجوزة الحاصلة بعد الحجز تعتبر تابعة لها حكماً .

#### المادة (٥٩)

يجوز حجز الفواكه والخضروات الناضجة وسائر الحاصلات الأرضية بعد ادراكها أو احتيازها ولو لم تنقل عن الياد لحفظها في الخازن .

#### المادة (٦٠)

تستثنى من الحجز والبيع الأموال التالية : -

- ١ - الألبسة الضرورية للدين ولافراد عائلته والأمره والفرش الضرورية لهم .
- ٢ - أواني الطبخ وأدوات الأكل الضرورية للدين ولافراد عائلته .
- ٣ - الكتب والآلات والآلية اللازمة لمزاولة المدين مهنته أو حرفته أو تجارته .
- ٤ - المؤونة اللازمة للدين وعائلته لمدة تسعة أشهر . وما يكفي من البذور لزراعة الأرض ، التي اعتاد زراعتها إذا كان مزارعاً .

هذه من الأصول

- ٥ - الحيوانات اللازمة لزراعته ومدار مبيته .  
٦ - علف الحيوانات المستتاة من الحيز يكفها مدة تسعة اشهر .  
٧ - اللباس الرسمي لموظفي الحكومة .  
٨ - الاثواب والحلل والادوات والآلات التي تستعمل خلال الطقوس الدينية في اماكن العبادة .  
٩ - الحصة المستعقة للحكومة من الحاصلات سواء اكانت محصورة او مقطوعة او لم تكن .  
١٠ - حق المطالبة بالتعويضات .  
١١ - حق النفقة في المستقبل .  
١٢ - اموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة .

١٣ - البوالى والشكايات وسندات الامر . الا اذا كان قد اجري عليها الاخطار (بروتستو) بسبب عدم تأديتها او اعلان افلاس حامليها او اصبحت في اي حال غير قابلة للانتقال فيمكن حيزها .  
١٤ - الابنية المائدة للبلديات والمجالس المحلية والاقواف والخصصة لاداء اعمالها والاموال المائدة للمستشفيات .

#### المادة (٦١)

لا يجوز حيز الاموال والاشياء التالية وبيعها مستقلة عن غير المنقول اما مع فيجري عليها الحيز والبيع :  
١ - التوابع المنقولة بغير المنقول والمنسقة به بشرط ان تكون مستعقة فيما خصصت له .  
٢ - الآلات والادوات التي توضع في مزرعة لتكون مستقرة في المحل الذي وضعت فيه .  
٣ - حيوانات الحث والزروع وما يكفي لحاجة الزراع من البدار وخلايا النحل وسمك البحيرات غير المعوز والمرجل والآلات النظيرة والبراميل والمكابس والسجاد وغيرها من الاشياء اللازمة لاحتياج المزرعة ، والآلات والادوات اللازمة لادامة عمل العامل .

#### المادة (٦٢)

اذا كان الدين يكتفي بما هو دون الاشياء الواجب تركها له تباع هذه الاشياء ويعطى له مبلغا يكفي لشراء ما يكتفي به ، وما زاد عن ذلك يعطى الى الدائن .

#### المادة (٦٣)

يجب على الدائن ان يدفع سلفا جميع النفقات والمصاريف التي ينبغي انفاقها في سبيل الحيز والبيع على ان تحصل فيما بعد من الدين .

### الفصل الثاني

في حيز نفوذ الدين وامواله التي في يد شخص ثالث

#### المادة (٦٤)

عندما تكون النفوذ والاموال والاشياء المطالب حيزها في يد شخص ثالث يحظر ذلك الشخص بورقة حيز تبلغ اليه بذاته بأنه يجب عليه ان لا يسلم هذه الاموال للدين وان كان له ما يقال في هذا الشأن فعليه ان يبينه في ذيل ورقة الاخبار وانه يكون مسؤولا اذا فعل غير ذلك . وتجوز ورقة ضبط تبين فيها كيفية هذا الاخطار .

#### المادة (٦٥)

يجب على الشخص الثالث عند تبليغه ورقة الحيز ان يبين عما اذا كان للدين عنده نفوذ او اموال او اشياء اذ لا . فاذا اكد كون الاشياء المذكورة للدين يبين عليه ان يبين جنسها ونوعها ويسلمها الى دائرة الاجراء متى طلبت اليه ذلك .

#### المادة (٦٦)

اذا اجاب الشخص الثالث بان الاموال المطالبة ليست للدين او بانه ليس للدين عنده نفوذ او اموال او اشياء او لم يعط اي جواب فلا يبقى ثمة طريق للدائن غير مراجعة المحكمة المختصة لاثبات عدم صحة بيانات الشخص الثالث المذكور وتضييت تلك الاموال .

#### المادة (٦٧)

اذا اعترف الشخص الثالث ببناء على ورقة الحيز المبانة اليه بان الاموال المجرزة عنده ، ولكنه لم يسلمها الى دائرة الاجراء او اعادها الى الدين فتعجز تلك الاموال او يحجز ما يعادل قيمتها من اموال الشخص الثالث ويبيع بمعرفة دائرة الاجراء ويستمر في المعاملات التنفيذية الاخرى .

#### المادة (٦٨)

اذا اعترف الشخص الثالث بوجود مال للدين عنده دون ان يبين جنسه ونوعه وامتنع فوق ذلك عن اجابة طلب دائرة الاجراء لبيان مقداره فتعتبر افادات الدائن فيها ذكره في ورقة الحيز صحيحة ويكون للشخص الثالث المذكور مسؤولا بما الى ان يعين ذلك المقدار .

#### المادة (٦٩)

يجوز حيز بدل ايجار اموال المدن المنقولة وغير المنقولة المزجرة لشخص ثالث كما يجوز حيز اجرة على الخدمات الخصوصية التي يكون مستخدماً بها . على ان لا يزيد على ثلث الاجرة . لا يسمع الادعاء بان بدل الايجار قد دفع اذا كان الدفع وقع بصورة مخالفة للشروط المدرجة في حك الايجار المصدق او بصورة مخالفة لعرف البلدة وعاداتها الا اذا اثبت على حدة .

#### المادة (٧٠)

يجوز للدائن ان يحجز ما للدين من ديون في ذمة الآخرين ، ووفاء مدين المدين دينه لدائنه لا يؤثر في حق الحاجز اذا كان الوفاء بعد الحيز ويكون للحاجز بالاستناد الى حقوقه الموجودة ان يجبر بواسطة دائرة الاجراء مدين المدين على ان يؤدي اليه الدين تكراراً .

#### المادة (٧١)

يجوز للدائن ان يحجز الاسهم والتعاويل الموجودة في حوزة المدين والمعززة للاسم او المشروطة لحاملها وبيعها على انه عند حيز السندات المعززة للاسم يجب اجراء التبليغات للشركة بصفتها شخصاً ثالثاً لتضع شرحاً على قيد هذه السندات يقضي بعدم نقلها لاسم آخر .

### الفصل الثالث

في حيز وتوقيف رواتب الموظفين

#### المادة (٧٢)

لا يجوز ان يحجز ما يزيد على ثلث رواتب المأمورين الموظفين وفاء لدين يطلب منهم .

#### المادة (٧٣)

يقطع من رواتب الموظفين مقدار النفقة المحكوم بها عليهم وما زاد من الراتب عن هذه النفقة يقطع ثلثه وفاء للدين الاخرى .

#### المادة (٧٤)

لا يجوز ان يحجز اكثر من ربع رواتب المتقاعدين والايام والارامل ، اما المحكوم عليهم بالنفقة من هؤلاء فيقطع من رواتبهم مقدار النفقة المحكوم بها وما زاد عنها يقطع ربعه وفاء للدين الاخرى .

كل من اشعل



## الحجز بلا حكم

المادة (٧٥) موافقة المدين تويجت قسم من راته وفاء لدين غير مستند الى اعلام حكم لا تمنع من حجز القسم المجاز خجزة قانوناً .

## حجز الراتب

المادة (٧٦) حجز رواتب الموظفين لا يمنع الدائنين من تحصيل دينهم من اموالهم الاخرى .

## لا يمنع

## حجز المال

## اعلام الاجراء

## بوقوع الحجز

## المادة (٧٧)

عندما تبلغ دوائر الاجراء مأموري المال المختصين بدفع رواتب الموظفين لزوم الحجز على رواتب الموظفين المدينين يترتب عليهم بصفتهن شخصاً ثالثاً ان يجيبوا دائرة الاجراء خلال اسبوع على الاكـ بلهم قاموا بجراء الحجز المطلوب وبينوا مقدار الراتب المخصص للمدين وبعموما بكل تبديل يطرأ على وظيفة المدين وراتبه .

## المادة (٧٨)

بعد تبليغ مأمور المسائل المختص بدفع رواتب الموظفين حجز راتب الموظف اذا لم يقطع من الراتب ما تقرر حجزه او اقتطعه فانها تحصل دائرة الاجراء من راتب ذاك المأمور او من امواله الاخرى المبلغ الذي فسر في قطعه وتوقيفه دون ان تكون مضطرة للحصول على حكم عليه بذلك . ولذا ان المأمور الحق في الرجوع على المدين بما حصل منه .

## الفصل الرابع

في حجز الاموال غير المنقولة وبيعها

## المادة (٧٩)

١ - عندما يقرر رئيس الاجراء بطلب الدائن حجز اموال المدين غير المنقولة يبلغ قرار الحجز هذا الى مأمور تسجيل الاراضي ليضع اشارة في السجل المختص على قيد المال غير المنقول المقرر حجزه يمنع بموجبها اي تصرف بهذا المال .

٢ - عند استلام مأمور تسجيل الاراضي قرار الحجز هذا يترتب عليه ان يضع في الحال اشارة اللازمة في السجل المختص تنفيذا للحجز المقرر وان يعلم رئيس الاجراء بوقوع الحجز وتفاصيل قيود التسجيل التي وضعت اشارة عليها .

## المادة (٨٠)

لا يباع بيت المدين الذي يسكنه مع افراد عائلته اذا كانت متناسبا مع حالة كمال لا تباع اراضي المدين التي تعتبر كافية لاعاشته واعاشه افراد عائلته . ويؤخذ تقدير ذلك في الحالتين لرئيس الاجراء . وبشروط في ذلك ان لا يكون ذلك البيت او ذلك المقدار من الاراضي قد وضع تأمينا لدين استلته الدين او كان الدين تأمينا عن ذلك السكن او بدل ذلك الاوض . وفي حالة وفاة المدين قبل وفاء الدين يترك بيت السكن لافراد عائلته الذين كانوا يسكنون معه .

## المادة (٨١)

١ - اذا كان صافي الحاصلات السنوية لاموال المدين غير المنقولة تكفي لوفاء الدين المحكوم به او لوفاء القسم الباقي منه وفوض الدائن امر الاستيلاء على الحاصلات المذكورة بآخر بيدها . على انه اذا حجز على الحاصلات المذكورة لافراد دين ممتاز تعذر على الدائن ان يستوفي دينه منها بصورة منتظمة . ما دام عليه هذا التوقيف يجب ان يحاول من الدائن من الوصول الى حقوقه فيجوز له ان يطلب من جديد بيع تلك الاموال غير المنقولة مع العلم ان تأخير البيع على الصورة المذكورة انفلا يستعفي

## الحاصلات

## السنوية الكافية

## لسداد الدين

## تتمتع ببيع الارض

رفع الحجز عن الاموال المذكورة بل يجب ان تبقى محجوزة الى ان يتم وفاء الدين كاملاً .  
٢ - اذا ادعى المدين ان لديه اموالاً منقولة لدفع الدين اذا اتمل وان يبيع امواله غير المنقولة مسع مراعاة كافة ظروف القضية بوقعه في ضيق غير مناسب فعلى رئيس الاجراء ان يدعو الفريقين ويسمع اقوالهما فاذا اقتنع بصحة ادعاء المدين قرر تأخير البيع لمدة معقولة او امر بدفع الدين المحكوم به اقساطاً خلال مدة لا تتجاوز السنة مع بقاء الحجز على تلك الاموال الى ان يتم وفاء الدين كاملاً .

## المادة (٨٢)

بعد اجراء معاملة الحجز يترتب على دائرة الاجراء ان تعلم المدين بوقعة اخبار بالمعاملة الواقعة وتخطر بانه اذا لم يسارع لتأدية دينه خلال اسبوع من تاريخ تبليغه ورقة الاخبار المذكورة فلما يتأخر بيع امواله غير المنقولة المحجوز عليها ثم تقوم بمعاملة وضع اليد بالصورة الآتية :-

يذهب مأمور الحجز الى المحل الموجود فيه المال غير المنقول وينظم تقريراً يوقع عليه الحاضرون مبيناً فيه نوع المحجوز عليه وارضائه وحدوده ومشتلاته ومقدار مساحته واسم المالكين فيه او او القرية ورقه وحالة ابنته الراغبة وعدد ما عليه من اشجار ودوالي ولو على وجه التقريب وانواعها وحالة المزروعات وزمن ادراكها والاشخاص الساكنين فيه ومالية الوثائق التي يستندون اليها في اقامتهم فيه ومقدار بدل الايجار ان كان مأجوراً مع شروط تأديته ومقدار المستحق منه والوثائق المثبتة للمبالغ المستحقة والقيمة التامة للمال المحجوز حسباً قدرها مأمور الاجراء مع خبير او اكثر .

## المادة (٨٣)

١ - ان تترك في يد المدين امواله غير المنقولة التي تحت يده وارفع الحجز عليها الى ان تنتهي انه اذا خربا او قام باي عمل ادى الى نقصان في قيمتها او امتنع عن اراستها لطالبي الاجراء ان يقرر لزوم تخلتها .

## معاملة وضع اليد

## الدين

## المدين يبيع

## المال اذا اقتطع

## مقدار الدين

## اعلان المال

## للسزايدة

١ - ان يبيع او يفرغ لآخرين باذن من دائرة الاجراء وموافقتها الخطية الاموال غير المنقولة المحجوزة بشرط ان يقطع حين البيع او الفراغ الدين المحكوم به مع فرائده الرسوم والنقطة .

## المادة (٨٥)

بعد اتمام معاملة وضع اليد على الاموال غير المنقولة ينظم لاجل وضعه في المزارع كشف فيه اوصافه الشاهدة عند وضع اليد مع ما يلزم من التفاصيل ويعلن انها مطروحة في الزايدة لمدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاعلان .

## المادة (٨٦)

لا عبرة لأي نوع من الاضافات التي قد ينفق عليها الطرفان لاجراء الزايدة خلافاً للشروط القانونية التي نص عليها في هذا القانون . وكل اتفاق من هذا القبيل يعد لاغياً . على أنه يجوز للمدين ان يصرف النظر عن التبليغات التي منحه إياها القانون .

## المادة (٨٧)

أصحاب الديون الذين لم تؤمن ديونهم بالمال غير المنقول الذي وضع تأمينا لدين شخص آخر غيرهم يجوز لهم أن يحجزوا عليه ويبيعوه ولو لم يكن قد حل أجل الدين المؤمن بالمال غير المنقول المذكور . وفي حالة بيعه يدفع أولاً الدين المؤمن عليه بالمال غير المنقول وفقاً لسند التأمين وما زاد عن ذلك يدفع للحاجزين الآخرين .

## المادة (٨٨)

تطري الزايدة الاموال غير المنقولة المحجوزة من جهات متعددة بناء على طلب أية جهة منها وعلى دائرة

## الاضاق على

## كيفية اجراء

## للسزايدة غير

## معتبر

## حجز المال

## الذي وضع

## تأميناً للدين

## اجراء مزايمة

## واحدة

الاجراء التي تولت للزيادة أن تعلم الدوائر الأخرى الحاجزة بالأمر وتعتبر هذه الحجز منقولة الى بدل للزيادة ، وفي هذه الحالة ليس للدوائر الأخرى أن تضع الاموال غير المنقولة المذكورة في الزيادة تكراراً بل عليها أن تنتظر نتيجة الزيادة الاولى .

#### المادة (٨٩) الدائرة التي

تتولى اجراءات دائرة الاجراء التابعة لهيئة البداية التي يوجد في دائرة قضائها المال غير المنقول أمر الزيادة عليه . فان كانت دائرة الاجراء التي أوقعت الحجز غير تلك الدائرة ، فيترتب عليها أن تنيب دائرة اجراء المثل الموجود فيه المال غير المنقول وتكمل دائرة الاجراء التابعة لمعاملة الزيادة الى آخرها على أن تقوم الدائرة للنسبة بمعاملات التبليغ للدين .

#### المادة (٩٠) الموظفون ممن

لا يجوز لأي من الموظفين القائمين بأعمال الزيادة ان يشتركوا بها لا رأساً ولا بالواسطة ويحظر عليهم من الاشتراك لاسم أشخاص آخرين أو لحسابهم .

#### المادة (٩١) اعلان البيع

في الجرائد في الحال التي يصدر فيها أكثر من جريدة تنشر الاعلانات في جريدة واحدة أو أكثر حسب مقتضيات الحال ، وتعلق نسخ عنها في ديوان دائرة الاجراء وعلى باب المثل المحجوز وفي أي محل يردح فيه الناس واذا كان المال غير المنقول العروض للبيع ذا قيمة كبيرة ووجدت دائرة الاجراء لزوماً لإذاعة خبر العرض للبيع بطرق أخرى غير الطرق المذكورة آنفاً فلها أن تفعل ذلك أيضاً .

٢ - يجب ان يتضمن الاعلان جميع أوصاف غير المنقول المحققة عند وضع اليد مع أسماء الطرفين وشهريتهما والوقت المعين للزيادة وشروط الاشتراك بها .

٣ - بعد تنظيم قائمة الزيادة وعلان الامر يجب ان ينادى للهادي أو المحضر المعين للقيام بهذا العمل ثلاث مرات على الأقل في الحال التي يتراحم فيها الناس وبالحل الكائن في المقار ، ثم تدرج الكيفية على ظهر القائمة ويصدق عليها مختار المحي .

#### المادة (٩٢) افتتاح الزيادة

والاحالة للوقت يعتبر افتتاح الزيادة من تاريخ الاعلان ، وعلى الراغبين أن يراجعوا دائرة الاجراء ويشتركوا فيها ، بعد ان يدفع كل من يرغب الدخول في الزيادة عربوناً (١٠) في المئة بنسبة القيمة المحمّنة عند وضع اليد على غير المنقول المطروح في الزيادة وبانقضاء الثلاثين يوماً يحال البيع إحالة موقفة الى الطالب منهم بالبدل الاكثر ويترتب ذلك في قائمة الزيادة ويصدق عليه مأمور الاجراء .

#### المادة (٩٣) اعلان البيع

والاحالة والقطعية ١ - بعد الاحالة للوقت تعلن الكيفية مرة ثانية ويتضمن هذا الاعلان بياناً انه قد اجريت الاحالة للوقت وأن بدل الزيادة الأخيرة قد بلغ ..... وأن الزيادة العلنية الأخيرة تنتهي في الساعة ... من يوم ... من شهر ... فاعتباراً من تاريخ الاعلان الثاني هذا يعتبر أن الزيادة افتتحت للمرة الثانية لمدة خمسة عشر يوماً ويترتب على من يود الدخول فيها أن يدفع عربوناً خمسة في المئة بنسبة البدل المقرر في الاحالة للوقت .

٢ - في ختام هذه المدة تجري للزيادة العلنية بين الطالبين الموجودين ثم يقرر رئيس الاجراء الاحالة القطعية للمشتري الذي طلب أخذ غير المنقول بالبدل الأكثر .

#### المادة (٩٤) الانذار الأخير

لدفع الدين بعد الاحالة القطعية يبلغ للدين للمرة الأخيرة ب ورقة إخبار بما وصلت اليه للزيادة الأخيرة ويخطر بأنه يترتب عليه أن يدفع الدين أو أن يحضر الى دائرة التسجيل لتقرر البيع والفراغ في حضور المأمور المختص وذلك خلال ثلاثة ايام ، فاذا انقضت هذه المهلة ولم يستند للدين دينه ولا قام برضاه بمعاملة التقرر البيع أو

الفراغ الى المشتري ويكتب الى دائرة التسجيل بلزوم اجراء معاملة البيع أو الفراغ للمشتري ، بعد اتمام معاملة التسجيل على الوجه المذكور لا يبطل حكم هذا البيع أو الفراغ لو أراد للدين اداء الدين . ويشترط في ذلك أنه اذا دفع الدين دينه قبل اتمام معاملة التسجيل بانى الأمر الصادر بالتسجيل .

#### المادة (٩٥) تمديد الزيادة

اذا وجد النقص في القيمة المحمّنة فاحشاً اذا ظهر أن بدل مزارد الأموال غير المنقولة للعروضة للبيع ينقص نقصاً فاحشاً عن قيمتها المحمّنة . يجوز لرئيس الاجراء أن يمدد معاملة الزيادة لمدة لا تتجاوز خمسة ايام من يوم . ويصح اتمام معاملة البيع والفراغ بالبدل الذي يقرر نتيجة هذه الزيادة أمراً محتوماً .

#### المادة (٩٦) استئصال

للمشتري اذا استكشف الذي يقرر احالة المال غير المنقول الى عهده حالة قطعية عن تأدية بدل الزيادة بتمامه وفي النتيجة عن قبول البيع والفراغ يمرض المقار على الطالب الأول الذي سبق وكف يده بالبدل الذي كان قدمه حتى اذا ما وافق على ذلك تضمن دائرة الاجراء ذلك للمستكشف الفرق بين البلدين وتخصمه من العربون الذي كان دفعه واذا كان العربون لا يكفي فترجع على أمواله الأخرى بقرار من رئيس الاجراء ومن دون حاجة الى الحصول على حكم من المحكمة .

واذا أصر الطالب الأول على كف يده ، يوضع ذلك المال غير المنقول في الزيادة لمدة خمسة عشر يوماً وتجري احالته القطعية على الطالب ، وتضمن للمستكشف أي الزيادة التي رست عليه الاحالة القطعية الفرق الحاصل بين البلدين بقرار من رئيس الاجراء .

#### المادة (٩٧) ظهور مشتر

بعد الاحالة اذا ظهر بعد الاحالة القطعية وقبل انقضاء المهلة على الأخبار الاخير الواجب تبليغه للمدين طالب وضم عشرة بالمائة أكثر فيجب ان يقبل هذا الضم وعندئذ تجري الزيادة من جديد بين هذا الطالب وغيره من الطالبين وبين الشخص الذي أحيل المال غير المنقول لمدمته احالة قطعية لمدة ثلاثة ايام ثم تجري الاحالة القطعية على الطالب الاخير منهم ولا يقبل بعد مرور الثلاثة ايام المذكورة للنسبة للاخبار الاخير أي ضم مها كان قدره .

#### المادة (٩٨) اتمام معاملة

الفراغ وحقوق المشتري في فسخ الزيادة ١ - يجب على دائرة الاجراء اتمام معاملة البيع وفراغ الاموال غير المنقولة التي اجريت احالتها للقطعية بلا تأخير ، واذا تعذر اتمام هذه المعاملة خلال شهر فالمشتري الحق في فسخ الزيادة . بعد ان تم معاملة البيع والفراغ تبلغ دائرة الاجراء ورقة اخبار الى الاشخاص الذين يشغلون المال غير المنقول المار ذكره تحظرهم بها لزوم اخلاله وتسليمه خلال خمسة عشر يوماً وبانتهاء هذه المهلة تقوم دائرة الاجراء بمعاملة التسليم للمشتري ، على ان تراعى في ذلك حقوق الشاغلين بقضى القوانين المرجعية .

٢ - لا يسمع أي ادعاء بفسخ بيع أو فراغ اموال غير منقولة جرى بالزيادة العلنية بواسطة دائرة الاجراء بحجة وقوع اخطاء شكلية في المعاملات الاجرائية بعد مرور سنة على معاملة البيع والفراغ على ان تراعى حقوق القاصر والغائب وفاقد الاهلية ولا يعتبر وقوع الاحتيال والتزوير في التبيانات الاجرائية من الاخطاء الشكلية .

#### المادة (٩٩) حقوق المستأجرين

مرعية حتى التسليم في تسليم غير المنقول الى المشتري وفي حل المنازعات المسكن حذرتها حيال شخص ثالث يؤخذ بعين الاعتبار الحالة التي كان عليها ذلك المال عندما قامت دائرة الاجراء بوضع اليد عليه لبيعه في المزارد فالأخبار والاستشعار وسائر العقود الواقعة بعد تاريخ وضع اليد تبقى نافذة للمعول الى اليوم الذي يتم فيه التسليم وبعد ذلك يجب تسليم ذلك المال الى مشتريه بدون حاجة الى حكم آخر .

كل من اشترى



والزوائد المتصلة التي حصلت في البيع بعد وضع اليد تعتبر أنها داخلة فيه من دون ذكر وليس للحكوم عليه أن يفرق هذه الزوائد المتصلة عن البيع.

تعيين خبير المادة (١٠٠)

لتقدير قيمة إذا لم يمكن الاتفاق على قيمة الخضروات وسائر الحاصلات الأرضية الموجودة في الأموال غير المنقولة كالبيوت والحقل غير الداخلة في البيع يدعى الطرفان لتعيين كل منهما خبيراً يضيف إليها دائرة الاجراء خبيراً ثالثاً يقومون بتقدير قيمتها فائقة ولا ينزع المال غير المنقول المذكور من يد صاحبه ما لم يدع المشتري سلفاً القيمة التي قدرها الخبير للمحصولات المذكورة فائقة ، وعند امتناعه عن تأدية هذه القيمة يجب أن ينتظر الى ان تنضج الحاصلات المذكورة ولا يسمح لذي اليد بالزوع فيها بعد ذلك .

حتى تصاد المادة (١٠١)

المزايدة إذا تأخرت المزايدة لاسباب قانونية او لعدم تعقب الدائن لما يجب إعادة المزايدة لمدة خمسة عشر يوماً ، ولكن اذا تركت زيادة عن سنة نافي المبل السابقة يبدأ بها من جديد .

ادعاء المادة (١٠٢)

الاستعفاء يتوجب على من يدعي التصرف بالأموال غير المنقولة المطروحة للمزايدة ان يقدم ادعائه قبل صدور القرار القطعي اذا اراد تأخير معاملة المزايدة وعندئذ تطلب اليه دائرة الاجراء ان يقدم كفيلاً يضمن للدائن ما قد يلحقه من عطل وضرر قد ينشأ عن هذا التأخير ، فاذا قدم كفيلاً وفق طلب الدائرة الاجراء فتمه مدة خمسة عشر يوماً ليراجع المحكمة المختصة ويحصل منها على قرار بتأخير الاجراء والا تستمر دائرة الاجراء في عملها .

تأخير المزايدة المادة (١٠٣)

بسبب الادعاء اذا اقيمت دعوى الاستعفاء بقسم من الاموال غير المنقولة المحجوزة وقررت المحكمة تأخير المزايدة فان هذا القرار لا يستلزم تأخير المزايدة على الاقسام الباقية الا ان تكون الحصص غير قابلة للتفريق بعضها عن بعض فيجب عندئذ تأخير المزايدة لجميع الحصص .

رفع الحجز المادة (١٠٤)

اذا لم رفع الحجز عن منقول أو غير منقول أوقعت الحجز عليه إحدى دوائر الاجراء بسبب تأدية الدين دينه أو لسبب آخر وكانت إحدى دوائر الاجراء الاخرى بلغت دائرة الاجراء الاولى لزوم إفراز حصة من ثمن ذلك المال عند يمه يترب على الدائرة الاولى المذكورة قبل أن ترفع الحجز أن تبلغ دائرة الاجراء التي تقدمت بهذا الطلب بالامر الواقع . حتى اذا مر خمسة عشر يوماً ولم يرد منها جواب بحجز جديد تقرر رفع الحجز للموضوع .

رفع الحجز المادة (١٠٥)

بسبب ترك اذا لم يتابع الدائن بالماملة في دائرة الاجراء بلا عذر مقبول وترك الحجز للموضوع على مال غير منقول معاملة الاجراء مدة سنة من تاريخ وضعه وطالب المحجوز على ماله رفع الحجز فطلب دائرة الاجراء أن تخطر الحساجن بالأمر حتى إذا مر شهر من تاريخ التبليغ له أو الإعلان إذا كان مجهول محل الإقامة ، يقرر رئيس الاجراء رفع الحجز ان لم يقدم خلال المدة المذكورة باعتراض يستلزم رفع الحجز .

### الفصل الخامس

في تقسيم أثمان البيعات المنقولة وغير المنقولة  
والبائع التي جرى تحصيلها من الدين بآية  
صورة كانت بين أرباب الديون

تقسيم أموال المادة (١٠٦)

الدين بين الدائنين الذين تقدموا بالمطالبة بديونهم وذلك بعد أن تفرز دائرة الاجراء لأصحاب الديون المتأخرة ما يخصهم ويحتفظ لهم به وإن لم يقدموا طلباً بدفع ما لهم من ديون .

٢ - إذا كانت الأموال المحصلة عن طريق الاجراء على ما مر في الفقرة الأولى غير كافية لتسديد ديون الدائنين بتامها فتوزع عليهم حسب الترتيب التالي : -

أ - أصحاب الديون المتأخرة حسب ترتيبهم في الامتياز والرجحان .

ب - اذا كان أصحاب الديون في مرتبة واحدة من الامتياز توزع بينهم بنسبة مئوية اذا كانت الأموال للوجود غير كافية لتسديد هذه الديون تمامها .

ج - واذا زادت عن الديون المتأخرة يوزع ما زاد منها بين أصحاب الديون العادية بنسبة مئوية .

تدفع الصاريق المادة (١٠٧)

أولا البائع الخاصة للتوزيع النسبي يدفع منها أولاً الصاريق الاجرائية التي أسفها المحكوم له في سبيل تحصيل تلك المبالغ .

ضم القوائد المادة (١٠٨)

الى الدين اذا كان الاعلام يتضمن الحكم بالفائدة يجب أن يضم الى البائع المحكوم بها فوائدها الى حين دفع للدين الدين الى مأمور الاجراء أو الى حين قبضه أثمان للبيع .

استرداد المادة (١٠٩)

الزيادة من إذا ظهر بالحساب انه استوفى من الدين في دائرة الاجراء مبالغ أكثر من الواجب عليه اداؤها وأنها دفعت للدائن فيجب على دائرة الاجراء أن تتولى أمر استردادها من الدائن ودفعها للدين دون تكليفه لمراجعة الحاكم والحصول على حكم .

حق الاشتراك المادة (١١٠)

مع الحاجز مع الحاجز الاول الأسبقية في الحجز لا تعطى صاحبا أدنى امتياز بالنظر لبقية الحاجزين ولكن إذا كان الحكم الثاني المبني على الحجز الثاني قد صدر بناء على إقرار شفاهي أو نكول عن المدين أو على إقرار خطي لم يعلم رسمياً أن تاريخه كان قبل تاريخ الأسباب القانونية التي استند اليها في الحكم الأول فاليس لصاحب الحكم الثاني أن يشارك صاحب الحكم الاول في المال المحجوز انما له ان يستوفي ماله من بقية أموال المدين .

قيد البالغ المادة (١١١)

لحساب الدائن البالغ التي تحصل من المدين بالاستناد الى حكم صادر من الحاكم أو الى وثيقة في حكم الاعلام يجب ان تقيد في ضبط الاجراء ودقتر اليومية لحساب الدائن وبعد اجراء معاملة القيد على الوجه المذكور لا يجوز حجز هذه المبالغ من أي دين يطالب به المدين .

### الفصل السادس

حق الامتياز ودرجته

حق الامتياز المادة (١١٢)

يكون الامتياز عاماً أو خاصاً بحسب شمول جميع أموال الدين أو قسم منها فصاحب الديون الذين لهم

هذا من المأهول

حق الامتياز العام يستوفون ديونهم من أموال الدين جميعاً ترجيحاً على غيرهم . أما اصحاب الديون الدين لهم حق الامتياز الخاص فيستوفون ديونهم من مال الدين التي تعلق بها حق الامتياز وليس لهم امتياز على غير ذلك من أموال الدين .

#### الديون الممتازة

##### المادة (١١٣)

الديون الممتازة امتيازاً عاماً هي

- ١ - نفقة الزوجات والأولاد والوالدين المحكوم بها .
- ٢ - الضرائب والرسوم التي تجبها الحكومة .

أما الديون التي تتطلب للحكومة من الأشخاص فلا تكون ممتازة .

#### الديون الممتازة

##### المادة (١١٤)

الديون الممتازة امتيازاً خاصاً هي :

- ١ - الرسوم والضرائب المقررة للدولة على الأموال المنقولة وغير المنقولة المحبوزة نفسها وتتاول هذه الرسوم والضرائب والمكوس وضريبة الأملاك والأراضي وغيرها وهي تستوفي من ائمان تلك الأموال بصورة ممتازة امتيازاً خاصاً .
- ٢ - بدل إيجار العقار المربوط بعد إيجار فانه يستوفي من ائمان الأشياء الموضوعة في ذلك العقار على وجه الامتياز .
- ٣ - بدل إيجار الأراضي للثجبة ، كالأزرعة والحقل والبساتين المربوط بسند فانه يستوفي من حاصلات تلك الأراضي مرجحاً على غيره من الديون .
- ٤ - الأجرة للخدمة لصاحب الفندق تستوفي من ائمان أشياء الديون الموضوعة فيه قبل أن يوفي غيرها من الديون .

#### حق الامتياز

##### المادة (١١٥)

حق الامتياز الناشئ عن وضع الأموال غير المنقولة تأمناً للدين وغيره من الحاصلات يؤمن وفق أحكام قوانينه وانظمتها الخاصة .

#### حق الامتياز

##### المادة (١١٦)

اصحاب حق الامتياز الخاص يتقدمون في استيفاء ديونهم على اصحاب حق الامتياز العام .

#### الامتياز ثبت

##### المادة (١١٧)

لا يثبت حق الامتياز ما لم تكن ماهية الدين مثبتة في الاعلام بصورة صريحة ولا يلتفت للاعلانات التي تقدم بها في دائرة الاجراء خلافاً لنصوص الاعلام أو التي تحدث مجدداً .

#### الباب الخامس

##### حبس الدين

#### حق الدين أن

##### المادة (١١٨)

- ١ - عند تبليغ الدين ورقة الأخبار يترتب عليه أن يراجع دائرة الاجراء ويمرض تسوية تتناسب مع مقدار الدين ومقدوره المالية وظواهر حالة الدفع للبلغ المحكوم به عليه بدفعه أو القسم الباقي منه بلا دفع ، فإن لم يقدم تسوية تتناسب وما ذكر أو عرض تأمينات وطلب تسيط الدين لمدة لم يوافق عليها المحكوم له فترئيس الاجراء ان يصدر أمراً بدعوة الطرفين في وقت يبينه لبلغ أقوالهما .
- ٢ - لدى حضور الدين يقوم رئيس الاجراء بالتحقيق معه بحضور المحكوم له فيما يتعلق بمقدوره على دفع .

البلغ المحكوم عليه به واكتشاف أموال له وتصرفه بأية أموال له قام أو ينوي القيام بهزيمها من وجه الدائن للخلوة دون تمكنه من استيفاء الدين أو بشأن عزمه على القرار .

٣ - لرئيس الاجراء أن يستجوب الدائن وجميع الشهود الآخرين الذين يرى ضرورة لاستجوابهم بعد السمع أو بدونها بشأن الأمور المتقدمة ذكرها سواء احضر للدين ام لم يحضر .

#### مناقبة حبس

##### المادة (١١٩)

يجوز لرئيس الاجراء بناء على طلب المحكوم له أن يأمر بالقبض على المحكوم عليه وحيد في الأحوال التالية :

- ١ - اذا اقتضت للمدة الضرورية ورقة الأخبار ولم يراجع دائرة الاجراء ويمرض تسوية لوفاء دينه على ما مر في المادة السابقة .
- ٢ - اذا اقتنع رئيس الاجراء بناء على رينة شفاهية أو خطية ونتيجة للتحقيقات التي قام بها على ما مر في المادة السابقة .

أ - بأن الدين كان مملوك عندئذ او وصل ليد منه صدور الحكم وسائل كانه تمكنه من دفع المبلغ المحكوم عليه بدفعه أو القسم الباقي منه بلا دفع أو من دفع أي قسط من دين مستحق الأدلة بمقتضى ما تعهد به في الاجراء وبانه رفض أو أهمل الدفع .

ب - بأن الدين وهب أو قل أو سلم للغير حالا من أمواله أو سمح لغيره باجراء ذلك أو وضع مالا من أمواله تأمناً للدين أو اخفاء ومنع الدائن بذلك فعلا من استيفاء المحكوم له أو أي قسم منه .

ج - ان الدين ينوي القرار في حيث أنه لم يبيع بأموال له واقعة ضمن اختصاص عمال البلاد تكفي لوفاء الدين المحكوم به أو لم يسط كفالة على دفعه .

#### مدة الحبس

##### المادة (١٢٠)

مدة الحبس تنفيذاً لأي قرار يصدره رئيس الاجراء واحد وتسعون يوماً إلا أن يكون المبلغ المحكوم به لا يتجاوز عشرة دنانير فتكون عندئذ مدة الحبس ثلاثين يوماً ، وادانته تسيط الدين المحكوم به .

يجوز لرئيس الاجراء حبس المحكوم عليه واحداً وعشرين يوماً عن كل قسط يتخلف عن دفعه ، على ان لا تزيد مجموع مدد حبس الدين عن واحد وتسعين يوماً في السنة الواحدة مهما تمدد الدين أو الدائنون .

#### لا عيب للدين

##### المادة (١٢١)

إذا وافق الدائن بأية صورة كانت على إخراج مدينه من الحبس لا يحق له بعدها أن يطلب إعادته إلى السجن لأجل ذلك الدين ، والدين الذي يكتل للمدة للمدة في المادة السابقة في السجن لا يجوز حبسه ثانية من أجل نفس الدين .

#### حبس للدين

##### المادة (١٢٢)

إذا اقتنع رئيس الاجراء بالبيئة الظلية ان الدين الذي تقرر حبسه لعدم إدائه الدين المحكوم عليه به مريض مرضاً لا يحتمل منه السجن فله ان يقرر تأجيل حبسه إلى أجل مناسب .

#### الحبس لا يؤثر

##### المادة (١٢٣)

ان حبس المحكوم عليه أو الافراج عنه لا يؤثر في حق المحكوم له في استيفاء دينه من أمواله .

#### الامتياز

##### المادة (١٢٤)

الأشخاص الذين صدق الكتاب العدل على اقتدارهم وكذلك الأشخاص الذين كفوا الدين في دائرة الاجراء لا حاجة لاثبات اقتدارهم ثانية .

#### الحبس لعدم

##### المادة (١٢٥)

مجيئ المحكوم عليه بالحقن الشخصية الناشئة عن جرم يندرج تحتها لاثبات اقتداره .

كل من أشعل

المادة (١٢٦) الحبس لاجل النفقة  
يحبس المحكوم عليه بنفقة للزوجة او الفروع او الاقارب اذا امتنع عن دفعها دون حاجة لاثبات اقتداره.

المادة (١٢٧) اثبات الاقتدار في اموال معينة  
اذا كان الدين ناشئاً عما له مقابل في حوزة المدين كسكن البيع او العيون فلا حاجة لاثبات اقتداره الا اذا تحقق هلاك ذلك المقابل.

المادة (١٢٨) اظهار المدين امواله تكفي  
الدائن غير مكلف بالتحري عن اموال المدين الكافية لدينه ليجب له طلب حبه ، ولكن للمدين ان يطلب استرداد قرار الحبس الصادر عليه باظهار امواله التي تكفي لوفاء دينه .

المادة (١٢٩) لا يجوز معها حبس المدين  
لا يصدر قرار بالحبس بقضى هذا القانون :-  
١- على من لا يكون مسؤولاً بشخصه عن الدين كالوارث غير واضع اليد على التركة والتولي والوصي .

٢- على المدين الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره والمعتوه والمجنون .  
٣- على موظفي الحكومة .

٤- بشأن دين محكوم به بين الزوج وزوجته او لاجل دين محكوم به للفروع على الاموال .

المادة (١٣٠) متى يفسخ امر الحبس  
اذا دفع المحكوم عليه الذي صدر بحقه امر حبس القسط المستحق من الدين او حمل بموجب امر رئيس الاجراء او باح بامواله تكفي لوفاء الدين المحكوم به عليه او المقدار الباقي عليه منه بلا دفع يجوز لرئيس الاجراء بناء على طلب المحكوم عليه ان يفسخ امر الحبس ويأمر بالاخراج عن المدين .

المادة (١٣١) متى يطلب الحبس  
اذا طلب المحكوم له اصدار مذكرة حبس المحكوم عليه ، يدفع رسماً مقطوعاً قدره خمسة فلس ، ويشترط في ذلك :-

١- ان يضاف هذا الرسم الى الدين المحكوم به وان يستوفي مع الدين والمصاريف من المحكوم عليه دون حاجة الى اصدار حكم جديد .

٢- اذا كان المبلغ المحكوم به نفقة للزوجة او الاولاد او عرائض او ضرائب او غرامات او محكوم بحبس عكبي يجوز لرئيس الاجراء ان يصحب المحكوم به من دفع الرسم مقدماً ، غير انه ليس في هذه المادة ما يعفي المحكوم عليه من مسؤولية دفع الرسم بالاضافة الى الدين المحكوم به .

المادة (١٣٢) يجب للمدين بواسطة الشرطة

الاشخاص اللذين حبسهم والطارئون المضور امام رئيس الاجراء يطبقون بواسطة الشرطة .

المادة (١٣٣) متى تصبح الاجكام غير قابلة للتنفيذ

١- لا تنفذ الاجرامات والالتزامات والقرارات المذكرة في المادة الثانية من هذا القانون اذا تركت لمدة خمس عشرة سنة من التاريخ اكل معاملة .  
٢- الاعذار الشرعية التي تقطع مدة مرور الزمن في القضايا المحروقة تجري قاطبة على مدة مرور الزمن المبرهن عنها في الفروع السابقة .  
٣- لا تنفذ الاجرامات التي هي من هذا النوع في المحكمة المختصة ويصدر بها حكم قطعي .

## الانفاذ

المادة (١٣٤)

تلقى القوانين التالية :-

١- قانون الاجراء الغنائي الصادر بتاريخ ١٥ جمادى الاخرى سنة ١٣٢٢ .

٢- قانون تعديل قانون الاجراء « الاردني » الصادر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٣٢٦ الموافق ١٢-١٢-١٩٤٦ .

٣- قانون الديون « حبيب المدين » الفلسطيني الصادر بتاريخ ٣١ تشرين اول سنة ١٩٣١ .

٤- كل تشريع عثماني او اردني او فلسطيني صدر قبل هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

المادة (١٣٥) رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥١ - ٦ - ٣

وزير العدلية

هزاع المجالي

رئيس الوزراء

سمير الرماحي

جبر الله

## مختبر الدين المحكوم عليه (الذونية الطائفة)

يقضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور

وبناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ - ٥ - ١٩٥١ ،

نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واخاذه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتهاده في دورته العادية القادمة .

## قانون اصول المحاكمات الجزائية

قانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١

المادة (١)

يسمى هذا القانون الموقت ( قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

١- تختص النيابة العامة باقامة دعوى الحق العام ، ولا تقام من غيرها الا في الاحوال المبينة في القانون .

٢- وتجبر النيابة على اقامتها اذا اقام المتضرر نفسه مدعياً شخصياً وفقاً للشروط المبينة في القانون .

٣- ولا يجوز تركها او وقفها او تعطيل سيرها الا في الاحوال المبينة في القانون .

المادة (٣)

كل شخص تقام عليه دعوى الحق العام يسمى متنبهاً .

المادة (٤)

١- تقام دعوى الحق العام على المتهم امام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة او موطن المتهم او المكان الذي قبض عليه فيه .

٢- في حالة التبرع بتعريف الجريمة لها وقعت في كل مكان وقع فيه عمل من اعمال البدء في التنفيذ ، وفي

هذا من المصلحة



الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل مكان تقوم فيه حالة الاستمرار وفي الجرائم الاعتيادية والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل مكان يقع فيه اي فعل من الافعال الداخلة فيها .

٣- اذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسري عليها احكام القانون الاردني ولم يكن لارتكابها اقامة في المملكة الاردنية الهاشمية ، ولم يقع القبض عليه فيها تقام دعوى الحق العام عليه امام المراجع القضائية في العاصمة .

(٥) المادة

يجب لكل متضرر اقامة دعوى الحق الشخصي بالتعويض عن الضرر الناتج عن الجرم .

(٦) المادة

تقام دعوى الحق الشخصي تبعا لدعوى الحق العام امام المراجع القضائية لديه هذه الدعوى ، كما يجوز اقامتها على حدة لدى القضاء المدني ، وفي هذه الحال يتوقف النظر فيها الى ان تفصل دعوى الحق العام بحكم بمرم .

الكتاب الاول  
الضابطة العدلية وموظفوها وقضاة التحقيق

الباب الاول  
الضابطة العدلية

(٧) المادة

موظفو الضابطة العدلية مكلفون باستقصاء الجرائم وجمع ادلتها والقبض على فاعليها واحالتهم على المحاكم الموكول اليها امر معاقبتهم .

(٨) المادة

يقوم بوظائف الضابطة العدلية رئيس النيابة والنائب العام ومعاونوه والمدعون العامون وقضاة التحقيق ، ويقوم بها ايضا قضاة الصالح في المراكز التي لا يوجد فيها نيابة عامة ولا قضاة تحقيق ، وذلك ضمن القواعد المحدودة في القانون .

(٩) المادة

١- يساعد النيابة العامة في اجراء وظائف الضابطة العدلية : -  
القائمون

مدير التواحي  
مدير الامن العام  
قواعد المناطق للشرطة والدرك  
ضباط الشرطة والدرك للامن العام  
رؤساء الدوائر في الامن العام  
الموظفون المكلفون بالتحري والمباحث الجنائية  
نقباء الشرطة والدرك المكلفون بحماية رئاسة القضاة  
رؤساء غافر الدرك من اية رتبة كانوا  
معاونو القضاة واعضاء المجالس  
رؤساء المراكب البحرية والجوية  
وجميع الموظفين الذين شغلوا وظائف الضابطة العدلية بموجب قوانين وانظمة خاصة .

٢- يقوم كل من الموظفين المذكورين بوظائف الضابطة العدلية في نطاق الصلاحيات الممنوحة لهم في هذا القانون والقوانين الخاصة بهم .

(١٠) المادة

لنوابير القري العموميين والخصوصيين وموظفي الصحة ومخافضي الجراج والانار الحق في ضبط المخالفات وفقا للقوانين والانظمة المنوط بهم تطبيقها ويودعون رأسا المرجع القضائي المختص المخالفات المنظمة بهذه المخالفات .

الباب الثاني  
النيابة العامة

(١١) المادة

يتولى النيابة العامة موظفون يارسون الصلاحيات الممنوحة لهم قانونا ، وهم مرتبطون بقاعدة تسلسل السلطة وتابعون اداريا لوزير العدلية .

الفصل الاول  
النيابة العامة لدى محكمة التمييز

(١٢) المادة

١- يرأس النيابة العامة موظف يدعى رئيس النيابة العامة يعاونه في ادارة وظيفته معاون او اكثر حسبما تدعو اليه الحاجة .

٢- يبدى رئيس النيابة مطالباته في الدعاوي الجزائية المرفوعة الى محكمة التمييز ويرافق في هذه الدعاوي سير الاعمال التي يقوم بها النواب العامون لدى محاكم الاستئناف والمدعون العامون ، وله ان يبلغ هذه اللوائح العامة للملاحظات التي تبدي له من تدقيق الدعاوي المذكورة برسائل او بلاغات عامة .

الفصل الثاني

النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف والبدية والصلح

(١٣) المادة

يرأس النيابة العامة لدى كل محكمة استئناف موظف يدعى ( النائب العام ) يوازره عدد من الممارنين ويقومون جميعا باعمالهم لدى محاكم الاستئناف وفقا للقوانين النافذة .

(١٤) المادة

يعين لدى كل محكمة بدائية موظف باسم المدعي العام يارس وظيفة المدعي العام لديها ولدى المحاكم الصلحية ضمن دائرة اختصاصه .

الفصل الثالث  
وظائف النائب العام

(١٥) المادة

١- النائب العام هو رئيس الضابطة العدلية في منطقتة ، ويخضع لمراقبته جميع موظفي الضابطة العدلية بما فيهم قضاة التحقيق .

٢- اما مساعدا النيابة العامة في وظائف الضابطة العدلية المعينون في المادتين ٩ و ١٠ فلا يخضعون لمراقبته الا فيما يقومون به من الاعمال المتعلقة بالوظائف المذكورة .

(١٦) المادة

يراقب النائب العام تنفيذ القوانين والاحكام الجزائية ، ويشمل السلطة التنفيذية لدى المحاكم والدوائر القضائية ويلاحق دعاوى الحق العام .

كل من من الممارسين

## المادة (١٧)

إذا تزامن موظفو الضابطة العدلية وقضاة التحقيق في الامور المائدة اليهم بوجه التائب العام تنبئها وله ان يقترح على المرجع المختص بما يقتضيه الحال من التدابير التأديبية .

## المادة (١٨)

للمدعي العام وسائر موظفي الضابطة العدلية ان يطلبوا مباشرة ممانعة القوة المسلحة حال اجراء وظائفهم .

## المادة (١٩)

على موظفي الضابطة العدلية حال علمهم بوقوع جرم خطير ان يجبروا فوراً المدعي العام به وان يتخذوا تدابيرهم بشأن الاجراءات القانونية .

## المادة (٢٠)

يجري المدعي العام التتبعات القانونية بشأن الجرائم التي يصل خبرها به اما من تلقاء نفسه او بناء على امر يتلقاه من رؤسائه .

## المادة (٢١)

يرسل المدعي العام قرارات قضاة التحقيق ويباعها وينفذها طبقاً لاقواعد المينة في الباب المتعلق بقضاة التحقيق .

## المادة (٢٢)

لا يجوز اقتاض ان يحكم بالدعوى التي تولى وظيفة النيابة العامة فيها .

الفصل الرابع  
اجراء المدعين العامين وظائفهم  
١ - الجرم المشهود

## المادة (٢٣)

١ - الجرم المشهود هو الجرم الذي يشاهد حال ارتكابه او عند الانتهاء من ارتكابه .

٢ - ويلحق به الجرائم التي يقبض على مرتكبها بناء على صراخ الناس او يضبط معهم اشياء او اسلحة او اوراق يستدل منها انهم فاعلو الجرم وذلك في الاربعة والعشرين ساعة من وقوع الجرم .

## المادة (٢٤)

١ - اذا وقع جرم مشهود يستوجب عقوبة جنائية وينجب على المدعي العام ان ينتقل في الحال الى موقع الجريمة .

٢ - ويحيط المدعي العام قاضي التحقيق علماً بانتقاله ولا يكون ملزماً بانتظار حضوره مباشرة عمله طبقاً لما هو مبين في المواد التالية : -

## المادة (٢٥)

١ - ينظم المدعي العام محضراً بالحادثة وبكيفية وقوعها ومكانه ويدون اقوال من شاهدها ومن كانت لديهم معلومات عنها او معلومات تقدم التحقيق .

٢ - يؤيد اصحاب الافادات المستعملة افادتهم بتوقيعها ، وعند غنتهم عن التوقيع يصرح بذلك في المحضر .

## المادة (٢٦)

١ - للمدعي العام ان ينع أي شخص موجود في البيت او في المكان الذي وقعت فيه الجريمة من الخروج منه او الابتعاد عنه .

٢ - ومن يخالف هذا المنع يوضع في محل التوقيف ثم يحضر لدى قاضي التحقيق لحاكمته والحكم عليه بعد سماع دفاعه ومطالبة المدعي العام .

٣ - واذا لم يمكن القبض عليه ولم يحضر بعد تبليغه مذكرة الحضور يحكم عليه غيابياً ولا يقبل الحكم اي طريق من طرق المراجعة وينفذ في الحال .

٤ - ان العقوبة التي يمكن قاضي التحقيق ان يحكم بها هي الحبس التكميدي والغرامة من مائتي فلس الى دينارين .

## المادة (٢٧)

١ - يضبط المدعي العام الاشياء وكل ما يظهر انه استعمال في ارتكاب الجريمة او اعد لهذا الغرض كما يضبط كل ما يرى من آثار الجريمة وسائر الاشياء التي تساعد على اظهار الحقيقة .

٢ - يستجوب المدعي العام المتهم عن الاشياء المضبوطة بعد عرضها عليه ثم ينظم محضراً يوقعه مع المتهم ، واذا تمتع عن التوقيع صرح بذلك في المحضر .

## المادة (٢٨)

اذا تبين من ماهية الجريمة ان الاوراق والاشياء الموجودة لدى المتهم يمكن ان تكون مدار استدلال على ارتكابه الجريمة ، فالمدعي العام ان ينتقل حالا الى مسكن المتهم للتفتيش عن الاشياء التي يراها مؤيدة الى اظهار الحقيقة .

## المادة (٢٩)

١ - اذا وجد في مسكن المتهم اوراق او اشياء تؤيد التهمة او البراءة فعلى المدعي العام ان يضبطها وينظم بها محضراً .

٢ - ومن حق المدعي العام وحده والاشخاص المبينين في الساتين ( ٣١ و ٨١ ) الاطلاع على الاوراق قبل اتخاذ القرار بضبطها .

## المادة (٣٠)

١ - يعني بحفظ الاشياء المضبوطة بالحالة التي كانت عليها ، فتحزم او توضع في وعاء اذا اقتضت ماهيتها ذلك وتختم في الحالتين بختم رسمي .

٢ - اذا وجدت اوراق نقدية لا يستوجب الامر الاحتفاظ بها بالذات لاستظهار الحقيقة او لحفظ حقوق الطرفين او حقوق الغير جاز للمدعي العام ان ياذن بإيداعها صندوق المحكمة .

## المادة (٣١)

١ - تجري معاملات التفتيش المينة في المواد السابقة بحضور المتهم موقفاً كان او غير موقوف .

٢ - فان رفض الحضور او تعذر حضوره جرت المعاملة امام وكيله او امام اثنين من افراد عائلته والا فحضور شاهدين يستدعيها المدعي العام .

٣ - تعرض الاشياء المضبوطة على المتهم او على من ينوب عنه بالمصادقة والتوقيع عليها وان امتنع صرح بذلك في المحضر .

## المادة (٣٢)

١ - للمدعي العام في حالة وقوع جرم مشهود يستوجب عقوبة جنائية ان يأمر بالقبض على كل شخص من الحضور يستدل بالقرائن القوية على انه فاعل ذلك الجرم .

٢ - وان لم يكن الشخص حاضراً اصدر المدعي العام امراً باحضاره بموجب مذكرة تسمى مذكرة احضار . ويجوز تنفيذ هذه المذكرة في اي وقت من النهار او الليل وفي اي مكان من المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ - يجوز للشخص القائم بتنفيذ هذه المذكرة ان يدخل عند الضرورة اي مكان يعتقد بناء على اسباب معقولة بان الشخص الصادر به موجه موجود فيه .

٤ - يستجوب المدعي العام في الحال الشخص المحضر لديه .

كل من من الشاهد

## المادة (٣٣)

- ١ - يوقع المدعي العام والكاتب والاشخاص المذكورين في المادة (٣١) على كل صفحة من اوراق الضبط التي ينظمها بمقتضى الاحكام السابقة .
- ٢ - واذا تذكر وجود هؤلاء الاشخاص يسوغ للمدعي العام تنظيم المحاضر بعزل عنهم مع الاشارة الى ذلك في المحضر .

## المادة (٣٤)

اذا توقف تيز مامية الجرم والحواله على الاستعانة برأي من يلزم من اهل الخبرة في فن او صنعة فعلى المدعي العام ان يستصحب واحدا او اكثر من ارباب الفن والصنعة .

## المادة (٣٥)

اذا مات شخص قتلا او بأسباب مجهولة باعثة على الشبهة فيستعين المدعي العام بطبيب او اكثر لتنظيم تقرير باسباب الوفاة وبهالة جثة البيت .

## المادة (٣٦)

على الاطباء والخبراء المشار اليهم في المادتين السابقتين ان يقدموا قبل مباشرتهم العمل ميثاقا بان يقوموا بالهمة الموكولة اليهم بشرف وامانة .

الجرائم الواقعة داخل المساكن

## المادة (٣٧)

اذا حدثت جريمة او جنحة وان ( لم تكن مشهودة ) داخل بيت وطلب صاحب البيت الى المدعي العام اجراء التحقيق بشأنها ، تولى التحقيق وفقاً للاصول المعنية للجرائم المشهودة .

٣ - الجرائم غير المشهودة

## المادة (٣٨)

اذا اطلع المدعي العام في الاحوال الخارجة عما هو مبين في المادتين ( ٣٣ و ٣٧ ) بطريقة الاخبار او بصورة اخرى ، على وقوع جريمة او جنحة في منطقته او علم بان الشخص المذنب اليه ارتكاب الجريمة او الجنحة موجود في منطقته يطلب الى قاضي التحقيق اجراء التحقيقات والتوجه بنفسه الى مكان الحادث اذا لزم الامر لينظم فيه المحاضر المتقضا لما هو مبين في الفصل الخاص بقضاة التحقيق .

الباب الثالث

موظفو الضابطة العدلية ومساعدو النيابة العامة وموظفائهم

## المادة (٣٩)

في المراكز التي لا يوجد فيها مدع عام ولا قاض تحقيق ، يتلقى قاضي الصلح وضباط الدرك ورؤساء غافر الدرك والشرطة الاخبارات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الاماكن التي يارسون فيها وظائفهم .

## المادة (٤٠)

في المراكز التي ليس فيها قاضي صلح ولا قاضي تحقيق او ضباط درك او شرطة ورئيس مخفر درك او شرطة ، يقدم الاخبار الى من يقوم مقام اقدم من موظفي الضابطة العدلية .

## المادة (٤١)

يترتب على موظفي الضابطة العدلية المذكورين في المادة (٣٩) في حال وقوع جرم مشهود او حالما يطلبهم صاحب البيت بموجب المادة (٣٧) ان ينظموا ورقة الضبط ويستمعوا لافادات الشهود وان يجرؤا التفتيش وتنشئ المنازل وسائر الماملات التي هي في مثل هذه الاحوال من وظائف المدعي العام . وذلك كله طبقاً للصيغ والقواعد المبينة في الفصل الخاص باجراء وظائف المدعي العام .

## المادة (٤٢)

- ١ - اذا اجتمع في مكان التحقيق المدعي العام واحد وموظفي الضابطة العدلية يقوم المدعي العام باعمال الضابطة العدلية .
- ٢ - واذا كان من حضر من المواطنين المذكورين قد بدأ بالعمل فللمدعي العام حينئذ ان يتولى التحقيق بنفسه او ان يأمر من يشره بانقائه .

## المادة (٤٣)

يمكن للمدعي العام اثناء قيامه بالوظيفة ان يعهد الى احد رؤساء غافر الشرطة او الدرك بقسم من الاعمال الداخلة في وظائفه اذا رأى ضرورة لذلك ما عدا استجواب المتهم .

## المادة (٤٤)

على مساعدي المدعي العام وموظفي الضابطة العدلية ان يودعوا اليه بلا ابطاء الاخبارات ومحاضر الضبط التي ينظمونها في الاحوال المرخص لهم فيها مع بقية الاوراق .

## المادة (٤٥)

اذا اخبر موظفو الضابطة العدلية بجناية او جنحة لا يكفل اليهم القانون امر تحقيقها مباشرة فعليه ان يرسلوا في الحال ذلك الاخبار الى المدعي العام .

## المادة (٤٦)

- ١ - اذا كان الفعل جنابة ، اودع المدعي العام التحقيقات التي اجراها او التي احال اليه اوراقها موظفو الضابطة العدلية الى قاضي التحقيق .
- ٢ - اما اذا كان الفعل جنحة فله ان يحيل الاوراق الى قاضي الصلح او الى المحكمة الابتدائية مباشرة حسب مقتضيات الحال .
- ٣ - وللمدعي العام ايضاً ان يحفظ الاوراق اذا اتضح له منها ان الفعل لا يشكل جريمة او لا دليل عليه .

الباب الرابع  
وظائف قضاة التحقيق

الفصل الأول  
أحكام عامة

## المادة (٤٧)

لقاضي التحقيق عند وقوع جرم مشهود أن يباشر جميع المعاملات التي هي من اختصاص المدعي العام .

## المادة (٤٨)

إذا وقع جرم مشهود وأجريت بشأنه المعاملات اللازمة وأحال المدعي العام تلك المعاملات الى قاضي التحقيق فيأمره أن يدقق فيها في الحال ، فان وجد في المعاملات كلها أو بعضها خلافاً أو قصراً وجب عليه أن يكمل النقص أو يحدد اللغامة .

## المادة (٤٩)

- ١ - ليس لقاضي التحقيق في غير الجرائم المشهودة أن يباشر تحقيقاً أو يصدر مذكرة قضائية قبل ان تمام الدعوى عليه .
- ٢ - والمدعي العام أن يطلب في جميع ادوار التحقيق الاطلاع على المعاملات على ان يعيدها الى قاضي التحقيق خلال اربع وعشرين ساعة .

كل من اطلع



## المادة (٥٠)

عندما ينتقل قاضي التحقيق الى موقع الجريمة يصطحب كاتب دوائره ويعطي للدعي العام علماً بانتقاله لمواقع في موقع الجريمة اذا شاء .

## المادة (٥١)

لا يجوز لقاضي التحقيق ان ينظر أو يحكم في الدعوى التي حقق فيها .

## المادة (٥٢)

يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يتدب بامر كتابي أى قاض من قضاة المحكمة الابتدائية أو قاضي صلح ليقوم بوظيفة قاضي التحقيق عند مرضه أو غيابه لأي سبب كان .

الفصل الثاني

معاملات التحقيق

١ - الشكاوى

## المادة (٥٣)

لكل شخص مد نفسه متضرراً من جرم جنائي أو جنحة أن يقدم الى الدعي العام المختص شكوى يتخذ فيها صفة الادعاء الشخصي .

## المادة (٥٤)

يحل الدعي العام الى قاضي التحقيق الشكاوى التي تقدم اليه والتي يتلقاها من موظفي النيابة العدلية مشفوعة بطلب ما يراه لازماً .

## المادة (٥٥)

لا بعد الشاكي مدعياً شخصياً إلا إذا اتخذ صفة الادعاء الشخصي صراحة في الشكاوى أو في تصريح خطي لاحق ، أو ادعى في أحدهما بتوضيات شخصية وعلمه أن يدفع النفقات والرسوم وفقاً للاحكام الخاصة بها .

## المادة (٥٦)

لشاكي أن يتخذ صفة الدعي الشخصي في جميع أدوار الدعوى حتى ختام المحاكمة الجنائية أو الجنائية .

## المادة (٥٧)

على الدعي الشخصي الذي يتم في مركز قاضي التحقيق أن يتخذ له موطناً فيه وان لم يفعل فلا يحق له أن يعترض على عدم تبليغه الأوراق التي يوجب القانون إبلاغه إياها .

## المادة (٥٨)

إذا رفعت شكوى الى قاضي تحقيق غير مختص أودعها لقاضي التحقيق المختص .

## المادة (٥٩)

يودع قاضي التحقيق المختص الشكاوى الى الدعي العام .

## المادة (٦٠)

إذا تبين للدعي العام أن الشكاوى غير واضحة الأسباب أو أن الأوراق للبرزة لا تؤيد بصورة كافية ، يجوز له أن يطلب الى قاضي التحقيق مباشرة التحقيق توصل الى معرفة التاعمل ، وللقاضي عندئذ أن يستمع الى الشخص أو الأشخاص للتصديق في الشكاوى الى أن يدعى الدعي العام بحق شخص معين .

## المادة (٦١)

إذا كان التحقيق قد جرى بحق شخص معين بناء على اتخاذ الدعي صفة الادعاء الشخصي وفقاً للمادة (٥٢) وانتهى بقرار من المحكمة ، يجوز للدعي عليه أن يطالب الشخص الذي بالتصديق أمام الرجوع المختص .

٢ - ولا يجوز ذلك دون إثابة دعوى الحق العام بجرعة الاقتراف للتصديق عليها في قانون العقوبات .

## المادة (٦٢)

١ - عندما يمثل للتمم أمام قاضي التحقيق يثبت من هويته وثأو عليه التهمة المنسوبة اليه ويطلب جوابه عنها منها إياه الى ان من حقه أن لا يجيب عنها إلا بحضور محام ، ويدون هذا التنبيه في محضر التحقيق فإذا رفض إثابة محام أو لم يحضر محامياً في مدة أربع وعشرين ساعة جرى التحقيق بدون حضوره .

٢ - يجوز في حالة الاستعجال بسبب الخوف من ضياع الأدلة استجواب المتهم قبل دعوة محاميه للحضور على أن يكون له عند انتهاء هذا الاستجواب أن يطلب الاطلاع على إفادة موكله .

٣ - إذا أدلى للتمم بإفادة يدونها الكاتب ثم يتلوها عليه فيوقعها بإمضاءه أو يصحته ويشهد عليها قاضي التحقيق والكاتب .

## المادة (٦٣)

يجوز لكل من للتمم وللدعي الشخصي أن يوكل محامياً واحداً لدى قاضي التحقيق .

## المادة (٦٤)

يحق لقاضي التحقيق أن يقرر منع الاتصال بالتمم للوقوف مدة لا تتجاوز عشرة أيام قابلة للتجديد مرة واحدة .

## المادة (٦٥)

إذا أدلى للتمم أثناء التحقيق بدفع يتعلق بعدم الاختصاص أو بعدم سماع الدعوى أو بسقوطها أو أن يكون الفعل لا يستوجب عقاباً قبل قاضي التحقيق بعد أن يستمع الى الدعي الشخصي والدعي العام أن يفصل في الدفع خلال أسبوع من تاريخ الادلاء به .

## المادة (٦٦)

للمتهم ووكيله الحق في حضور جميع أعمال التحقيق ما عدا سماع الشهود ولقاضي التحقيق أن يقرر إجراء هذه الأعمال بمزل عنها متى رأى ان ذلك ضروري لظهور الحقيقة إنما عليه أن يطلعها على هذا التحقيق بعد الانتهاء منه اذا طلب ذلك .

٢ - سماع الشهود

## المادة (٦٧)

لقاضي التحقيق أن يدعو الأشخاص الواردة اسماؤهم في الاخبار أو الشكاوى وفي طلب المدعي العام وكذلك الأشخاص الذين يبلغه ان لهم معلومات بالجريمة أو باحوالها والأشخاص الذين يذكروهم للتمم .

## المادة (٦٨)

تبلغ مذكرات الحضور للشهود قبل اليوم للدين لاستماعهم بأربع وعشرين ساعة على الأقل . اذا أبلغ الشاهد مذكرة الحضور وتمنع عن الحضور ، فللقاضي التحقيق أن يقرر إحضاره وأن يحكم عليه بجرامة لا تتجاوز خمسة دنانير ، وإذا تخلف عن دفعها فيجوز له أن يقرر حبسه لمدة لا تزيد على أسبوع اذا لم يقتنع بمعذرتة عن التخلف ويكون قراره قطعياً . وإذا امتنع الشاهد بغير مبرر قانوني عن إداء الجيمين أو عن الاجابة عما يوجه اليه من الأسئلة فيجوز لقاضي التحقيق أن يودعه السجن مدة لا تتجاوز شهراً واحداً إلا إذا قبل أثناء مدة إيداعه السجن وقبل اختتام التحقيق أن يخلف الجيمين ويجب على الاسئلة التي تلقى عليه .

## المادة (٦٩)

يستمع قاضي التحقيق بحضور كاتبه الى كل شاهد على حدة .

## المادة (٧٠)

يثبت قاضي التحقيق من هوية الشاهد ثم يسأله عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه وهل هو متزوج

محكمة من الشكاوى

أو من أقارب التهم وعن درجة القرابة وعقله بأن يشهد بواقع الحال بدون زيادة أو نقصان ويدون جميع ذلك في المحضر

#### المادة (٧١)

تلى على الشاهد إفادته ويطلب إليه أن يصادق عليها.

١ - ويوقع كل صفحة منها أو يضع بصمة أصبعه عليها إن كان أمياً ، وإذا تمنع أو تعذر عليه الأمر يشار إلى ذلك في المحضر .

٢ - يذكر في آخر المحضر عدد الصفحات ويوقع كل صفحة منها قاضي التحقيق وكتابه .

#### المادة (٧٢)

١ - لا يجوز أن يحصل حك في محضر التحقيق ولا أن يتخلل سطوره تحشية ، وإذا اقتضى الأمر شطب كلمة أو زيادتها وجب على قاضي التحقيق والكتاب والشخص المستوجب أن يصادقوا على الشطب والأضافة في هامش المحضر بتواقيعهم .

٢ - كل تحشية أو شطب أو اضافة غير مصادق عليها تعتبر لاغية .

#### المادة (٧٣)

إذا دعى أحد رجال الدين لتأدية الشهادة في دعوى وطلب أن يحلف بين يدي أسقفه أو رئيسه الديني ، فعليه أن يتوجه في الحال إلى أسقفه أو رئيسه الديني ويؤدي اليمين أمامه مقبلاً أنه سيجيب بالصدق على جميع ما يلقي عليه من الأسئلة التي تجزئها المحكمة أو قاضي التحقيق ، ومن ثم يعود بشهادة من ذلك للرجع الذي أدى اليمين أمامه تشر به أنه حلف اليمين للطلوبة ومن ثم تسمع شهادته .

#### المادة (٧٤)

١ - إذا كان الشاهد مقبلاً في مركز قاضي التحقيق وتعذر عليه الحضور بداعي المرض للثب بتقرير طبي ينتقل قاضي التحقيق إلى منزله لسماع شهادته .

٢ - أما إذا كان الشاهد مقبلاً خارج مركز قاضي التحقيق فلمن أن ينب قاضي التحقيق التابع له موطن الشاهد لسماع إفادته .

٣ - تعين في الاستنابة النقاط التي يجب الإفادة عنها .

#### المادة (٧٥)

على القاضي المستناب وفقاً للمادة السابقة أن ينفذ الاستنابة ويرسل محضر التحقيق إلى قاضي التحقيق المستناب .

٣ - التفتيش وللواد للضبوطة

#### المادة (٧٦)

لا يجوز دخول المنازل وتفتيشها إلا إذا كان الشخص الذي يزد دخول منزله وتفتيشه مشتبهاً فيه بأنه فاعل جرم أو شريك أو متدخل فيه أو حائز أشياء تتعلق بالجرم أو مخفي شخصاً متهماً .

#### المادة (٧٧)

مع مراعاة الأحكام السابقة ، حق لقاضي التحقيق أن يقوم بالتحريات في جميع الأماكن التي يشتغل وجود أشياء فيها تساعد اكتشافها على ظهور الحقيقة .

#### المادة (٧٨)

١ - يجري تفتيش منزل التهم بحضوره إذا كان موقوفاً .

٢ - فإن أبى الحضور أو تعذر عليه ذلك أو كان موقوفاً خارج المنطقة التي يجري التفتيش فيها جرت المباشرة بحضور أحد أقرباءه المختار محله .

#### المادة (٧٩)

إذا لم يكن التهم موقوفاً وكان موجوداً في مكان التفتيش ، فيدعى لحضور المعاملة ولا ينبغي إعلانه بهامقداً ، وإذا لم يكن موجوداً يجري التفتيش طبقاً لأحكام المادة السابقة .

#### المادة (٨٠)

١ - إذا اقتضى الأمر إجراء التفتيش في منزل شخص غير التهم ، دعي هذا الشخص لحضور المعاملة .

٢ - فإذا كان غالباً أو تعذر عليه الحضور جرى التفتيش أمام أحد أفراد عائلته ، وإلا فيحضر مختار محله .

#### المادة (٨١)

١ - لقاضي التحقيق أن يفتش التهم وله أن يفتش غيره إذا امتنع من إمارات قوية أنه يخفي أشياء تخفي في كشف الحقيقة .

٢ - وإذا كان للتفتيش أثر واجب أن يكون التفتيش بمعرفة اثنى تتدب لهذه الغاية .

#### المادة (٨٢)

يصطحب قاضي التحقيق كتابه ويضبط أو يأمر بضبط جميع الأشياء التي يراها ضرورية لأظهار الحقيقة وينظم بها محضراً ويحفظها وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة «٣٠» .

#### المادة (٨٣)

لقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق كافة الرسائل البرقية كما يجوز له مراقبة المحادثات الهاتفية متى كان لذلك فائدة في اظهار الحقيقة .

#### المادة (٨٤)

١ - لا تنقض الاختتام ولا تفرز الأوراق بعد ضبطها إلا في حضور التهم أو وكيله وإذا دعيا وفقاً للاصول ولم يحضرا يجري الفحص والافراز في غيابهما ، ويدعى أيضاً من جرت المعاملة عنده لحضورها .

٢ - يطالع قاضي التحقيق وحده على الرسائل والبرقيات للضبوطة حال تسلمه الأوراق في غلافها المختوم ، فيحتفظ بالرسائل والبرقيات التي يراها لازمة لأظهار الحقيقة أو التي يكون أمر اتصالها بالنير مضراً بمصلحة التحقيق ويسلم ما بقي منها إلى التهم أو الأشخاص للوجوه اليهم .

٣ - ينبغي أن يرسل أصول الرسائل والبرقيات للضبوطة جميعها أو بعضها أو صور عنها إلى التهم أو الشخص للوجوه اليه في أقرب مهلة مستطاعة إلا إذا كان أمر اتصالها بها مضراً بمصلحة التحقيق .

٤ - أما الأوراق التقديرية فتطبق عليها أحكام الفقرة الثانية من المادة (٣٠) .

#### المادة (٨٥)

الأشياء للضبوطة التي لا يملكها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تبلغ في المزداد الماني وتحفظ أمانتها في صندوق المحكمة .

#### المادة (٨٦)

إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته أو أكثرها جاز لقاضي التحقيق أن يأمر ببيعه بطريق المزداد الماني متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق ، وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب بالثمن الذي بيع به .

#### المادة (٨٧)

يجوز لقاضي التحقيق أن ينب أحد قضاة الصلح في منطقته أو قاضي تحقيق آخر لإجراء معاملات التحقيق في الامكنة التابعة لقاضي المستناب .

٤ - مذكرات التحري

#### المادة (٨٨)

يجوز لقاضي التحقيق أن يصدر مذكرة تحري الى واحد أو أكثر من مأموري الشرطة والدرك بخولها فيها تفتيش أي منزل في أي حال من الأحوال التالية : -

كل من أشعل

- ١ - اذا كان التحري ضرورياً لتأمين ابراز اي مستند او شيء يتعلق باي تحر او تحقيق او محاكمة او اية اجراءات اخرى .
- ٢ - اذا كانت اية اسباب تحمل قاضي التحقيق على الاعتقاد بان المحل المطلوب تفتيشه يستعمل لحفظ اموال مسروقة او لبيعها فيه او بان اموالا موجودة في ذلك المكان او مخبوءة فيه قد اُتُفِر جرم بشأنها او بواسطتها او استعملت لغاية غير قانونية او ينوي استعمالها لتلك الغاية .
- ٣ - اذا كانت اية اسباب تحمل قاضي التحقيق على الاعتقاد بان شخصاً معتقلاً في ذلك المكان في ظروف يعتبر اعتقاله فيها جرمًا .

## المادة (٨٩)

- ١ - يقوم مأمور الشرطة والدرك المحررة مذكرة التحري باسمه : -  
أ - بتحري المكان وفقاً لشروط المذكرة وضبط اية اموال يظهر بان الاوصاف المبينة في المذكرة تنطبق عليها والتصرف فيها وفقاً لشروط المذكرة فيها .  
ب - بالقبض على اي شخص وجد في ذلك المكان يظهر انه كان شريكاً في الجريمة المقتربة او يظهر انه شريك في اية جريمة ارتكبت او ينوي ارتكابها بالاموال المضبوطة .
- ٢ - اذا وجد الامور المفوض اليه القيام بالتحري اموالا لم تذكر في المذكرة وكان لديه ما يجعله على الاعتقاد بان جرمًا قد ارتكب او ينوي ارتكابه فيما يتعلق بتلك الاموال فيجوز له ان يضبطها ويعرضها امام قاضي التحقيق الذي اصدر المذكرة ولقاضي التحقيق ان يصدر الامر الذي يستتبعه بشأن التصرف بها .

٥ - الدخول بلا مذكرة

## المادة (٩٠)

- يجوز لاي مأمور شرطة او درك ان يدخل الى اي منزل او مكان دون مذكرة وان يقوم بالتحري فيه :  
١ - اذا كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بان جريمة ترتكب في ذلك المكان او انها ارتكبت فيه منذ امد قريب .  
٢ - اذا استبعد الساكن في ذلك المكان بالشرطة او الدرك .  
٣ - اذا استبعد احد الموجودين في ذلك المكان بالشرطة او الدرك وكان اية ما يدعو للاعتقاد بان جرمًا ارتكب فيه .
- ٤ - اذا كان يتعقب شخصاً فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع ودخل ذلك المكان .

## المادة (٩١)

- يجوز على اي مأمور شرطة او درك مفوض بمذكرة او بدونها ان يدخل الى اي مكان ويفتش فيه عن اي شخص او أي شيء الا اذا كان مصحوباً بمختار المحلة او بشخصين منها الا اذا كانت هناك ظروف ماسة .

## المادة (٩٢)

- يجب على الشخص الذي يقوم بالتحري سواء بمذكرة تحر او بدونها ان ينظم كشفاً بجميع الاشياء التي ضبطها والامكنة التي وجدها فيها وان يوقع على هذا الكشف الشاهد او الشهود او تبصم بصماتهم .

## المادة (٩٣)

- يسمح للساكن في المكان الذي يجري فيه التحري اولا اي شخص يتوب عنه ان يحضر التحري ويحصل على نسخة من كشف الاشياء التي ضبطت موقعة او مضمومة من الشاهد او الشهود .

## المادة (٩٤)

- ١ - عند التحري والتفتيش في مكان اذا اشتبه في شخص انه يخفي معه مادة يجري التحري عنها يجوز تفتيشه في الحال .

- ٢ - يجب ان ينظم كشف بالاشياء التي وجدت مع هذا الشخص وضبطت منه وان يوقع من الشهود بالصورة المبينة في المادة (٩١) ويعطي نسخة اذا طلب ذلك .

## المادة (٩٥)

- اذا ابرز لقاضي التحقيق يقتضي مذكرة تحر ، اية اوراق او اشياء يعتبر استعمالها او حيازتها غير مشروع يجوز له ان يضبط هذه الاوراق او الاشياء اذا لم يستطع الشخص الذي وجدت في حيازته ان يثبت انه حيازته لها كانت بوجه مشروع وكان لا يجوز احالة اي شخص الى المحكمة بسببها .
- ٦ - مذكرات الابراز

## المادة (٩٦)

- اذا رأى قاضي التحقيق ضرورة لابراز اي مستند او شيء له علاقة بالتحري او التحقيق او المحاكمة او استمسن ابرازه ، يجوز له ان يصدر مذكرة الى أي شخص يعتقد بوجوده ذلك المستند او الشيء في حوزته او عهده يتكلم فيها بان يحضر أمامه في الزمان والمكان المعينين في المذكرة وان يبرز المستند او الشيء .
- ٧ - لقاء القبض

## المادة (٩٧)

- يجوز لاي واحد من مأموري الشرطة او الدرك ان يقبض بلا مذكرة قبض على اي شخص .
- ١ - اذا كان لديه اسباب معقولة تجعله على الاعتقاد بان ذلك الشخص ارتكب جريمة او جنحة تستلزم الحبس مدة تزيد على ستة اشهر ، او
- ٢ - اذا عارضه اثناء قيامه بوظيفته او فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع او كان يطارد اناش بصخب وصياح ، او
- ٣ - اذا ارتكب جرمًا او اثم امامه بارتكاب جرم او اذا كان يعتقد بناء على اسباب معقولة بانه مرتكب لجريمة ورفض اعطاء اسمه وعنوانه او لم يكن له مكان سكني معروف او ثابت ، او
- ٤ - يسعى للتواري عن اعين الناس والاختفاء بحالة مريبة .
- ٥ - لم يكن لديه وسائل ظاهرة لمعبثته ولم يستطع اعطاء بيان مقنع عن نفسه .

## المادة (٩٨)

- ١ - على كل من قبض على شخص بدون مذكرة وفقاً للمادة السابقة ان يأخذ المقبوض عليه في الحال الى اقرب مخفر شرطة او درك ويسلمه الى المسؤول عن ذلك المخفر .
- ٢ - يترتب على المأمور المسؤول الذي استلم الشخص المقبوض عليه بدون مذكرة ان يباشر في الحال التحقيق عن اسباب القبض عليه ، فاذا ظهر له ان المقبوض عليه هو بمن فوض مأمور الشرطة او الدرك بالقبض عليه ، او
- ٣ - اذا كانت لديه اسباب معقولة تجعله على الاعتقاد بانه ارتكب جريمة او بانه فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع او بانه ارتكب جريمة وليس له مكان سكني معروف او ثابت وجب عليه ان يوقف ذلك الشخص .

- ٤ - وفي غير ذلك من الاحوال يجوز للمأمور المسؤول ان يوقف المقبوض عليه او يفرج عنه وفي حالة الافراج عنه يربط بسند تعهد الحضور امام قاضي التحقيق ، او لاستئناف التحقيق معه في المخفر في الزمان والمكان اللذين يعينان في سند التعهد ، ويجوز ان يعطى هذا التعهد مختار قريبه او محله او اي شخص اخر ذي مقام معروف او المقبوض عليه نفسه بدون كفالة اذا اعتبر ذلك كافياً .

## المادة (٩٩)

- ١ - يقتضي احضار المقبوض عليه بموجب مذكرة قبض والمقبوض عليه بدون مذكرة قبض والموقوف

هذا من التحري



بمقتضى المادة السابقة امام قاضي التحقيق خلال ثمان واربعين ساعة من حين القبض عليه .  
٢ - اذا كان المقبوض عليه قد فر من المكان الموقوف فيه بوجه مشروع فيأمر قاضي التحقيق بإرجاعه الى المكان الذي فر منه .

٣ - في غير ذلك من الاحوال ، يجوز لقاضي التحقيق بعد التحقيق في اسباب القبض اما ان يخلي سبيل المقبوض عليه بمقتضى التشريع الذي يكون نافذ المفعول من وقت الى آخر فيما يتعلق بتخليه السبيل بالكفالة أو ان يأمر بتوقيفه لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

٤ - اذا لم يؤت بالشخص المقبوض عليه امام قاضي التحقيق خلال الثمان والاربعين ساعة المذكورة فيفرج عنه . على انه اذا تعذر احضار هذا الشخص امام قاضي التحقيق في تلك المنطقة خلال ثمان واربعين ساعة بسبب غيابه او مرضه او لاي سبب آخر ، فيجوز ابقاؤه موقفا مدة اخرى لا تزيد على ثمان واربعين ساعة ، وفي هذه الحالة يقتضي على مأمور الشرطة او الدرك ان يدون الاسباب الموجبة لتمديد مدة التوقيف وان يبلغها لقاضي التحقيق الذي سيؤتي بالشخص اليه في النهاية .

المادة (١٠٠)

لا يجوز اصدار امر بتوقيف اي شخص في غياب ذلك الشخص ، الا اذا اقتنع قاضي التحقيق الذي يصدر امر التوقيف ، بالاستناد الى بينات طبية ، انه يتعذر احضار ذلك الشخص امامه بسبب مرضه .

المادة (١٠١)

١ - يجوز لمأمور الشرطة او الدرك الذي قبض على شخص بمذكرة او بدونها او استلم شخصا قبض عليه آخر ، ان يفتش المقبوض عليه او ان يأمر بفتشه وان يضع جميع الاشياء التي يجدها معه في محل آمن .  
٢ - تحرق كافة جميع الاشياء التي توجد مع المقبوض عليه وتوقع من المقبوض عليه نفسه والشخص الذي فتشه .

المادة (١٠٢)

يجوز لمأمور الشرطة او الدرك او لمن يقبض على شخص ان يجرده من جميع الآلات المؤذية وان يسلمها الى قاضي التحقيق او الى المأمور الذي يقضي القانون باحضار المقبوض عليه امامه .

المادة (١٠٣)

ان من واجب كل شخص ان يساعد مأمور الشرطة او الدرك او اي شخص آخر يطلب مساعدته بصورة معقولة لقبض على شخص فوض بالقبض عليه او للعبادة دون فراه .

٨ - اثبات هوية المجرمين

المادة (١٠٤)

يجوز لوزير الدفاع بموافقة جلالة الملك ان يضع انظمة لاثبات هوية السجناء سواء بتصويرهم او بأخذ اوصافهم الجسدية او بصمة اصابعهم وتسجيل العلامات التي تثبت هويتهم .

المادة (١٠٥)

١ - يقتضي على كل من اتهم بارتكاب جرم ووقف بوجه مشروع بسبب تلك التهمة ان يدعى لاجراء اية إجراءات قانونية ضد تدين لتأمين اثبات هويته ، واخذ رسمه مع اوصافه الجسدية او بصمة اصابعه ووسائل العلامات التي تثبت هويته ، بناء على طلب اي ضابط شرطة او درك مسؤول عن مركز الشرطة او مأمور سجن .  
٢ - كل شخص يرفض الاذعان لاجراء معاملة اثبات الهوية او مانع في اجرائها يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب .  
٣ - كل شخص يمتنع عن اية إجراءات قانونية لا يعطى بذلك من واجب العمل بمقتضى النظام .

في - الحكماء عامة

المادة (١٠٦)

لا يتحمل مأمور الشرطة او الدرك الذي قبض على اي شخص مسؤولية حقوقية او جزائية بسبب ذلك ، اذا رأت المحكمة ان القبض قد تم بنية حسنة ولمصلحة الامن العام ويشترط في ذلك ان لا تؤثر هذه المادة في ما لرؤسائه من حق في اتخاذ التدابير التأديبية التي يرونها ضرورية .

المادة (١٠٧)

اذا حوت مذكرة باسم اكثر من واحد من مأموري الشرطة او الدرك يجوز ان ينفذها اي واحد منهم او اكثر .

المادة (١٠٨)

اي مكان يجوز دخوله بصورة مشروعة تنفيذا لحق القبض او التحري يتربط على الساكنين فيه وكل مسؤول عنه ان يسمح بدخوله لدى الطلب وان يقدم جميع التسهيلات المعقولة ، فاذا رفض السماح بدخوله يرد ان طلب منه ذلك يجوز للشخص الذي له حق الدخول ان يدخله بالقوة .

الفصل الثالث

مذكرات الحضور والاحضار والتوقيف

المادة (١٠٩)

١ - لقاضي التحقيق - في دعاوي الجنائية والجنحة - ان يكتبني باصدار مذكرة حضور باسم المتهم لتبليغها اليه ونترك صورة عنها له على ان يملأها بعد استجوابه بمذكرة توقيف اذا اقتضى التحقيق ذلك .

٢ - وله ان يصدر بحق المتهم مذكرة احضار مباشرة اذا كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بأنه ينوي الفرار ، وكذلك عندما يتأخر عن الحضور بناء على مذكرة الحضور .

المادة (١١٠)

١ - يستجوب قاضي التحقيق في الحال المتهم المطلوب بمذكرة حضور ، اما المتهم الذي جلب بمذكرة احضار فيستجوبه في الحال او خلال اربع وعشرين ساعة من رده في النظارة .

٢ - حال انقضاء الاربعة والعشرين ساعة يسوق رئيس النظارة من تلقاء نفسه المتهم الى قاضي التحقيق لاستجوابه .

المادة (١١١)

بعد استجواب المتهم ، يجوز لقاضي التحقيق ان يصدر بحقه مذكرة توقيف لمدة خمسة عشر يوما واحاله الى السجن لاقام التحقيق اذا كان الفعل المسند اليه يستلزم الحبس او عقوبة اشد منه ويجوز تمديد هذه المدة من وقت لآخر خمسة عشر يوما اخرى اذا لم يتم التحقيق .

المادة (١١٢)

يوقع على مذكرات الاحضار والحضور والتوقيف القاضي الذي اصدارها ويختتمها بختم دائرته ويذكر فيها اسم المتهم وشهرته ووصافه المميزة بقدر الامكان .

المادة (١١٣)

يصرح في مذكرة التوقيف بالجرم الذي استوجب اصدارها ونوعه والمادة القانونية التي تعاقب عليه .

الفصل الرابع

تخية السبيل

المادة (١١٤)

١ - لقاضي التحقيق بعد استطلاع رأي للدعي العام ان يقرر تخية سبيل أي شخص موقوف بجرمة جنحويه

بالكفالة إذا استدعى ذلك كما يجوز للمحكمة الابتدائية أن تقرر التخلية بالكفالة أثناء المحاكمة .  
٢ - إذا كان الحشد الأقصى للقوة التي تستوجبها الجريمة الجنحوية الجبس سنة وكان للتمم موطن في المملكة الأردنية الهاشمية وجب إخلاء سبيله بعد خمسة أيام من استجوابه على أن لا تشمل أحكام هذه الفقرة من كان قد حكم عليه قبلاً بجناية أو بالجلبس أكثر من ثلاثة أشهر .

للمادة (١١٥)

يقدم طلب تخلية السبيل بالكفالة في الجرائم الجنحوية : -  
١ - إلى قاضي التحقيق إذا كانت التحقيقات لا تزال جارية أمامه .  
٢ - إلى رئيس المحكمة التي يحاكم أمامها للتمم إذا كانت القضية قد أحييت للمحاكمة .  
٣ - إلى رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى رئيس المحكمة المتألف إليها إذا كان قد صدر حكم بالقضية وقدم استئناف به .

للمادة (١١٦)

لا يغني بالكفالة سبيل أي شخص أسندت إليه جريمة جنائية إلى أن يصدر الحكم بها غير أنه يجوز لمحكمة البداية أن تقبل في ظروف خاصة التخلية بالكفالة إذا رأت أن ذلك لا يحل سير التحقيق وفي مثل هذه الحالة يقدم طلب التخلية إلى : -  
أ - المحكمة التي سيحاكم للتمم أمامها إذا كانت القضية لم تحل بعد إلى المحكمة .  
ب - المحكمة التي يحاكم للتمم أمامها إذا كانت القضية قد أحييت إليها بناء على التهمة البحوث عنها .

للمادة (١١٧)

يجوز استئناف القرار الصادر عن قاضي التحقيق بتخلية السبيل إلى المحكمة الابتدائية والقرار الصادر عن محكمة البداية إلى محكمة الاستئناف وذلك خلال ثلاثة أيام تبدأ بحق النائب العام من وصول الأوراق إلى قلم الشاهدة وبحق للتمم من وقوع التبليغ إليه .

للمادة (١١٨)

يقدم طلب تخلية السبيل باستدعاء ينظر فيه تدقيقاً بعد استطلاع رأي النيابة .

للمادة (١١٩)

١ - يجوز للمحكمة أو لقاضي التحقيق أو لقاضي الصلح الذي قدم إليه طلب تخلية السبيل بمسكفالة أن يقرر التخلية أو أن يرفضها أو يعيد النظر في قراره السابق حسب مقتضى الحال .  
٢ - يترتب على كل شخص تقرر تخلية سبيله بكفالة أن يوقع سند تعهد بالمبلغ الذي يقرره للرجع الذي أصدر القرار وأن يوقعه كفلاً أيضاً إذا طلب إليه تقديم كفلاء ويشترط عليه في سند التعهد أن يحضر في أي دور من أدوار التحقيق والمحاكمة كما طلب إليه ذلك .  
٣ - يجوز للرجع الذي أصدر قرار تخلية السبيل بالكفالة أن يسمح بإبداء تأمين قيدي بقيمة سند التعهد بدلا من الكفالة وكل تأمين قيدي كهذا يعتبر ضماناً لتنفيذ شروط سند التعهد على الوجه الأوفى .  
٤ - تنظم سندات التعهد أمام قاضي الصلح إذا كان هو الذي أصدر قرار التخلية بالكفالة وأمام قاضي التحقيق أو رئيس المحكمة إذا كان القرار صادراً عن قاضي التحقيق أو المحكمة .  
٥ - عندما يطلب حضور شخص أخلي سبيله بالكفالة لمخطر للكفول يلزم الحضور إذا كان سند التعهد موقفاً منه وحده ومخطر الكفيل يلزم إحضار مكفوله إذا كان السند موقفاً من كفلاء ويجب أن يوقع ذلك للاخطار بأبداء قاضي التحقيق أو رئيس المحكمة أو قاضي الصلح حسب مقتضيات الحال .

للمادة (١٢٠)

إذا أخلي سبيل شخص بكفالة بمقتضى هذا القانون يجوز للمحكمة أو قاضي الصلح أو قاضي التحقيق الذي له الحق في أن يعيد النظر في القرار :

أ - أن يصدر مذكرة بالقبض على ذلك الشخص إذا كان لديه ما يدعو إلى إعادة النظر في قرار التخلية وذلك بإلغاء ذلك القرار أو تبديله سواء أكان بزيادة مبلغ الكفالة أم بتقديم كفلاء آخرين أم بخلاف ذلك .  
ب - أن يصدر مذكرة بالقبض على ذلك الشخص وتوقيفه إذا قرر القضاء قرار التخلية أو إذا تخلف الشخص للكفول عن مراعاة قرار التخلية المعدل في أية صورة من الصور المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة .

للمادة (١٢١)

١ - يجوز لأي شخص أعطى سند تعهد بإحضار شخص أخلي سبيله بكفالة أن يقدم في أي وقت من الأوقات استدعاء إلى المحكمة أو قاضي التحقيق أو قاضي الصلح الذي أمر بأخذ سند التعهد ، ويطلب فيه إبطال التعهد إما كله أو ما يتعلق منه به وحده .  
٢ - على أثر تقديم الاستدعاء المذكور تصدر المحكمة أو قاضي التحقيق أو قاضي الصلح مذكرة بالقبض على الشخص الذي أخلي سبيله بأمر فيها بإحضاره أمامه .  
٣ - احضر الشخص بمقتضى المذكرة الصادرة بمقتضى أو سلم نفسه طوعاً ، تبطل الكفالة إما بكاملها أو ما يتعلق منها بالطلب . ويكلف ذلك الشخص أن يقدم كفلاً آخر ملبياً أو كفلاء آخرين ملبين أو أن يودع تأمينات قدية وفقاً لأحكام الفقرة (٣) من المادة (١١٩) ، وإذا تخلف عن ذلك يقرر توقيفه .

للمادة (١٢٢)

١ - إذا لم يجد بالشرط المدرج في سند التعهد ، يجوز للمحكمة التي كان من المقتضى تنفيذ ذلك الشرط لديها ، أن تصدر مذكرة قبض توعز فيها بوجوب إحضار الشخص الذي أخرج بالكفالة أمامها وأن تقرر توقيفه .  
٢ - يجوز للمحكمة أن تقرر أن يصدر لمصلحة الحكومة التأمين القيدي للدفع أو أن يدفع قيمة سند التعهد للحكومة إذا لم يكن قد أودع تأمين كهذا ، ويشترط في ذلك ما يلي : -  
أ - يجوز للمحكمة ، حيثما تصدر القرار للشار إليه اعلاه أو بعد إصداره أن تنزل المبلغ الذي قررت بمصادره أو دفعه أو أن تلغي ذلك القرار ، دون قيد أو شرط أو مع مراعاة أي شرط تستصوب فرضه فيما إذا احضر الكفيل مكفولة أو بناء على أسباب أخرى تدون في الضبط .  
٣ - يعتبر القرار الذي يقضي بدفع أي مبلغ للحكومة الصادر بمقتضى أحكام الفقرة (٢) نافذ المفعول من جميع الوجوه ، إلا فيما يتعلق بحق الاستئناف كانه قرار دعوى حقوقية صدر في قضية إقامتها للدعي العام على الشخص الذي صدر القرار بإلزامه بالدفع ، ويشذذ الدفع ، على الأخص ودون إجحاف بالصلاحيات المطلقة التي تنطوي عليها هذه الفقرة ، وفقاً للتشريع المعمول به في ذلك الحين لتنفيذ مثل هذه القرارات .  
٤ - إذا توفي الكفيل قبل مصادرة مبلغ التعهد تبرأ ركنه من كل التزام فيما يتعلق بسند الكفالة غير أنه يجوز للمحكمة أو قاضي التحقيق أو قاضي الصلح الذي أعطى سند الكفالة بناء على القرار الصادر في أية حالة كهذه ، أن يصدر مذكرة قبض توعز فيها بإحضار الشخص الذي أخرج بالكفالة إلى حضوره ، ومضى حضر الشخص تنفيذاً للمذكرة الصادرة بمقتضى أو سلم نفسه طوعاً واختياراً يكلف بإحضار كفيل آخر ملب أو كفلاء آخرين ملبين أو بإبداء تأمين قيدي وفقاً لأحكام الفقرة (٣) من المادة (١١٩) ، وإذا تخلف عن ذلك يقرر توقيفه .

الفصل الخامس

قرارات قاضي التحقيق بعد انتهاء التحقيق

للمادة (١٢٣)

يودع قاضي التحقيق للمدعي العام معاملات التحقيق لدى انتهاء منها فيعطي مبالغته فيها خلال ثلاثة أيام على الأكثر .

كل من أشعل

#### المادة (١٢٤)

إذا تبين لقاضي التحقيق ان الفعل لا يؤلف جرماً ، او انه لم يقد دليل على ارتكاب المتهم ايده ، قرر منع محاكمته وارسل فوراً الاوراق الى النائب العام الذي له الحق خلال ثلاثة ايام من تاريخ وصول الاوراق اليه في ان يصدق القرار ويأمر باطلاق سبيل المتهم او بنفسه ويأمر بسوق المتهم الى المحكمة ذات الصلاحية ليحاكم امامها او يعيد الاوراق لاجراء تحقيقات اخرى .

#### المادة (١٢٥)

إذا تبين لقاضي التحقيق ان الفعل مخالفه احال المدعي عليه على المحكمة الصالحة وامر باطلاق سراحه ان لم يكن موقوفاً لداع آخر .

#### المادة (١٢٦)

إذا قرر قاضي التحقيق محاكمة المتهم بمحنة يرسل اوراق الدعوى الى المدعي العام الذي عليه ان يرسلها ( خلال ثلاثة ايام من تسلمه ايها ) الى المحكمة التي يعود اليها امر النظر فيها وفقاً للسادة الرابعة من قانون المحاكم الصالحة . وان كان المتهم موقوفاً وكان الجرم المسند اليه يستلزم الحبس ، يظل حكم مذكرة التوقيف ساري المفعول الى ان تنتهي محاكمته او يحل محله على الاصول .

#### المادة (١٢٧)

١ - اذا اعتبر قاضي التحقيق ان الفعل جنابة وان الادلة كافية لاحالة المتهم للمحاكمة فانه يقرر احالته الى المحكمة الابتدائية ليحاكم بالنسبة المسندة اليه ويرسل اوراق الدعوى الى النائب العام الذي له ان يصدق القرار او يعيده لاجراء تحقيقات اخرى .

٢ - يبقى مفعول مذكرة التوقيف الصادرة بحق المتهم ساري المفعول الى ان يصدر النائب العام قراره وعند عدم كفاية الادلة يقرر منع محاكمة المتهم ويأمر باطلاق سراحه ما لم يكن موقوفاً لداع آخر .

#### المادة (١٢٨)

يجب ان تشمل قرارات قاضي التحقيق المذكورة في هذا الفصل اسم المتهم وشهرته وعمره ومحل ولادته وموطنه وعلى بيان موجز للفعل المسند اليه ووصفه القانوني وهل قامت ادلة كافية على ارتكابه للفعل المذكور ام لا .

#### المادة (١٢٩)

١ - اذا صدق النائب العام قرار قاضي التحقيق بالاحالة او فسخ قرار منع المحاكمة ورأى لزوم سوق المتهم ليحاكم بجناية يقرر اتهامه ويرسل القضية الى المدعي العام الذي عليه ان ينظم ورقة اتهام بالنسبة ومطالبة النيابة العامة .

٢ - ان تصديق النائب العام لقرار قاضي التحقيق بالاحالة وبازوم سوق المتهم ليحاكم بجناية بعد فسخ قرار منع المحاكمة يستلزم بقاء مفعول مذكرة التوقيف الصادرة بحق المتهم سار الى ان تفصل المحكمة في الدعوى .

#### المادة (١٣٠)

يصدر النائب العام قراراً واحداً في الجرائم المتلازمة المستفادة من الاوراق المعروضة عليه فاذا كان بعضها من نوع الجنابة والبعض الاخر من نوع الجنحة تعالج القضية برمتها الى محكمة البداية .

#### المادة (١٣١)

تكون الجرائم متلازمة :-

- ١ - اذا ارتكبتها في آن واحد عدة اشخاص مجتمعين .
- ٢ - اذا ارتكبتها اشخاص متعددون في اوقات واماكن مختلفة بناء على اتفاق فيما بينهم .

- ٣ - اذا كان بعضها توطئة للبعض الآخر او تمهيداً لوقوعه واكاله او لتأمين بقائه بدون عقاب .
- ٤ - اذا كانت الاشياء المسالمة او المختلصة او التي حصل عليها بواسطة جنابة او جنحة قد اشترك عدة اشخاص في اخفائها كلها او بعضها .

#### المادة (١٣٢)

اذا كان النائب العام قد قرر منع محاكمة متهم او صدق قرار قاضي التحقيق بمنع المحاكمة لعدم كفاية الادلة ثم ظهرت ادلة جديدة تؤيد التهمة بحق ذلك المتهم ارسل النائب العام الادلة الجديدة المذكورة الى قاضي التحقيق الذي اصدر قرار منع المحاكمة لاجراء تحقيق جديد وله ان يصدر اثناء ذلك التحقيق مذكرة توقيف بحق المتهم ولو كان قد اخلي سبيله .

#### المادة (١٣٣)

بعد من الادلة الجديدة افادات الشهود الذين سبق ذكرهم في الشكوى ولم تتمكن النيابة من احضارهم في حينه والاوراق والمخاض التي لم تكن قد بحثت اذا كان من شأنها تقوية الادلة او السبر بالتحقيق في وجبة تؤدي الى ظهور الحقيقة .

#### الكتاب الثاني المحاكمات

#### الباب الاول اختصاص المحاكم الابتدائية

#### المادة (١٣٤)

تنظر المحكمة الابتدائية بالدرجة الاولى في جميع الجناح التي يعيها اليها المدعي العام او من يقوم مقامه بما هو خارج عن وظيفة المحاكم الصالحة كما تنظر في جميع الجرائم التي هي من نوع الجنابة .

#### المادة (١٣٥)

اذا وقعت جنحة او مخالفة اثناء انعقاد المحكمة نظم رئيس المحكمة محضراً بها واستتمت المحكمة الى المتهم والشهود وقضت في الحال بالعقوبة التي يستوجبها هذا الجرم قانوناً .

#### الباب الثاني تبلغ الاوراق القضائية

#### المادة (١٣٦)

تبلغ الاوراق القضائية بمعرفة محضر او احد افراد الشرطة او الدرك وفقاً للاصول المعينة في قانون اصول المحاكمات المحقوقة مع مراعاة الاحكام الخاصة الواردة في هذا القانون .

#### الباب الثالث اليئات

#### المادة (١٣٧)

تقام البيعة في الجنايات والجناح بجميع طرق الاثبات ، وبحكم القاضي حسب قناعاته الشخصية .

#### المادة (١٣٨)

اذا نص القانون على طريقة معينة للاثبات وجب التقيد بهذه الطريقة .

#### المادة (١٣٩)

لا يجوز للقاضي ان يعتمد الا البيئات التي قدمت اثناء المحاكمة ، وتناقش فيها المحصوم بصورة علنية .

#### المادة (١٤٠)

لا تقبل شهادة اي من اصول المتهم وفروعه او زوجه عليه ، كما لا يرغم هؤلاء على اداء الشهادة ضد شركاء ذلك المتهم في اتهام واحد .

هذا من الشكلى



## المادة (١٤١)

إذا دعي أي من أصول المتهم أو فروع أو زوجه لاداء الشهادة دفاعاً عنه فإن الشهادة المعسطة على الوجه المذكور سواء في الاستجواب الرئيس أو في مناقشة المدعي العام ، يجوز الاستناد اليها في اثبات الجرم المسند الى المتهم .

## المادة (١٤٢)

تقبل شهادة كل من الأصول والفروع أو الزوج في الاجراءات الجزائية التي يقبها احدهم على الآخر لضرر جسماني أو لاستعمال احدهم الشدة مع الآخر أو في الاجراءات المتعلقة بالزنا .

## المادة (١٤٣)

لا تقبل الشهادة على السماع ، غير انها تقبل عن قول قيل في الوقت الذي يزعم بوقوع الجرم فيه او قيل وقوعه او بعده ببرهنة وجيزة اذا كان يتعلق مباشرة بواقعة أو وقائع لها أساس بالقبضه وادى تلك الشهادة شخص هو نفسه شاهداً ايضاً .

## المادة (١٤٤)

تقبل الشهادة عن قول قاله شخص يدعي بوقوع فعل تعد عليه ويتعلق بذلك الفعل أو باظروف التي اكتشفت اذا قاله حين وقوع الفعل أو بعد ذلك ببرهنة وجيزة أو حالاً منحت له الفرصة لرفع شكوى بذلك واذا كان القول مرتبطاً بالفعل ارتباطاً يجعله قسماً من سياق الظروف المتعلقة مباشرة بارتكاب الجرم أو اذا أدى حينما كان المعتدى عليه على فراش الموت أو كان يعتقد بانه في دور النزاع كنتيجة مباشرة لاعتدي وان كان الشخص الذي أدى ذلك القول لم يحضر كشاهد أو تمدر حضوره لدى المحاكمة لوفاته أو عجزه أو مرضه أو تقيبه عن الملكية الاردنية الماشية .

## المادة (١٤٥)

إذا دعي ولد صغير السن للشهادة وكان من رأي القاضي أو المحكمة انه لا يدرك كنه البين ، يجوز اخذ شهادته بلا عين اذا اقتنع أو اقتنعت بانه يدرك قول الصدق .

## المادة (١٤٦)

ان الافادة التي يؤدعها المتهم في غير حضور قاضي التحقيق ويعترف فيها بارتكابه جرمًا تقبل فقط اذا قدمت النيابة بيته على الظروف التي ادعت فيها واقتنعت المحكمة بان المتهم اداها طوعاً واختياراً .

## المادة (١٤٧)

١ - يعمل بالضبط الذي ينظمه ضباط الضابطة العدلية ومساعد النائب العام في الجنج والمخالفات المكفرون باستثباتها حتى يثبت العكس .

٢ - ويشترط في اثبات العكس ان تكون البيته كتابية أو بواسطة شهود .

٣ - لكي يكون للضبط قوة اثباتية يجب : -

أ - ان يكون قد نظم ضمن حدود اختصاص الموظف واثناء قيامه بمهام وظيفته .

ب - ان يكون الموظف قد شهد الواقعة أو سمعها شخصياً .

٤ - لا قيمة لضبوط الاخرى الا كمعلومات عادية .

## المادة (١٤٨)

تقبل بصمة اصابع المتهم او بصورته الشمسية المصدق عليها بتوقيع مدير سجن أو قائد شرطة أو درك في معرض البيته ضده ، اذا ابرزت لقاضي التحقيق أو اثناء محاكمته لارتكابه جرم .

## المادة (١٤٩)

١ - ان التقرير الذي يستدل به صادر من الموظف المسؤول عن مختبر الحكومة الكيماوي أو من

محل الحكومة الكيماوي والموقع بتوقيعه والمتضمن نتيجة الفحص الكيماوي أو التحليل الذي اجراه بنفسه بشأن اية مسألة تختلف فيها قبل في معرض البيته في الاجراءات الجزائية دون ان يدع ذلك الموظف أو المحلل كشاهد .

٢ - بالرغم من احكام الفقرة (١) يترقب على الموظف أو المحلل ان يحضر كشاهد في الاجراءات الجزائية القائمة امام اية محكمة بما في ذلك محكمة الصلح اذا رأت المحكمة أو قاضي الصلح ان حضوره ضروري لتأمين العدالة .

## الباب الرابع

## اصول المحاكمات في القضايا الجزائية

## المادة (١٥٠)

لا يقدم شخص للمحاكمة في قضية جنائية الا اذا كان النائب العام أو من يقوم مقامه قد اودع اتهاماً بحقه لدى المحكمة التي سيحاكم فيها . ينبغي ان يتضمن الاتهام بياناً بنوع الجرم أو الجرائم المستندة الى المتهم والتفاصيل التي تتطلبها بيان ماهية الجرم وتاريخ وقوعه والمواد القانونية التي يستند اليها الاتهام ، ويكون قرار الاسالة مظهرًا باسماء شهود النيابة .

## المادة (١٥١)

تبلغ صورة عن قرار الاتهام هذا التهم قبل يوم المحاكمة بعشرة ايام على الاقل .

## المادة (١٥٢)

يجب على المدعي العام حالما يرسل قرار الاتهام للمحكمة ان يصرف اهتمامه لانظام المعاملات الاولية واتخاذ الوسائل اللازمة لاجراء المحاكمة في الموعد المعين لها .

## المادة (١٥٣)

يحضر المدعي العام أو يمثل النيابة بدساتر المحاكمة وتقيم الحكم .

## المادة (١٥٤)

يطلب المدعي العام أو يمثل النيابة من المحكمة ما يريته من المطالب وعلى المحكمة ان تثبت مطالبه في محضر المحاكمة .

## الاجراءات

## المادة (١٥٥)

١ - يحضر الرئيس أو القاضي المنتاب عنه التهم قبل أسبوع من يوم الجلسة ويسأله هل اختار عماداً للدفاع عنه ، فان لم يكن قد فعل ، وكانت التهمة للنسوبة اليه تستلزم الاعداد أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، عين الرئيس أو نائبه عماداً للدفاع عنه ، اذا ثبت له ان حالة التهم المالية لا تساعد على تعيين عماد .

٢ - يدفع من خزينة الحكومة للمحامي الذي عين بمقتضى الفقرة السابقة أجر لا يتجاوز خمسة جنيهات في اليوم مع نفقات السفر الضرورية .

## المادة (١٥٦)

لوكل التهم أن ينسخ الأوراق التي يرى من ورائها فائدة للدفاع .

## المادة (١٥٧)

إذا صدر بحق مرتكبي الجرم الواحد أو بعضهم قرارات اتهام مستقلة فالمحكمة أن تقرر توحيد المناوئ المتعلقة بهم أما من تلقاء نفسها وأما بناء على طلب المدعي العام .

كل من أشعل

## لثلاثة (١٥٨)

- ١ - يمثل للتهمة أمام محكمة الجنايات طلباً يرافقه أفراد القوة للسلطة لئلا إذا مست الضرورة وأمر رئيس المحكمة بخلاف ذلك لأسباب يدرجها في المحضر .
- ٢ - يسأل الرئيس للتهمة عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته ومحل إقامته وولادته .
- ٣ - تجري المحاكمة علانية ما لم تقرر المحكمة إجراءها سراً بداعي المحافظة على النظام العام أو الأخلاق العامة .
- ٤ - يدون كاتب المحكمة وقائع المحاكمة في محضر الجلسة ويوقعه من الهيئة المحاكمة .

## لثلاثة (١٥٩)

- ١ - ينيه الرئيس للتهمة أن يصني إلى كل ما يستلزم عليه وأمر كاتب المحكمة بتلاوة قرار الاتهام ولانحة الاتهام .
- ٢ - أ - بعد أن يتلو الكاتب ما ذكر في البند السابق وبعد أن يوضح للدعي العام وقائع الدعوى يسأل رئيس المحكمة للتهمة إذا كان يعترف بالتهمة حسباً وضمت في قرار الاتهام .
- ب - إذا اعترف للتهمة بالتهمة على الصورة المذكورة يسجل اعترافه بكتابات أقرب ما تكون إلى الألفاظ التي استعمالها في اعترافه ومن ثم تدنيه المحكمة وتحكم عليه بالعقوبة التي تستلزمها جرمته إلا إذا بدت لها أسباب كافية تقضي بمكس ذلك .
- ج - إذا لم يعترف للتهمة بالتهمة على الصورة المذكورة في الفقرة (أ) تبشر المحكمة النظر في الدعوى وقصاً لما هو مبين فيها بعد .
- د - إذا رفض للتهمة الاعتراف يعتبر أنه غير معترف بالتهمة وأمر رئيس المحكمة بتدوين ذلك في الضبط .

## لثلاثة (١٦٠)

إذا أنكر للتهمة التهمة للسند إليه أو اعتبر أنه غير معترف بها ، تطلب المحكمة من للدعي العام أسباب الاتهام ومن ثم تتمتع في ملاحقة التهمة .

## لثلاثة (١٦١)

- ١ - بعد أن يسأل الرئيس الشاهد عن اسمه وشهرته وعمره ومهنته وموطنه أو مسكنه وهل هو يعرف للتهمة قبل الجرم أو هو من ذوي قرياه وعن درجة القرابة يحلفه الجين بأن ينطق بالحق بدون زيادة ولا نقصان ثم يؤدي الشاهد شهادته شفاهاً . والشاهد الذي تسمع شهادته بلا عين تعتبر باطلة .
- ٢ - يدون الكاتب جميع ذلك في محضر المحاكمة .

## لثلاثة (١٦٢)

لا يجوز للنيابة أن تستدعي شخصاً لم تسمع شهادته في التحقيقات الأولية لتأدية الشهادة في أثناء المحاكمة ، إلا إذا كان للتهمة أو عماميه قد تباع إشعاراً باسم الشاهد الذي يراد استدعاؤه .

## لثلاثة (١٦٣)

يجوز للتهمة أو عماميه أن يناقش كل شاهد دعي لأثبت التهمة بما في ذلك المشتكى إذا دعي كشاهد ، ويجوز للنيابة أن تستجوب ذلك الشاهد ثانية في المسائل التي أثيرت في أثناء المناقشة ، وكذلك يجوز للنيابة أن تناقش شهود الدفاع ، ويجوز للدفاع أن يستجوب هؤلاء الشهود ثانية في المسائل التي أثيرت أثناء المناقشة .

## لثلاثة (١٦٤)

إذا أبلغ الشاهد مذكرة حضور لاداء الشهادة ولم يحضر ، تصدر المحكمة مذكرة إخطار بحقه ، فإذا حضر ولم يمتنع بمظهره عن التخلف ، يجوز لها أن تفرض عليه التسرمة التي تستوجبها على أن لا تزيد على خمسة دقائق ، وإذا تخلف عن ذلك يجوز لها أن تصدر حسمه للمدة لا تزيد على اسبوع ويكون قرارها قطعياً . وإذا امتنع الشاهد غير مبرر قانوني عن إبداء الجين أو عن الاجابة على الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة فيجوز لها

أن تودعه السجن مدة لا تتجاوز شهراً واحداً إلا إذا قبل أثناء مدة إيداعه السجن وقبل اختتام الاجراءات ان يحلف الجين ويجب عن الاشلة التي تلقى عليه .

## لثلاثة (١٦٥)

إذا تمتنع احضار شاهد أدى شهادة في التحقيقات الأولية بعد حلفه الجين الى المحاكمة لوفاته أو عجزه أو مرضه أو غيابه عن المملكة الأردنية الهاشمية يجوز للمحكمة ان تأمر بتلاوة افادته أثناء المحاكمة كهيئة في القضية وذلك بإبرازها موقعة من قاضي التحقيق وكاتبه .

## لثلاثة (١٦٦)

يترتب على الشاهد أن لا يبرح قاعة المحاكمة ما لم يأذن له الرئيس بذلك .

## لثلاثة (١٦٧)

إذا تبين من المحاكمة أن أحد الشهود كاذب في افادته ، فالرئيس المحكمة ان يوقفه في الحال من تلقاء نفسه أو بناء على طلب للدعي العام أو مثله ثم يتولى التحقيق معه قاضي التحقيق .

## لثلاثة (١٦٨)

إذا تبين للمحكمة لدى الانتهاء من سماع الشهادتين المقدمة من النيابة وجود قضية ضد التهمة تسأله عما إذا كان يرغب في إعطاء افادة دفاعاً عن نفسه فإذا أعطى مثل هذه الافادة يجوز للدعي العام او مثله مناقشة التهمة غير أنه لا توجه اليه سؤال بقصد إقامة الدليل على أنه ادين فيما مضى بارتكاب جرم ما لم يكن التهمة تنسبه قد القى في سياق المناقشة بياناً بحسن اخلاقه او قدم بينة على ذلك . بعد ان يعطي للتهمة افادة تسأله المحكمة اذا كان لديه شهود او بينة أخرى يحز بها دفاعه فإذا ذكر أن لديه شهوداً تسمع المحكمة شهادتهم ان كانوا حاضرين وإلا اجلت المحاكمة وامدوت لهم مذكرة حضور . تجلب شهود الدفاع على نفقة للتهمة ما لم تقرر المحكمة عكس ذلك .

## لثلاثة (١٦٩)

إذا وجد ادعاء شخصي ناشئ عن الجرم للسند الى التهمة أو يتعلق به ، فيجوز للمدعي الشخصي أن يستجوب اي شاهد من شهود النيابة والدفاع بشأن ذلك الادعاء أو أن يقدم بيانات بعد اختتام دعوى النيابة او في اي وقت بعد ذلك أثناء المحاكمة او بعد ادانة للتهمة حسباً تأمر المحكمة .

## لثلاثة (١٧٠)

يجوز للمحكمة أن تعدل التهمة وفقاً للشروط التي ترى عادلة على أن لا يبنى هذا التعديل على وقائع لم تشملها البينة المقدمة وإذا كان التعديل يعرض للتهمة لعقوبة أشد تؤجل القضية لمدة تراها المحكمة ضرورية لتمكين للتهمة من تحضير دفاعه على التهمة المعدلة .

## لثلاثة (١٧١)

يجوز للمحكمة - في أي وقت أثناء المحاكمة - أن تكلف من تلقاء نفسها اي شخص حاضر في المحاكمة أن يؤدي شهادة ، كما لها أن توعز بحلب اي شخص كشاهد إما بمذكرة حضور أو بمذكرة احضار .

## لثلاثة (١٧٢)

إذا كان للتهمة أو الشاهد لاجس التكم باللغة العربية عين رئيس المحكمة ترجيحاً لا يقل عمره عن الثامنة عشرة وحلفه الجين بأن يترجم فيما بين التهمة أو الشاهد وبين المحكمة بصدق وأمانة .

## لثلاثة (١٧٣)

يجوز لكل من التهمة والدعي العام أن يطلب رد الترجان المعلن على أن يبين الاسباب الموجبة لذلك وتفصل المحكمة في الأمر .

## لثلاثة (١٧٤)

لا يجوز انتخاب الترجان من الشهود او من أعضاء المحكمة الناطقة في الدعوى ولو رضي للتهمة والدعي العام ولا كانت للامانة باطلة .

كل من أشعل

## المادة (١٧٥)

إذا كان للتمم أو الشاهد أبكم أسم ولا يعرف الكتابة ، عين الرئيس للترجمة بينه وبين المحكمة من اعتاد مخاطبة أمثاله بالاعتارة أو بالوسائل الخاصة الأخرى .

## المادة (١٧٦)

إذا كان الأبكم الأصم من الشهود أو التهمين عرف الكتابة فيسطر كاتب المحكمة الأسئلة والملاحظات ويسلمها إليه فيجيب عليها خطياً ويتولى الكاتب جميع ذلك في الجلسة .

## المادة (١٧٧)

بعد الانتهاء من سماع البيانات ، يبدى للدعي العام مطالعته وللدعي الشخصي مطالبه والتمم والمسؤول بالمال دفاعهما ، وبعد ذلك تدق المحكمة في القضية كلها وتصدر قرارها في الحال أو في جلسة أخرى تعين لهذا الغرض .

## المادة (١٧٨)

إذا ثبت للمحكمة ان التهم ارتكب الجرم المسند اليه تقرر تجريبه ، وبعد تفهيمه قرار التجريم تسمع أقوال المدعي العام أو مثله وأقوال المدعي الشخصي فيما يتعلق باسترداد الاموال والالزامات المدنية ، وتلقى المداومات والبيانات التي تراها لازمة أو تستصوبها ثم تسمع أقوال التهم أو محاميه بالنيابة عنه . وبعد استكمال ذلك تصدر حكمها بالعقوبة وتقضي في الحكم نفسه ، بالالزامات المدنية .

## المادة (١٧٩)

١ - إذا ظهر للمحكمة ان التهم كان حين ارتكابه الجرم المسند اليه مصاباً بمرض سبب اختلالاً في قواه العقلية جهه عاجراً عن ادراك كنه اعماله او عن العلم بأنه محظور عليه اتيان العمل او التوك الذي يكون الجرم ، قروته ادانته وعدم مسؤوليته جزائياً .  
٢ - إذا ظهر للمحكمة أثناء المحاكمة ان التهم مختل في قواه العقلية او معتوه لدرجة تحول دون محاكمته تصدر قراراً باعتقاله ووضعه تحت المراقبة الطبية لمدة التي تراها ضرورية . إذا شهد طبيبان من اطباء الحكومة ان الشخص المعتقل يقتضى احكام هذه الفقرة سليم العقل ، تبأشر المحكمة محاكمته والا تأمر بتغطية سبيله إذا تبين انه غير سليم العقل .

## المادة (١٨٠)

إذا قضت المحكمة بمعاقبة التهم يترتب على رئيس المحكمة ان يأمر بتنفيذ الحكم فور صدوره ما لم يحل سبيل المحكوم عليه المذكور بكفالة وفق الاصول .

## المادة (١٨١)

إذا ظهر للمحكمة ان الفعل لا يؤلف جرماً او لا يستوجب عقاباً او ان التهم يرى منه قروته عدم مسؤوليته او اعلنت براءته وامرت باطلاق سراحه في الحال ، ما لم يكن موقوفاً لسبب آخر .

## المادة (١٨٢)

يشتمل الحكم على ملخص الوقائع الواردة في قرار الاتهام والمحاكمة العلنية وعلى ملخص مطالب المدعي العام والمدعي الشخصي ودفاع التهم وعلى الاسباب الموجبة للتجريم او عدمه وعلى المادة القانونية المنطبق عليها الفعل في حالة التجريم وعلى تحديد العقوبة والالزامات المدنية .

## المادة (١٨٣)

يوقع قضاة المحكمة الحكم قبل تفهيمه ويتلوه رئيس المحكمة في جلسة علنية بحضور التهم والمدعي العام ويؤرخ بتاريخ التفهيم ويقيم الرئيس المحكوم عليه بان له الحق باستئناف الحكم خلال عشرة ايام من هذا التاريخ .

## المادة (١٨٤)

يجوز للمحكمة ان تضمن الشخص الذي تدبته مجرم من غير الجرائم التي تستوجب عقوبة الاعدام او

الاشغال الشاقة المؤبدة وسوم المحاكمة والتفقات الناشئة عنها مع مصاريف الشهود كلها او بعضها وتحصل الرسوم بنفس الطريقة التي تحصل بها الغرامات .

## المادة (١٨٥)

إذا اعتبرت المحكمة ان الفعل المسند الى التهم لا يكون جنابة بل جنحة او مخالفة تصدر حكمها بها .

## المادة (١٨٦)

تصدر المحكمة قرارها بالاجماع او باكثرية الاراء ويسجل الحكم بعد صدوره في سجل المحكمة الخاص بالاحكام ويحفظ اصل الحكم مع اوراق الدعوى العائدة اليه .

## الباب الخامس

## اصول المحاكمة لدى المحاكم الابتدائية في الجنح

## المادة (١٨٧)

تتعدد جلسات المحاكمة الابتدائية بحضور ممثل النيابة والكاتب .

## المادة (١٨٨)

على المدعي الشخصي ان يتخذ في استدعائه دعواه موطناً له في مركز المحكمة وان يوضح فيه شكواه .

## المادة (١٨٩)

تبلغ مذكرة الحضور قبل موعد المحاكمة بثلاثة ايام على الاقل .

## المادة (١٩٠)

إذا لم يحضر التهم يجنبه الى المحاكمة في اليوم والساعة المعينين في مذكرة الحضور المبلغة له حسب الاصول للمحكمة ان محاكمه غيابياً سواء كان مكفوفاً ام غير مكفول كما يجوز لها ان تصدر مذكرة قبض بحق بوجوب المادة (١٢٣) من هذا القانون ان كان مكفوفاً .

## المادة (١٩١)

إذا تغيب التهم عن حضور المحاكمة بعد ان حضر احدها تعتبر المحاكمة وجاهية بحق .

## المادة (١٩٢)

١ - عند البدء في المحاكمة يتلو كاتب المحكمة قرار قاضي التحقيق وادعاء المدعي العام ويوضح المدعي العام وقائع الدعوى ثم يسأل رئيس المحكمة التهم اذا كان يعترف بالتهمة حسبما وضعت في قرار قاضي التحقيق او في ادعاء المدعي العام .

٢ - اذا اعترف التهم بالتهمة على الصورة المذكورة ، يسجل اعترافه بكلمات اقرب ما تكون الى الالفاظ التي استعمالها في اعترافه ، ومن ثم تدبته المحكمة وتحكم عليه بالعقوبة التي تستلزمها جريمته ، الا اذا بدت لها اسباب كافية تقضي بعكس ذلك .

٣ - اذا لم يعترف التهم بالتهمة على الصورة المذكورة في الفقرة (١) تبأشر المحكمة النظر في الدعوى وفقاً لما هو منصوص عليه فيما بعد .

٤ - اذا رفض التهم الاجابة يعتبر انه غير معترف بالتهمة ويأمر رئيس المحكمة بتدوين ذلك في الضبط م

## المادة (١٩٣)

إذا انكر التهم التهمة الموجهة اليه تشرع المحكمة في سماع بينة النيابة ويجوز للتهم او محاميه ان يوجه اسئلة لكل شاهد يتقدم بشهادة ضد التهم وإذا كان التهم لم يوكل محامياً ، فالمحكمة عند انتهاء استجواب كل شاهد من شهود النيابة ان تسأل التهم اذا كان يرغب في توجيه اسئلة الى ذلك الشاهد وتدوين في الضبط جوابه وشهادة الشهود .

هذا من الشكلى



## المادة (١٩٤)

تطبق المحكمة احكام الفقرة الثالثة من المادة ١٥٨ فيما يتعلق بملانية المحاكمة والمواد ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ الى ١٧٧ و ١٧٩ و ١٨٠ من هذا القانون عند دعوة الشهود وسماع شهاداتهم ، وعند سماع افادة المتهم ومطالبة المدعي العام والمدعي الشخصي وتعيين الترجمة ولتدقيق القضية

## المادة (١٩٥)

اذا ثبت ان المتهم ارتكب الجرم المسند اليه ، حكمت عليه المحكمة بالعقوبة وقضت في الحكم نفسه بالالزامات المدنية .

## المادة (١٩٦)

اذا ظهر للمحكمة ان الفعل لا يؤلف جريمة او لا يستوجب عقاباً ، او ان المتهم بريء منه فتردت عنه مسؤوليته او اعلنت براءته وامرت باطلاق سراحه في الحال ما لم يكن موقوفاً لسبب آخر .

## المادة (١٩٧)

اذا ظهر للمحكمة ان الفعل جنابة احوالت المتهم على قاضي التحقيق العائدة اليه الدعوى ، اذا كانت قد اقيمت لديها مباشرة ، اما اذا كانت قد وودت اليها بموجب قرار قاضي التحقيق فتعبد الاوراق الى النائب العام الذي يتوجب عليه ان يقرر اتهام المتهم المذكور ويعد الاوراق اليها عن طريق المدعي العام بموجب لائحة اتهام وبعد ذلك تنظر في الدعوى وفق الاصول المقررة لهاكمة الجنايات وتصدر في النهاية القرار للقتضى حسبما يظهر في نتيجة المحاكمة من بينات واحدة .

## المادة (١٩٨)

يجب ان يشتمل الحكم النهائي على العلة والاسباب الموجبة لدوان تذكر فيه المادة القانونية المنطبق عليها الفعل وهل هو قابل للاستئناف ام لا .

## المادة (١٩٩)

- ١ - يقع قضاء المحكمة الحكم قبل تقسيمه ويتلوه رئيس المحكمة في جلسة علنية ويؤرخ بتاريخ التنميم .
- ٢ - تصدر المحكمة حكمها بالاجماع او باكثرية الآراء .
- ٣ - ويسجل الحكم بعد صدوره في سجل المحكمة الخاص بالاحكام ويحفظ اصل الحكم مع اوراق الدعوى العائدة اليه .

## المادة (٢٠٠)

للمحكوم عليه غيابياً في قضاة الجنح ان يعترض على الحكم في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ تبليغ الحكم اليه وذلك باستدعاء يرفعه الى المحكمة التي اصدرت الحكم اما مباشرة واما بواسطة محكمة موطنة .

## المادة (٢٠١)

١ - يرد الاعتراض للقدم بعد انقضاء الميعاد المبين في المادة السابقة .

## المادة (٢٠٢)

٢ - اما اذا لم يبلغ المحكوم عليه الحكم بالذات يبقى الاعتراض مقبولا حتى سقوط العقوبة بالتقادم .

## المادة (٢٠٣)

يؤجل الاعتراض اذا لم يحضر للمحكوم عليه الجلسة الاولى للمحاكمة الاعتراضية او تغيب قبل ان يتقرر قبول اعتراضه شكلاً .

اذا قبل الاعتراض شكلاً اعتبر الحكم النهائي كأنه لم يكن .

## المادة (٢٠٤)

لا يجوز الاعتراض على الحكم النهائي القاضي بصد الاعتراض وانما يجوز استئنافه وفقاً للاصول المبينة فيما بعد .

## المادة (٢٠٥)

لا يقبل الاعتراض على الحكم النهائي الصادر بمنحة الوجاهي ، وانما يجوز استئنافه وفقاً للاصول المبينة فيما بعد .

## المادة (٢٠٦)

تقبل الطعن بطريق الاستئناف .

- ١ - الاحكام الفاصلة بأساس الدعوى .
- ٢ - الاحكام الصادرة بعدم الاختصاص او بصد الدعوى لسقوطها بالتقادم او بغير ذلك من الاسباب .
- ٣ - القرارات الصادرة بصد الدفع بعدم الاختصاص او بصد الدفع بعدم سماع الدعوى لسقوطها بالتقادم او بغير ذلك من الاسباب .

## المادة (٢٠٧)

- ١ - في ما خلا الاحكام والقرارات المذكورة في المادة السابقة لا يقبل استئناف القرارات الاعدادية والقرارات القضائية باجراء تحقيق وقرارات القريضة وغيرها من القرارات التي تصدر انتهاء السير في الدعوى الا بعد صدور الحكم في الاساس ومع هذا الحكم .
- ٢ - ولا يعتبر انفاذ القرارات المذكورة الطوعي رصوحاً لها .

## المادة (٢٠٨)

تنظر المحكمة البدائية بصفها الاستئنافية في القضايا الجزائية التي من اختصاصها النظر فيها استئنافاً بمقتضى احكام قانون المحاكم الصامية تدقيقاً الا اذا امرت بخلاف ذلك او اذا طلب احد الفريقين ارت تجري المحاكمة مرافعة ووافقت المحكمة على ذلك ويكون حكمها قطعياً .

## المادة (٢٠٩)

يجوز الاعتراض على الحكم النهائي الصادر عن المحكمة البدائية بصفها الاستئنافية وفقاً للاصول وفي الميعاد المنصوص عليه للاعتراض على الحكم النهائي الصادر عن المحكمة البدائية .

## الباب السادس

## اصول المحاكمات لدى المحاكم الاستئنافية

## المادة (٢١٠)

- ١ - تستأنف الاحكام الجنائية والجنحة الصادرة من المحاكم البدائية الى محكمة الاستئناف .
- ٢ - الاستئناف من حق النيابة العامة والمدعي الشخصي والمحكوم عليه والمسؤول بالمال .
- ٣ - الحكم بالاعدام او بعقوبة جنائية لمدة لا تقل عن خمس سنوات تابع للاستئناف ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك .

## المادة (٢١١)

١ - يرفع الاستئناف بموجب استدعاء الى محكمة الاستئناف المختصة اما مباشرة او بواسطة المحكمة التي اصدرت الحكم المستأنف في ميعاد عشرة ايام من اليوم الذي يلي تاريخ صدوره ان كان وجاهياً ، وتاريخ تبليغه ان كان غيابياً او بمنحة الوجاهي .

٢ - يستأنف النائب العام او المدعي العام او من يقوم مقامه الحكم الذي تصدره محكمة البدائية سواء كان بالحكم او بالبرائة او بعدم المسؤولية ، في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم .

كل من أشعل

٣ - ويرد الاستئناف شكلاً إذا قدم بعد هذا الميعاد .

٤ - ان استئناف التهم والمسؤول بالمال لا يمكن ان يؤدي الى تشديد العقوبة او زيادة التعويض .

المادة (٢١٢)

ان استئناف النائب العام او المدعي العام ينشر الدعوى بجميع جهاتها لدى محكمة الاستئناف بحيث يكون لها حق الحكم باترى انه يجب على محكمة البداية ان تحكم به ما لم يكن وارداً على جهة معينة فيقتصر مفعوله على هذه الجهة .

المادة (٢١٣)

١ - اذا قدم الاستئناف الى محكمة البداية ، ارسلته مع اوراق الدعوى الى قلم محكمة الاستئناف بواسطة النائب العام خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمه .

٢ - تقدم محكمة البداية اوراق القضية لمحكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بواسطة النائب العام اذا كانت الحكم بغير الاستئناف حتماً على ما هو مبين في المادة (٢١٠) من هذا القانون .

المادة (٢١٤)

تجري المناقشات الاستئنافية مرافعة اذا كان الحكم بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة وفيما عدا ذلك ينظر فيه تدقيقاً الا اذا وأت المحكمة اجراء المرافعة او طلب النائب العام او المحكوم عليه ذلك ووافقت على الطلب .

المادة (٢١٥)

لا يجوز للمدعي الشخصي ان يستأنف الا الفقرة من الحكم المتعلقة بالتعويضات الشخصية .

المادة (٢١٦)

تجري في المحاكمة الاستئنافية احكام المواد السابقة المتعلقة بعلانية المحاكمة واجراءاتها وبصفة الحكم النهائي وبازدواج الرسوم والتفقات وبفرض العقوبات وبالاقتراض على الحكم النهائي .

المادة (٢١٧)

اذا ظهر لمحكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف موافق للاصول والقانون قضت بتأييده .

المادة (٢١٨)

اذا قضت المحكمة بفسخ الحكم المستأنف لانه ان الفعل لا يؤلف جريمة او لا يستوجب عقاباً او انه لا يوجد بينه وبين الحكم قسرة عدم مسؤولية المحكوم عليه او براءته .

المادة (٢١٩)

اذا فسخ الحكم مخالفة للقانون او لاي سبب آخر اقصت المحكمة في اساس الدعوى ، او اعادتها الى المحكمة الابتدائية .

المادة (٢٢٠)

يجوز الاعتراض على الحكم النهائي الصادر عن المحكمة الاستئنافية وفقاً للاصول وفي الميعاد المنصوص عليه للاعتراض على الحكم النهائي الصادر عن المحكمة الابتدائية .

الباب السابع

التمييز

الفصل الاول

تمييز الاحكام

المادة (٢٢١)

يقبل الطعن بطريق التمييز :

١ - الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او باحدى العقوبات

الجنايات الاخرى مدة ثلاث سنوات فما فوق ، وما نشأ عنها من احكام قاضية بعدم الاختصاص او

المتضمنة فصل اساس الدعوى او ردها لسقوطها بالتقادم او بغير ذلك من الاسباب .

٢ - الاحكام المتضمنة فصل الاستئناف المرفوع في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (٢ و ٣) من المادة (٢٠٦)

المادة (٢٢٢)

فما خلا الاحكام المذكورة في المادة السابقة لا يقبل تمييز القرارات التي تصدر اثناء السير في الدعوى الا بعد صدور الحكم في الاساس ومع هذا الحكم .

المادة (٢٢٣)

لا يجوز اتباع طريق التمييز ما دام الحكم او القرار قابلاً للاستئناف .

المادة (٢٢٤)

التمييز من حق :

١ - المحكوم عليه والمسؤول بالمال .

٢ - المدعي الشخصي فيما يتعلق بالالتزامات المدنية دون سواها .

٣ - النائب العام او رئيس النيابة .

الفصل الثاني

اسباب التمييز

المادة (٢٢٥)

لا يقبل التمييز الا لاسباب التالية :

١ - مخالفة الاجراءات التي اوجب القانون مراعاتها تحت طائلة البطلان .

ب - مخالفة الاجراءات الاخرى اذا طلب الحكم مراعاتها ولم تلبه المحكمة ولم يجر تصحيحها في المحاكمة التي تلتها .

٢ - مخالفة القانون او الخطأ في تطبيقه او تأويله .

٣ - مخالفة قواعد الاختصاص او تجاوز المحكمة سلطتها القانونية .

٤ - عدم الفصل في أحد الطلبات او الحكم بما يجاوز طلب الخصم .

٥ - خلو الحكم من اسبابه الواجبة او عدم كفايتها .

الفصل الثالث

الشرايط الشككية

المادة (٢٢٦)

١ - ميعاد التمييز للاحكام الصادرة بالدرجة الأخيرة في الجنايات للبحوث عنها في المادة (٢٢١) ضد احكام الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة ، خمسة عشر يوماً اعتباراً من اليوم الذي يلي تاريخ صدورهما بمواجهة المميز .

٢ - احكام الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة تابعة للتمييز بدون طلب من المحكوم عليه وعلى رئيس قلم محكمة الاستئناف ان يقدم هذه الاحكام فور صدورهما الى النائب العام ليرسلها الى محكمة التمييز للنظر فيها تمييزاً .

المادة (٢٢٧)

١ - يقدم التمييز باستدعاء يسجل في المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، ويؤشر عليه من قبل رئيس المحكمة والكتاب بتاريخ تسجيله .

٢ - ويجب ان يكون الاستدعاء موقفاً من المميز أو من وكيله القانوني وأن يحتوي على اسباب النقض .

٣ - ويجوز ان تبين اسباب النقض في لائحة تقدم مع الاستدعاء او على حدة خلال ميعاد التمييز .

٤ - لا يقبل ابداء اسباب للنقض امام محكمة التمييز غير التي ذكرت في الاستدعاء او اللائحة .

هكذا من التمييز

## المادة (٢٢٨)

- ١ - على رئيس قلم محكمة الاستئناف التي اصدرت الحكم المميز ان يبلغ المحكوم عليه بالذات ان كان موقوفاً او الى محل اقامته صورة استدعاء التمييز لتقديم من النيابة العامة او الدعي الشخصي في ميعاد ثلاثة ايام تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ تسجيل الاستدعاء .
- ٢ - وعق المحكوم عليه خلال ثمانية ايام من اليوم التالي للتبليغ ، ان يقدم لائحة جوابية على اسباب النقض بواسطة قلم المحكمة التي اصدرت الحكم للطعون فيه .

## المادة (٢٢٩)

- ١ - عندما تكتمل اصابة التمييز يرسل رئيس قلم المحكمة الاضارة مرفقة بحول مصدق بما تضمنته من الاوراق بلا ابطاء الى النائب العام ليرسلها الى رئيس النيابة .
- ٢ - يرفع رئيس النيابة الاوراق للذكورة الى محكمة التمييز مرفقة بمطامته وذلك في ميعاد ثمانية ايام على الاكثر من وصولها الى قلم النيابة .

## الفصل الرابع

## الاجراءات لدى محكمة التمييز

## المادة (٢٣٠)

تدقق المحكمة اصابة التمييز فاذا وجدت ان الاستدعاء مقدم عن ليس له حق التمييز او أن الشرائط الشكلية ناقصة او أن طلب التمييز لم يقدم في العياد القانوني قررت رد الاستدعاء في الشكل .

## المادة (٢٣١)

- ١ - إذا ظهر للمحكمة ان الاستدعاء مقبول في الشكل فلا حاجة لأصدار قرار خاص بذلك بل تدقق في اسباب النقض وتفصل فيها بالرد او بالقبول .
- ٢ - وإذا كان التمييز واقعاً من المحكوم عليه يجوز للمحكمة ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها ما هو ثابت في الحكم للمميز أنه مبني على مخالفة للقانون او على خطأ في تطبيقه او تأويله او ان المحكمة التي اصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون او لم تكن مخصة للفصل في الدعوى او اذا صدر بعد الحكم للمميز قانون يسري على واقعة الدعوى .

## المادة (٢٣٢)

إذا ردت جميع اسباب النقض ولم تجد المحكمة سبباً للنقض من تلقاء نفسها عملاً بالمادة السابقة ردت استدعاء التمييز في الموضوع وأيدت الحكم .

## المادة (٢٣٣)

- ١ - إذا اشتملت اسباب الحكم على خطأ في تطبيق القانون ، او وقع خطأ في ذكر النص القانوني او في وصف الجريمة او في سمة المحكوم عليه وكانت العقوبة المحكوم بها هي للقررة في القانون للجريمة بحسب الواقع - للثبوت في الحكم تصحح محكمة التمييز الخطأ الذي وقع وترد التمييز بالنتيجة .

## المادة (٢٣٤)

- ٢ - ترسل المحكمة صورة طبق الاصل عن الحكم يرد التمييز مع أوراق الدعوى الى رئيس النيابة خلال ثمانية ايام من صدوره فيجلبها الى النائب العام لدى المحكمة التي اصدرت الحكم للمميز .

## المادة (٢٣٥)

إذا قبلت المحكمة شيئاً من اسباب النقض او وجدت شيئاً له من تلقاء نفسها عملاً بالفقرة (٢) من المادة (٢٣١) برزت حقن الحكم للمميز وأمرت بإعادة الأوراق الى المحكمة التي اصدرت الحكم للنقض لتحكم في الدعوى من جديد .

## المادة (٢٣٦)

- ١ - لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقاً بالأسباب التي بني عليها النقض ، ما لم تكن التجزئة غير ممكنة .
- ٢ - وإذا كان التمييز مقدماً من غير النيابة العامة فلا ينقض الحكم الا بالنسبة لمن قدم التمييز .
- ٣ - أما اذا كان مقدم التمييز أحد المحكوم عليهم وكانت الأسباب التي بني عليها النقض تنصل بغيره من المحكوم عليهم معه في الدعوى فينقض الحكم بالنسبة اليهم أيضاً ولو لم يبرزه .

## الفصل الخامس

## اثارة الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز

## المادة (٢٣٧)

يترتب على رد استدعاء التمييز صيرورة الحكم للمميز مبرماً بحق مقدمه ولا يجوز له بأي حال أن يبرزه مرة ثانية .

## المادة (٢٣٨)

إذا نقض الحكم بناء على تمييز أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يتضرر طالب التمييز من النقض .

## المادة (٢٣٩)

على المحكمة اتباع النقض اذا كان حكمها للنقض متضمناً رد الدعوى لعدم الاختصاص أو لسقوطها بالتقادم أو لمانع قانوني يحول دون السير بها .

## الفصل السادس

## تمييز الحكم الصادر بعد النقض

## المادة (٢٤٠)

في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة اذا خالفت محكمة الاستئناف التي اعيد اليها الحكم منقوضاً ما ورد في قرار النقض وميز الحكم مرة ثانية للأسباب نفسها التي قبلتها محكمة التمييز في قرار النقض تبيد محكمة التمييز النظر في القضية تدقيقاً فاذا قررت نقض الحكم ثانية للأسباب التي اوجبت النقض الاول جاز لها : -

- ١ - ان تبيد القضية الى المحكمة التي اصدرت الحكم فيها وعندئذ يترتب عليها ان تحتل لقرار النقض هذا ، او
- ٢ - ان تفصل محكمة التمييز نفسها في الدعوى بالوجه الذي تراه موافقاً للمدعى والقانون .

## المادة (٢٤١)

إذا ميز الحكم الصادر بعد النقض لاسباب غير الاسباب البحوث عنها في المادة السابقة تنظر محكمة التمييز فيه وفق احكام الفصل الخامس من هذا الباب .

## الفصل الخامس

## الفصل بأمر خطي

## المادة (٢٤٢)

- ١ - اذا تلقى رئيس النيابة أمراً خطياً من وزير العدل بمرض اصابة دعوى على محكمة التمييز لوقوع اجراء فيها مخالف للقانون او لصدور حكم او قرار فيها مخالف للقانون وكان الحكم او القرار مكتسباً الدرجة القطعية ولم يسبق لمحكمة التمييز التدقيق في الاجراء او الحكم او القرار للطعون فيه فعليه ان يقدم الاضبارة الى محكمة التمييز مرفقة بالأمر الخطي وان يطلب بالإستناد الى الأسباب الواردة فيه ابطال الاجراء أو نقض الحكم أو القرار .

- ٢ - اذا قبلت المحكمة الأسباب المذكورة نقضت الحكم أو القرار أو أبطلت الاجراء المطعون فيه .

- ٣ - ان النقض الصادر عملاً بهذه المادة لا يعتبر قضاءً عادياً بل مجرد مصلحة القانون إلا اذا وقع لصالح التهم أو المحكوم عليه .

هذا من المأهول



الفصل السادس  
اعادة المحاكمة

المادة (٢٤٣)

يجوز طلب إعادة المحاكمة في دعاوى الجناية والجنحة إذا كانت المحكمة التي حكمت بها والمقوية التي قضت بها وذلك في الأحوال التالية : -

- ١ - إذا حكم على شخص بجرمة القتل وقامت بعد ذلك أدلة كافية تثبت أن الدعي قتله هوحي .
- ٢ - إذا حكم على شخص بجناية أو جنحة وحكم فيها بعد على شخص آخر بالجرم نفسه وكان الحكم لا يمكن التوفيق بينهما حيث ينتج عن ذلك براءة أحدهما .
- ٣ - إذا وقع أو ظهر بعد الحكم حدث جديد أو ابرزت مستندات كانت مجهولة حين المحاكمة وكان من شأن ذلك اثبات براءة المحكوم عليه .

المادة (٢٤٤)

يجوز طلب إعادة المحاكمة : -

- ١ - لو زير الدلية .
- ٢ - للمحكوم عليه ولمثله الشرعي اذا كان عديم الاهلية .
- ٣ - لو رثته .
- ٤ - لمن عهد اليه المحكوم عليه بطالب الاعادة صراحة .

المادة (٢٤٥)

يجل وزير الدلية طلب الاعادة على محكمة التمييز بواسطة رئيس النيابة ولا يقر حاله اذا وجدته مبنياً على سبب واحد .

- ١ - اذا لم يكن الحكم الذي طلبت الاعادة من أجله قد شذفتوقف اتقاده من تاريخ إحالة وزير الدلية طلب الاعادة على محكمة التمييز .
- ٢ - وهذه المحكمة ان تأمر بوقف التنفيذ في قرارها القاضي بقبول طلب اعادة المحاكمة .

المادة (٢٤٦)

اذا قررت محكمة التمييز قبول طلب الاعادة احوالت القضية على المحكمة التي أصدرت الحكم بالاساس .

المادة (٢٤٧)

اذا تعذر الشروع من جديد في اجراء المحاكمة مرافعة بمواجهة جميع ذوى العلاقة في الدعوى إما لوفاة المحكوم عليهم أو جنونهم أو فرارهم أو غيابهم كاهم أو بعضهم أو عدم مسؤوليتهم جزائياً وأما لسقوط الدعوى أو الحكم بالتقادم فيعد ان تتخذ محكمة التمييز قراراً بامتناع المحاكمة مرافعة لاحد الأسباب المبينة آنفاً تتولى فيها رؤية الدعوى بالاساس بحضور للدعين الشخصيين إن وجدوا وبمحضور وكلاء تعيينهم للمحكوم عليهم ان كانوا قد توفوا وتبطل من الحكم أو الاحكام السابقة ما صدر منها بغير وجه حق .

الكتاب الثالث

اصول خاصة ببعض القضايا

الباب الاول

دعاري التزوير

المادة (٢٤٨)

في جميع دعاوي التزوير وسالماً يجوز الورقة المدعى تزويرها الى قاضي التحقيق او المحكمة ينظم الكاتب محضراً مفصلاً يظهر حالاً يوقعه القاضي أو رئيس المحكمة . والكاتب والشخص الذي أبرزها وخصمه في

الدعوى اذا وجد ، كما يوقع المذكورون كل صفحة من الورقة نفسها منعا لتبديلها وتحفظ في دائرة التحقيق او قلم المحكمة .

المادة (٢٤٩)

اذا طلب الى احد الدوائر ابراز ورقة ادعى تزويرها وقعها الموظف المسؤول عنها عند ابرازها مع الاشخاص المذكورين في المادة السابقة .

المادة (٢٥٠)

تجري احكام المواد السابقة على الاوراق المبرزة الى قاضي التحقيق او المحكمة للمقابلة والمضاهاة .

المادة (٢٥١)

يترب على موظفي الحكومة تسليم ما يمكن ان يكون لديهم من الاوراق الصالحة للمقابلة والمضاهاة .

المادة (٢٥٢)

- ١ - متى لزم جلب سند رسمي ترك للشخص المودع لديه صورة عنه مطابقة له بصديقها رئيس المحكمة التابع له هذا الشخص ويشرح الكيفية في ذيلها .
- ٢ - واذا كانت الورقة مودعة لدى موظف رسمي قامت النسخة لديه مقام الاصل الى حين استرجاعه ويمكن هذا الموظف ان يعطي نسخاً عن الصورة المصدقة مع الشرح المذيلة به .
- ٣ - اما اذا كان السند المطلوب مدرجا في سجل ولا يمكن نزع منه جاز للمحكمة ان تقرر جلب السجل لديها وان تصرف النظر عن المعاملة المبينة آنفاً .

المادة (٢٥٣)

- ١ - تصلح الاوراق المادية مداراً للمقابلة والمضاهاة اذا تصادق عليها الحصان .
- ٢ - واما اذا كان اثنان عليها من غير الموظفين الرسميين فلا يجوز على تسليمها في الحال وان اعترف بوجودها لديه ، وانما يسوغ للمحقق او للمحكمة بعد جلبه لتسليم الورقة او بيان سبب امتناعه عن ذلك ان تلزمه بالتسليم وفقاً للقانون اذا انضج لها ان امتناعه لا يستند الى سبب معقول .

المادة (٢٥٤)

يجوز للمحكمة او لاحد قضائها في دعوى التزوير ان تستكتب المتهم بواسطة اهل الخبرة ، فان ابي صرح بذلك في المحضر .

المادة (٢٥٥)

- ١ - اذا تبين ان الاسناد الرسمية بكاملها او ببعض مئذرجاتها قضت المحكمة التي ترى دعوى التزوير بابطال مضمون السند او باعادته الى حاله الاصلية يشطب ما اضيف اليه واثبات ما حذف منه .
- ٢ - تعاد الاوراق التي اتخذت مداراً للمقابلة والمضاهاة الى مصادرها او الى الاشخاص الذين قدموها .
- ٣ - تجري التتبعات والمحاكات بدعاري التزوير وفقاً للاصول المتبعة في سائر الجرائم .

الباب الثاني

ما يتلف او يسرق من اوراق الدعاري والاحكام الصادرة فيها

المادة (٢٥٦)

اذا فقدت اصول الاحكام الصادرة في دعاري الجناية او الجنحة او الاوراق المتعلقة بتحقيقات او السجلات او محاكمات لم تقترن بنتيجة بعد او اذا اُتلف بالحريق أو السيل أو بأسباب غير عادية أو سرقت وتعذرت اعادة تنظيمها طبقت القواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

المادة (٢٥٧)

- ١ - اذا وجدت خلاصة الحكم او نسخته المصدقة بصورة قانونية اعتبرت بمثابة اصل الحكم وحفظت في مكانه .

هكذا من المأهول

- ٢ - إذا كانت الخلاصة أو النسخة المذكورة في الفقرة السابقة موجودة لدى شخص عادي أو موظف حكومي أمر رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بتسليمها إلى قلم هذه المحكمة .
- ٣ - ويمكن الشخص أو الموظف الموجود لديه خلاصة أو نسخة مصدقة عن الحكم المتلف أو المرسوق أو المفقود أن يأخذ عند تسليمها صورة مصدقة عنها .

المادة (٢٥٨)

- ١ - إذا فقد أصل الحكم ولم يثر على صورة مصدقة عنه ولناظر على قرار النان والاثام فيصار إلى إجراء محاكمة وإصدار حكم جديد .
- ٢ - وإن لم يكن ثمة قرار ظن واتهام أو لم يثر عليها فتعاد المعاملات ابتداء من القسم المفقود من الأوراق .

الباب الثالث

تعيين المرجع ونقل الدعوى من محكمة إلى أخرى

الفصل الأول

تعيين المرجع

المادة (٢٥٩)

- ١ - محل الاختلاف على الاختصاص بطريق تعيين المرجع إذا وقعت جريمة وشرعت في رؤيتها محكمتان أو بأمر تحقيقها قاضياً تحقيق باعتبار أن الجريمة عائدة لكل منها أو إذا قرر كل من قاضي التحقيق أو المحكمتين عدم اختصاصه لتحقيقها أو رؤيتها أو قررت محكمة عدم اختصاصها لرؤية دعوى أحلها عليها قاضي التحقيق أو النيابة ونشأ مما ذكر على الاختصاص أوقف سير العدالة من جراء انزواء القرائن للتناقض في القضية نفسها .
- ٢ - يجري حكم هذه المادة إذا وقع الخلاف بين محكمة عادية ومحكمة استئناف وبين محكمتين استئنافيتين أو بين قضاة التحقيق لديها .

المادة (٢٦٠)

يجوز للنائب العام والمدعي الشخصي والتمهم أن يطلبوا تعيين المرجع باستدعاء يقدمونه إلى محكمة التمييز . أما إذا كان الطلب يتعلق بخلاف على الاختصاص بين محكمتين أو قاضيين تابعين لمحكمة استئنافية واحدة فيقدم الطلب إلى هذه المحكمة .

المادة (٢٦١)

إذا ورد طلب تعيين المرجع من المدعي الشخصي أو المتهم أمر رئيس محكمة التمييز أو الاستئناف بإبلاغ صورته إلى الخصم وإيداع النيابة لدى كل من المرجعين للقضائين الواقع بينهما الخلاف نسخة عنه لإبداء رأي فيه وإرسال أوراق الدعوى .

المادة (٢٦٢)

يجب على المدعي الشخصي أو المتهم الجواب على طلب تعيين المرجع المبلغ إليه وعلى رئيس النيابة أو النائب العام إبداء رأي فيه في ميعاد غائبة أيام على الأكثر من تاريخ التبليغ .

المادة (٢٦٣)

- ١ - إذا كان الخلاف واقعاً بين محكمتين قررت كل منهما اختصاصها لرؤية الدعوى وجب عليها التوقف عن إصدار الحكم بمجرد اطلاعها على طلب تعيين المرجع لحل الخلاف بينها .
- ٢ - أما التدابير المؤقتة والتحقيقات فيمكن متابعتها وانتظار صدور القرار بتعيين المرجع .

المادة (٢٦٤)

- ١ - يُنظر محكمة التمييز بتعيين المرجع بعد استطلاع رأي رئيس النيابة لديها وتعين في قرارها .

أي المرجعين القضائين هو الصالح لتحقيق الدعوى أو رؤيتها وتقضي بصحة المعاملات التي أجرتها المحكمة أو المحقق الذي قررت عدم اختصاصه .

- ٢ - وتنتظر محكمة الاستئناف تدقيقاً في الطلب المرفوع إليها وفق الأحوال المذكورة ويكون قرارها قطعياً .

الفصل الثاني

نقل الدعوى من محكمة إلى أخرى

المادة (٢٦٥)

محكمة الاستئناف ضمن دائرة اختصاصها أن تقر في دعوى الجناية أو الجناية بناء على طلب النائب العام لديها ، نقل الدعوى إلى قاضي تحقيق آخر أو إلى محكمة أخرى من درجة المحكمة العائدة إليها رؤية الدعوى إذا اقتضت المحافظة على الأمن العام وذلك عندما يكون تحقيق الدعوى أو رؤيتها في منطقة قاضي التحقيق أو المحكمة من شأنه الإخلال بالأمن .

الكتاب الرابع

الباب الأول

سقوط الحق العام والحق الشخصي

١ - السقوط بالوفاة أو بالغفول العام

المادة (٢٦٦)

- ١ - تسقط دعوى الحق العام بوفاة المتهم أو بالغفول العام .
- ٢ - وتسقط تبعاً لسقوط الحق الشخصي في الأحوال المنصوص عليها في القانون .
- ٣ - وتبقى دعوى التعويض من اختصاص المحكمة الواضحة يدها على دعوى الحق العام حين صدور الغفول العام .
- ٢ - السقوط بالتقادم

المادة (٢٦٧)

- ١ - تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي المتولدة من الجريمة بانقضاء عشر سنوات من تاريخ وقوع الجريمة إذا لم تجر ملاحقة بشأنها خلال تلك المدة .
- ٢ - وتسقط أيضاً الدعويان المذكوران بانقضاء عشر سنوات على المعاملة الأخيرة إذا أقيمت الدعوى وأجريت التحقيقات ولم يصدر حكم بها .

المادة (٢٦٨)

تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي المتولدة من الجريمة في اللجنة بانقضاء ثلاث سنوات على الوجه المبين في الحالتين المذكورتين في المادة السابقة .

المادة (٢٦٩)

- ١ - تسقط دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي المتولدة من الجريمة في المخالفة بانقضاء سنة كاملة على وقوعها دون أن يصدر حكم بها من المحكمة وأن نظم بشأنها محضر وجرى تحقيق خلال السنة المذكورة .
- ٢ - أما إذا صدر الحكم بها خلال السنة المذكورة واستأنف سقطت دعوى الحق العام ودعوى الحق الشخصي بانقضاء سنة كاملة من تاريخ تقديم استدعاء الاستئناف .

المادة (٢٧٠)

- ١ - مدة التقادم على عقوبة الإعدام وعقوبة الأشغال المؤبدة عشرون سنة .
- ٢ - مدة التقادم على العقوبات الجنائية المؤقتة ضعف مدة العقوبة المحكوم بها على أن لا تتجاوز عشرين سنة .
- ٣ - يجري التقادم من يوم قلص المعتكوم عليه من التنفيذ .

كل من أشعل

## المادة (٢٧١)

- ١ - مدة التقادم على العقوبات الجنعية ضعف مدة العقوبة المحكوم بها على ان لا تتجاوز خمس سنوات وتنقص عن ثلاث سنوات .
  - ٢ - تجري مدة التقادم في الحكم .
  - أ - الوجاهي ، من تاريخ صدوره اذا كان في الدرجة الاخيرة ومن تاريخ انبرامه اذا كان في الدرجة الاولى .
  - ب - النهائي ، منذ تبليغ المحكوم عليه بذاته او في محل اقامته .
- واذا كان المحكوم عليه موقوفاً فمن يوم قلصه من التنفيذ وفي هذه الحالة يسقط نصف مدة العقوبة التي نفذت فيه من مدة التقادم .

## المادة (٢٧٢)

مدة التقادم على العقوبات للمخالفات متناهيان تبدآن على نحو ما ذكر في المادة السابقة .

## المادة (٢٧٣)

- ١ - يحسب التقادم من يوم الى مثله من دون اليوم الاول .
- ٢ - يوقف التقادم كل حائل قانوني او مادي حال دون تنفيذ العقوبة او التدبير ولم ينشأ عن ارادة المحكوم عليه .
- ٣ - يقطع التقادم اجراءات التحقيق واجراءات الدعوى الصادرة من السلطة المختصة بالجريمة ذاتها .

## المادة (٢٧٤)

لا تحول المواد السابقة دون مراعاة احكام التقادم الواردة في القوانين الخاصة ببعض الجناح والمخالفات .

الباب الخامس  
انفاذ الاحكام الجزائية

## المادة (٢٧٥)

- ١ - تقوم بانفاذ الاحكام الجزائية النيابة العامة لدى المحكمة التي أصدرت الحكم .
- ٢ - ويقوم قاضي الصلح مقام النيابة العامة بانفاذ الأحكام في المراكز التي لا يوجد فيها ممثل للنيابة .

## المادة (٢٧٦)

- ١ - عند صدور حكم بالاعدام يرفع رئيس النيابة الى وزير المدلية أوراق الدعوى مرفقة بتقرير يضمه موجزاً عن وقائع القضية والأدلة المستند اليها في صدور الحكم وعن الأسباب الموجبة لانفاذ عقوبة الاعدام أو ابدالها بغيرها .

- ٢ - يرفع وزير المدلية أوراق الدعوى مع التقرير الى رئيس مجلس الوزراء لاحتالها على المجلس .
- ٣ - نظر مجلس الوزراء في الأوراق المذكورة وتقرر رئيس النيابة ويصدر رأيه في وجوب انفاذ عقوبة الاعدام أو ابدالها بغيرها ويرفع القرار الذي يتخذ في هذا الشأن مشفوعاً ببيان رأيه الى جلالة الملك .

## المادة (٢٧٧)

اذا وافق جلالة الملك على انفاذ حكم الاعدام يشنق المحكوم عليه خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ صدور الارادة للكلية داخل بناء السجن أو في محل آخر اذا عين مثل هذا المحل في الارادة للكلية ، ولا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام هذه في الحكم عليه بها في يوم من أيام الأعياد الخاصة بديانته أو في أيام الأعياد الأهلية والرمية .

## المادة (٢٧٨)

يجري انفاذ عقوبة الاعدام بمعرفة وزارة الداخلية بناء على طلب خطي من النائب العام مبيناً فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة وبحضور الأشخاص الآتي ذكرهم : -

- ١ - النائب العام أو أحد معاونيه .
- ٢ - كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم .
- ٣ - طبيب السجن أو طبيب المركز .
- ٤ - أحد رجال الدين من الطائفة التي ينتمي اليها المحكوم عليه .

## المادة (٢٧٩)

يسأل النائب العام أو معاونه المحكوم عليه اذا كان لديه ما يريد بيانه ويدون أقواله الكاتب في محضر خاص بوقعه النائب العام أو معاونه والكاتب .

## المادة (٢٨٠)

ينظم كاتب المحكمة محضراً بانفاذ الاعدام بوقعه مع النائب العام أو معاونه ويحفظ في اصابته الخاصة عند الدعي العام .

## المادة (٢٨١)

تدفن الحكومة جثة من نفذ فيه الاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها .

## المادة (٢٨٢)

تتلى القوانين والأنظمة التالية : -

- ١ - قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني مع جميع تعديلاته .
- ٢ - قانون تعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٦ للنشور في العدد (٨٨٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٥-١٢-١٩٤٦ مع ما أدخل عليه من تعديلات .
- ٣ - قانون تعقيب الأشخاص وتفتيش الأماكن للنشور في العدد (١٥٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١-٦-١٩٢٧ .
- ٤ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (القبض والتحرير) الباب الثالث والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية .
- ٥ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (القبض والتحرير) (للمعدل) رقم (١١) لسنة ١٩٤٢ للنشور في العدد ١٢٠٤ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٥-٦-١٩٤٢ .
- ٦ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (البيانات) الباب الرابع والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية .
- ٧ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (البيانات) (للمعدل) رقم (٢٢) لسنة ١٩٤٤ للنشور في العدد ١٣٦٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٧-١٠-١٩٤٤ .
- ٨ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (البيانات) (للمعدل) بقانون تشريع الدفاع ادمجها في بعض القوانين رقم (٣٠) لسنة ١٩٤٥ للنشور في العدد ١٤٣٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٤-٩-١٩٤٥ .
- ٩ - قانون الافراج بالكفالة رقم (٢٨) لسنة ١٩٤٤ للنشور في العدد ١٣٥٩ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٤-٩-١٩٤٤ .
- ١٠ - قانون الافراج بالكفالة (للمعدل) رقم (٥٢) لسنة ١٩٤٦ للنشور في العدد ١٥٢٥ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٣٠-٩-١٩٤٦ .
- ١١ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الجزائية لدى الحاكم المركزية رقم (٧٠) لسنة ١٩٤٦ للنشور في العدد ١٥٤٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢١-١٢-١٩٤٦ .
- ١٢ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) الباب السادس والثلاثون من مجموعة القوانين الفلسطينية .
- ١٣ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (للمعدل) للنشور في قانون (اعادة تنقيح) طبعة ١٣٠٠ التشريع المنقحة لسنة ١٩٣٧ رقم (١) لسنة ١٩٣٧ عدد ٦٦ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٢-١-١٩٣٧ .

كل من أخطأ



- ١٤ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (للدبل) رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٩ للنشور في العدد ١٦٤ من الوقائع الفلسطينية للورخ في ٢٣ - ١٢ - ١٩٣٩ .
- ١٥ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (للدبل) رقم (٣١) لسنة ١٩٤٤ للنشور في العدد ١٣٦٨ من الوقائع الفلسطينية للورخ في ٢٧ - ١٠ - ١٩٤٤ .
- ١٦ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (للدبل) رقم (٢٢) لسنة ١٩٤٦ للنشور في العدد ١٤٨٥ من الوقائع الفلسطينية للورخ في ٣١ - ٣ - ١٩٤٦ .
- ١٧ - قانون أصول المحاكمات الجزائية (المحاكمات الاتهامية) (للدبل) رقم (٤٠) لسنة ١٩٤٧ للنشور في العدد ١٦٠٨ من الوقائع الفلسطينية للورخ في ٢٩ - ٨ - ١٩٤٧ .
- ١٨ - نظام أصول المحاكمات الجزائية (النيابة الموقرة) للنشور في الجلد الثالث من مجموعة القوانين الفلسطينية .
- ١٩ - أصول (المحاكمات الجزائية) في الحاکم المركزي لسنة ١٩٣٨ : للنشور في العدد ٧٥٧ من الوقائع الفلسطينية للورخ في ١٠ - ٢ - ١٩٣٨ .
- ٢٠ - كل تشريع أردني أو فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي يتكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .
- ٢١ - قانون انتهاك حرمة المحاكم .

المادة (٢٨٣)

رئيس الوزراء ووزير المدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

٣ - ٦ - ١٩٥١

وزير المدلية  
هزاع الحايي

رئيس الوزراء  
سمير الرفاعي

## محضر الاجتماع السيد الرئيس الملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور ،  
وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٣ - ٥ - ١٩٥١ ،  
نصدر بأمرنا الملكية بتصاديق القانون الموقت الاتي وتأمير باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى  
قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة .

## قانون محاكم الصلح

قانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٥١

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون محاكم الصلح لسنة ١٩٥١) ويعمل به بعد موز شهر على نشره في  
الجريدة الرسمية ويشتغل في ذلك بالمراسم .

١ - تعتبر كل الدعاوى والاجراءات التي يبدى بها قبل العمل بهذا القانون ووفقاً للاصول القانونية السابقة انها اقيمت بصورة صحيحة .

٢ - يعمل بأية أحكام وردت في قانون اصول المحاكمات الحقوقية والجزائية ولم ينص عليها في هذا القانون بالتقدير الذي يتلائم مع احكامه وتتطلب المصلحة العمل بها عند النظر في الدعاوى الصاحبة والفصل فيها .

المادة (٢)

تعني عبارة ( محكمة الاستئناف ) ايضاً وردت في هذا القانون المحكمة التي يستأنف اليها الحكم الصلحي بدائية كانت ام استئنافية .

المادة (٣)

ينظر قضاة الصلح في الامور الاتية :-

أ - جميع دعاوى الحقوق والتجارة المتعلقة بالعين والدين التي راسمها او قيمتها مائة وخمسون ديناراً أردنياً بما هو داخل في اختصاص المحاكم النظامية .

ب - جميع الدعاوى المتعاقبة بدون التفات الى مائة الدعوى وقيمتها وكذلك في دعوى العطل والعطل والضرر المتعاقبة التي تنشأ عن الدعوى الاصلية بوجه الحصر مهما كان مقدارها .

ج - ما تفرع من الدعوى الاصلية مع الفائدة والمعروف والعطل والضرر والنافع بالتمام مقدارها ما بلغ .

د - دعاوى حق المسيل وحق المرور واعادة اليد على العقار التي تزعت بأي وجه كان ومن راضع اليد عليه .

هـ - اخلاء الأجرور بمقتضى نظام ايجار العقار مهما بلغ بدل ايجاره ويقومون بالتبليغات التي يقوم بها السكاتب العدل في الشؤون المذكورة ودعاوى اخلاء الأجرور واسترداده اذا انقضت مدة الاجارة ولم يكن عقد الايجار مربوطاً بسند .

و - حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة احتياطياً في جميع دعاوى الذمة التي يدخل ضمن اختصاصهم النظر فيها بشرط مراعاة القيود المدرجة في قانون المحاكمات الحقوقية كما ان لهم حجز المنافع الحاصلة من المتنازع فيه عند الاقتضاء وقاية لها من الضرر .

وعند طلب الحجز اذا رأى قاضي الصلح ان هذا الطلب حق ووافق للشروط المعينة في قانون المحاكمات الحقوقية يأخذ من طالبه كفيلاً معتبراً يكفل ما قد يلحق بالمحجوز عليه فيما بعد من العطل والضرر ثم يقرر الحجز . ويكفي ان تصدق كفالة العطل والضرر هذه من هيئة اختيارية القرية او الحلة .

ز - قسمة الاموال المشتركة غير المنقولة وفق احكام قانون تقسيم الاموال المشتركة غير المنقولة على ان تتولى دائرة الاجراء بيع غير المنقول الذي يقرر بيعه لعدم قابليته للقسمة وفق احكام القانون المذكور .

ح - تقسيم الاموال المنقولة مهما بلغت قيمتها وذلك بقسمتها ان كانت قابلة للقسمة والحكم ببيعها اذا لم تكن قابلة للقسمة . على ان تتولى دائرة الاجراء بيع المنقول الذي يقرر بيعه لعدم قابليته للقسمة .

مراعاة في ذلك بقدر الامكان الاحكام الخاصة بمعاملة بيع غير المنقول المشترك المنصوص عليها في قانون تقسيم الاموال المشتركة غير المنقولة .

المادة (٤)

أ - يجوز لأي مدع ان يجمع بين اسباب عديدة في دعوى واحدة ما لم يرد نص على خلاف ذلك شرطاً ان لا يتجاوز مجموع المطالب مائة وخمسين ديناراً .

ب - اذا كان لاهد مطلوب يتجاوز الحد الصلحي فليس له ان يقسم الدعوى به الى اجزاء فيدعي مبلغ منه دون الحد المعين ويحفظ لنفسه حق الادعاء بالباقي ولكن اذا كان قد استوفى او تنازل عن قسم من اصل مطلوبه وبقي له مبلغ دون الحد المذكور فيمكنه ان يقدم الدعوى بالباقي لدى محكمة الصلح

كل من اطلع على  
هذا من المأمور

## المادة (٥)

١ - اقضاء الصلح النظر في جميع دعاوى الجنب ما عدا :-

أ - جميع الجنب المينة في الباب الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

ب - الجنب المينة في المواد الآتية :- ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٧ و ٢١٢ و ٢٤٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٧٤ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٨٣ و ٢٩٦ و ٢٩٨ و ٣٠٥ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣٣٣ و ٣٣٦ و ٣٩٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤٣٠ من قانون العقوبات .

ج - الجنب التي ورد نص خاص على رؤيتها من قبل محكمة اخرى .

٢ - وينظر ايضا اثناء النظر في الدعاوى فيما ينشأ عنها من شهادات الزور واليمين الفاجرة .

## المادة (٦)

١ - تقام الدعاوى الصالحة في محكمة الصلح التي يقع ضمن دائرة اختصاصها المكان الذي :-

أ - يقع فيه المدعي عليه او يتعاطى اعماله فيه ، او

ب - جرى فيه تسليم المال ، او

ج - يعين لتنفيذ التعهد ، او

د - وقع فيه الفعل المسبب للدعوى ، او

هـ - تم فيه التعهد .

٢ - اذا عين احد المتعاقدين لمصلحة التعاقد الآخر في نص العقد محل اقامة للدعوى عند حدوث خلاف بينها من جراء هذا العقد ، يكون التعاقد الآخر مختاراً في اقامة الدعوى في محكمة المكان الذي يقع فيه خصمه او في محكمة المكان الذي اختاره هذا الخصم في العقد

اما اذا كان المقصود بتعيين المكان المختار تقييد المتعاقدين كليهما فاية دعوى تنشأ عن هذا العقد لا تقام الا في محكمة المكان الذي اختاره في العقد المذكور .

٣ - اذا تعدد المدعي عليهم يجوز اقامة الدعوى في محكمة المكان الذي يقع فيه اي واحد منهم .

٤ - الدعاوى المتعلقة بالاموال غير المنقولة لا تقام الا في المحكمة التي تقع ضمن اختصاصها ملك الاموال .

٥ - تقام الدعاوى المتعلقة بالشركات والجمعيات القائمة او التي في دور التصفية او المؤسسات في المحكمة التي يقع مركز الادارة في دائرة اختصاصها . سواء اكانت الدعوى على الشركة او الجمعية او المؤسسة او من الشركة او الجمعية على احد الشركاء والاعضاء او من شريك او عضو على آخر .

ويجوز رفع الدعوى الى المحكمة التي يقع في دائرتها فرع الشركة او الجمعية او المؤسسة وذلك في المسائل المنصه بهذا الفرع .

## المادة (٧)

عند تقديم الدعوى الى قاضي الصلح تقيد بدقتها الخصوص وتُرسل صورة عن محضر الدعوى مرفوعة بمل وخبر تبليغ بين فيه لزوم حضور المدعي عليه في اليوم المعين للمحاكمة وان لم يحضر يحاكم غيابياً ونجري التبليغات بواسطة المحضر وفقاً للاصول المنبثقة في قانون المحاكمات الحرفية للتبليغات .

## المادة (٨)

يجب ان يكون بين اليوم الذي يقع فيه تبليغ الطرفين ورقة الدعوى او تبليغها بالشهود وبين اليوم الذي يحضر فيه المحكمة مدة (٢٤) ساعة على الاقل اقل الدعاوى المستعجلة فيستثنى من هذه المعاملة . واذا لم يراع امر هذه المدة وجهر الطرفان والشهود بانشاء اجراء المحاكمة

## المادة (٩)

في اليوم المعين للمحاكمة يستدعي القاضي الطرفين وبعد تلاوة الاوراق يورد عليها الاسئلة المتعلقة بموضوع الدعوى ثم يبذل الجهد في الصلح بينها فاذا وفق الصلح بمقتضى شرائطه القانونية يأمر كاتب الضبط بتنظيم حك صلح ثم يقرأ هذا الصك على الطرفين حتى اذا كانت لها ملاحظة يمدله ويمسحه وفقاً للملاحظة الواردة منها . وبعد الانتهاء مما ذكر يقرؤه على مسمع منها في موقع المحاكمة متأنيا وباسلوب يفهمه كل واحد وبعد قراءة حك الصلح يأمر الطرفين فيوقعانه بالامضاء او الختم او الشارة المخصوصة ويذيله بشرح يفيد انه صدق الصلح الواقع ويضع التاريخ ويضيه ثم يختم ذلك الشرح بخاتم المحكمة الرسمي ويوقعه ايضا كاتب المحكمة وهذا الصك يعد بمثابة اعلام حكم لا يتبع طريقاً من الطرق القانونية .

## المادة (١٠)

اذا لم يوفق القاضي لاجراء الصلح بين الطرفين ينظر في الدعوى حالاً واذا اقتضى تأجيل المحاكمة لجلب الشهود او لاسباب اخرى يفهم القاضي الطرفين لزوم حضورها الى المحكمة حاملين اصل الاوراق التي سببوا فيها عند الحاجة وامرهما ان يوقعوا امضائهما او خاتمتها او شارتها المخصوصة على محضر الدعوى واذا سمى احدهما شهيداً تؤخذ منه تفقاتهم الضرورية التي تقدر بحسب مسافة المجل على ان تستوفي فيما بعد من المبتل منها ، واذا اظهر استعداده لاحضار شهوده بنفسه فلا حاجة لاستيفاء تفقات منه ودعوة الشهود الى المحكمة تكون بورقة دعوة يبايعونها وفق الاصول المنبثقة في قانون المحاكمات الحرفية .

## المادة (١١)

أ - اذا تخلف الشاهد عن اجابة الدعوى دون ان يكون له معذرة مشروعة يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مقدارها خمسة دنانير ويأمر باحضاره ومتى جئ بالشاهد وبين معذرة مشروعة جاز اعفاؤه من الغرامة .

ب - الحكم بالغرامة وقرار الاعفاء منها لا يتبعان طريقاً من الطرق القانونية .

ج - اذا تعذر حضور الشاهد لوجوده خارج قضاء المحكمة يرسل القاضي ورقة استنابة الى قاضي صلح المحل الذي يقع فيه الشاهد وعلى القاضي الذي تصه الاستنابة ان يستمع افادة الشاهد علناً في المسائل المينة في الاقامة وينظم ضعا بها وبعد تصديقه يرسله الى القاضي الذي استنابه .

والشاهد المقيم في دائرة قضاء القاضي اذا لم يكن بجيب الى المحكمة لمعذرة مشروعة كالمرض تضبط افادته في محل اقامته بحضور الطرفين .

د - اذا كلف احد رجال الدين بتأدية الشهادة في دعوى واعترض على حلف الجين الا بين يدي اسقفه او رئيسه الديني فله ان يتوجه في الحال الى اسقفه او رئيسه الديني ويؤدى الجين امامه مقسماً انه سيجيب بالصدق على جميع ما يلقي عليه من الاسئلة التي تجزئها للحكمة ثم يعود بشهادة من المرجع الذي اديت الجين امامه تشمر بأنه حلف الجين المطاوعة ومن ثم تسمع شهادته .

هـ - اذا كان من الضروري سماع شهادة رئيس العلماء او أي رئيس روجي أعلى لأيسة طائفة من الطوائف الأخرى فيأخذ قاضي الصلح شهادته بحضور الطرفين في غرفته أو في محل اقامة الشاهد أو في أي محل آخر يستنسه ، والشهادة التي تؤخذ على هذا الوجه تنل اثناء النظر في الدعوى .

## المادة (١٢)

للمحاكمة لدى قضاء الصلح عناية وبمكس ذلك تعتبر جميع الماملات باطلة غير أن الدعاوى المنجلة يمكن النظر فيها سراً ويجب أن يقام في المحكمة أحد مأموري الضابطة لتنفيذ ما يأمر به القاضي لتقرير النظام في المحاكمة وللقاضي أن يأمر بأخراج الدين يخلون في انتظام المحاكمة قولاً أو وضماً أو إشارة من المحكمة وله أيضاً أن يحكم على الدين بتسكون سرمة المحكمة بغرامة لا تتجاوز الدينار أو بالحبس من ٢٤ ساعة الى ثلاثة أيام وهذا القرار ينفذ في الحال ولا يكون قابلاً للاستئناف .

كل من أشعل



## المادة (١٣)

أ - يحق لكل من الطرفين أن يرسل وكيله عنه ، وعندما لا يعين أحد الطرفين وكيلاً يجوز باذن قاضي الصلح أن يوكل عنه زوجه أو أحد أصوله أو فروع له لرافعه عنه مجاناً على أن يكون حاملاً ورقة وكالة ممثلة من موكله ومن شاهدين مصدقة من مختار وهيئة شيخ القرية أو اعيانها أو أن يكون قد عهد الى هذا القريب بالوكالة شفهاً أمام قاضي الصلح .

ب - يسوغ للقاضي أن يجلب للدعي وللدعي عليه بالذات الى المحكمة عند الحاجة لاستماع ادايتها الا اذا كان هنالك عذر شرعي كالمرض فان القاضي يذهب حيث يشاء الى دار المذود منها فيستجوبه بحضور الخصم وشخصين على الأقل من الاعيان كشاهدين واذا كان الطرف المقرر جلبه بالذات غائباً ينظر ، فان كان ينظر عودته في مدة قليلة فالقاضي أن يؤخر النظر في الدعوى والبت فيها الى حين عودته وإلا وجبها الى أن يرد للحضر الذي يكون قد أرسله الى قاضي صلح الحل للقم فيه القائب بالتحقيقات المطلوبة .

ج - على الشاهد قبل تأدية شهادته أن يخلف ميمناً أمام قاضي الصلح على الصورة الآتية ( أنتم بالله العظيم اني أقول الحق ولا شيء غير الحق ) ولا حاجة للتركية .

## المادة (١٤)

في كل الدعاوى ما عدا العطل والضرر ومرور الزمان والوظيفة والصلاحيه يورد الطرفان الواحد بعد الآخر جميع مدعياتها ومدافعاتها واعتراضاتها دفعة واحدة وعلى القاضي أن يمتطي قراراً واحداً في جميع ذلك دون أن يحتاج الى إصدار مقررات في كل منها الا ما كان اعطاء القرار باسناد الدعوى فيها يتوقف على تدقيق الخبراء أو اجراء الكشف فيصدر القرار على حدة .

## المادة (١٥)

أ - اذا كان أحد متصرفاً بأموال غير متقولة يستند فاعتدى عليها شخص وأحدث يده عليها فاقام للتصرف الدعوى طالباً اعاده يده عليها ، وأثبت يستند انه ذو اليد الحقيقية وأيد بأدلة أخرى انه هو واضع اليد على المتنازع فيه قبل إحداث اليد يحكم برفع اليد الحادثة ويعاد للدعي به الى ذى اليد القديمة واذا ضبط صاحب السند غير القول جبراً وتقليباً دون مراجعة هذه الطريق القانونية وراجع الطرف الآخر يعاد الحال السابق وينبه صاحب السند الى وجوب مراجعة الطرق القانونية .

ب - لا تسمع دعوى تزعم اليد اذا مر على إحداث اليد ثلاث سنوات .

## المادة (١٦)

اذا ابرز كل من الطرفين للتخاصمين سنداً ينظر . فان كان كلاهما تلقيا للملك من شخص واحد أو من أشخاص مختلفين اعتبر السند القديم تاريخاً وعلى هذا ان كان سند طالب إعادة اليد مقدماً تاريخاً وأثبت كما هو مبين في المادة السابقة انه هو واضع اليد قبل إحداث الدعوى عليه يده يحكم برفع يد الدعي عليه . واذا كان سند الدعي عليه أقدم تاريخاً وجب رد دعوى الدعي . ولا يكون هنالك ضرورة للبحث في كون الدعي واضع اليد قبل إحداث للدعي عليه يده اولا . واذا كان أحد الطرفين تلقى الملك من الآخر يعتبر السند المؤخر تاريخاً وعلى هذا اذا كان تاريخ سند الدعي عليه مؤخراً رد دعوى إعادة اليد .

## المادة (١٧)

اذا كان تعدد الأسناد للبرزة من التخاصمين ناشتاً عن اشتراكها في المتنازع فيه يحكم بوضع يد الطرفين بالاشتراك وان لم يبرز أحد منها سند تصرف فيها لزوم مراجعة المحكمة للأدول لها بالنظر في دعوى التملك .

## المادة (١٨)

الحكم الصادر في دعاوى إعادة اليد برفع يد الدعي عليه لا يفيد كون للدعي مالاً للدعي به أو متصرفاً فيه . وعليه اذا ادعى الشخص الذي صدر الحكم برفع يده انه مالك للحل المتنازع فيه أو للتصرف فيه فصل هذه الدعوى في المحكمة الفاعلة اليها النظر في ذلك وفقاً لاصولها الخاصة .

## المادة (١٩)

اذا ابرز طالب إعادة اليد كفالة ناطقة بضمانه كل عطل وضرر قد يلحق بالمدعي عليه فيا لو ظهر فيما بعد انه مبطل في دعواه يمنع المدعي عليه من انشاء الابنية وغرس الاشجار في المحل المتنازع فيه .

## المادة (٢٠)

اذا كان المدعي عليه قد أنشأ ابنية أو غرس اشجاراً في المتنازع فيه ينظر فان قدم ضماناً على ما عساه يلحق بالمدعي من العطل والضرر وما يجرمه من الفائدة فيما لو ثبتت دعوى إعادة اليد وفقاً لاصولها تبقى الابنية والاشجار في يد صاحبها على ان يراجع المحكمة للأدول لها بالنظر في ذلك خلال شهر على الأكثر . وان لم يتمكن من تقديم الكفالة تسلم الى المدعي بالضمانات المذكورة . واذا لم يتمكن كلاهما من ابراز الكفالة تسلم ليد عدل .

## المادة (٢١)

اذا كان انشاء الابنية أو غرس الاشجار واقعاً في قسم من المحل المتنازع فيه تجزي العامة وفق ما هو مبين في المادة السابقة على المحل الموجود فيه تلك الابنية وتوابعها وتلك الاشجار ويعاد الباقي الى صاحب اليد القديمة .

## المادة (٢٢)

اذا كان صاحب اليد الحادثة قد زرع المحل المتنازع فيه وكان المصنوع قد ادرك وثبتت دعوى اقامة اليد وفقاً لاصولها يؤمر المدعي عليه بمحصوله وكف يده عن المدعي به واذا كان ما زرعه صاحب اليد الحادثة من البذار لم يثبت بعد بخير صاحب اليد القديمة ان شاء اعطى مثل البذار او قيمته وتلكه وان شاء اخذ اجر مثل المتنازع فيه وانتظر ادراك المحصول واذا كان البذر المزروع قد نبت ولكن المحصول لم يدرك بعد بخير المدعي ان شاء اخذ اجر مثل المتنازع فيه وانتظر ادراك المحصول وان شاء ابرز كفالة على ضمانه كل عطل وضرر قد يلحق بصاحب البذار فيما اذا ظهر انه غير بحق فيا سيديعه من التملك والتصرف او ضمانه مثل البذار اذا ظهر انه بحق ويسلم اليه المحل المتنازع فيه .

## المادة (٢٣)

القاضي ان يقرر لزوم استماع بعض الخبراء والكشف على المحل بحضور الطرفين أو الطرفين مع الشهود وعندها يفهم الطرفين القرار المذكور علناً ويدين اجرة اهل الخبرة ونفقات الشهود .

## المادة (٢٤)

أ - ينطق قاضي الصلح بالحكم فور ختام المحاكمة اذا امكن والا ففي جلسة أخرى تعين لهذا الغرض ، ويكون الحكم مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً من القاضي الذي اصدره .

ب - يجوز لاي قاضي صلح ان ينطق بحكم كنية ووقعه قاضي صلح آخر ولكنه لم يفهمه بعد ويؤرخ الحكم بتاريخ النطق به .

ج - على القاضي ان يدرج في متن القرار على الحكم واسبابه والمواد القانونية التي بني عليها حكمه وان يفهم من خسر الدعوى منها ان له الحق في استئنافه خلال عشرة ايام عدا يوم التفهم .

## المادة (٢٥)

يجوز للمحكمة في كل وقت ان تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم الاغلاط الكتابية او الحسابية التي تقع في الاحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي .

## المادة (٢٦)

اذا انكر أحد الطرفين ما في الاوراق من خط وخاتم وامضاء ، تجري معاملة تدقيق الخط والخاتم والمضاء وفقاً لاصول القنطرة في قانون المعاملات الحقوقية .

هكذا من الأشغال



## المادة (٢٧)

يعطى كل من الطرفين صورة مصدقة عن الفقرة الحكيمة من الاعلام مؤرخة ومختومة ويجب ان تكون الصورة محتوية على رقم اشارة الدعوى المتسلسل .

## المادة (٢٨)

١ - يستأنف حكم محكمة الصلح في القضايا الجزائية الى المحكمة البدائية اذا كانت العقوبة المحكوم بها غرامة لا تتجاوز عشرة دنانير وفيما عدا ذلك يستأنف حكماً الى محكمة الاستئناف .

٢ - يستأنف حكم محكمة الصلح في القضايا الحقوقية الى محكمة الاستئناف اذا كانت قيمة المدعى به تتجاوز العشرين ديناراً او كان موضوع الدعوى مالا غير منقول مهما بلغت قيمته ويستأنف الى محكمة البداية اذا كانت قيمة المدعى به عشرين ديناراً فأقل .

٣ - للمحكوم عليه ان يستأنف الحكم خلال عشرة ايام ابتداء من اليوم التالي لتفهم الحكم او من اليوم التالي لتبليغه اذا كان غائباً .

٤ - اذا لم يقدم الاستئناف خلال المدة المعتبرة وطلب المستأنف خلال عشرة ايام اعتباراً من تاريخ انقضاء مدة الاستئناف تمديد المدة فيجوز لمحكمة الاستئناف ان تمنحه مهلة لا تتجاوز عشرة ايام اذا بين سبباً مشروعاً للتأخير واذا ظهر للمحكمة عند انقضاء مدة الاستئناف الاصلية او الممددة وقبل تدقيق القضية ان الرسم القانوني كان ناقصاً فلها ان تسمح باكماله .

٥ - اذا استأنف احد الطرفين الحكم ترسل اوراق الدعوى الى قلم محكمة الاستئناف والا فتحتفظ في قلم محكمة الصلح وعلى قاضي الصلح او رئيس الكتاب ان يخبر المستأنف انه يجب عليه ان يبين اسباب الاستئناف وان يقدم دفاعه كتابة الى محكمة الاستئناف .

تبلغ صورة من الالتماس الاستئنافي الى الفريق الثاني ويبلغ ان له ان يقدم رداً لقاضي الصلح خلال اسبوع من تاريخ تبليغه وأن يقدم لائحة بدفاعة الى محكمة الاستئناف في خلال عشرة ايام من تاريخ البلاغ المذكور ، وبعد انتهاء الاسبوع المذكور يأمر قاضي الصلح بأرسال اوراق الدعوى الى محكمة الاستئناف مع جواب الفريق الثاني ( اذا كان قد قدم ) ولا يطلب حضور الطرفين امام محكمة الاستئناف مالم تقرر المحكمة ان حضورهما ضروري لتحقيق العدالة .

## المادة (٢٩)

عند النظر في الاستئناف اذا تبين أن الدعوى خارجة عن صلاحية قاضي الصلح تعين للمحكمة مرجع النظر بالدعوى ، واذا ظهر لها ان في الحكم خطأ ثبت في الدعوى ، واذا ظهر غلط في الاجراءات فلها الخيار اما ان تحكم في القضية او تصدها لمحكمة الصلح لسماحها بجدها .

## المادة (٣٠)

أ - اذا لم يحضر المدعى في اليوم الذي عينته المحكمة يعطى القرار بسقوط دعواه مؤقتاً وضمانه ضرر المدعى عليه وخساره الذي تقرر له المحكمة بطلبه .

ب - اذا لم يحضر المدعى عليه ينظر القاضي في دعوى المدعى غياباً ويحكم بها واذا حضر المدعى عليه في اليوم الذي عينته المحكمة وتأخلت الدعوى ولم يحضر في الجلسة للوجبة فيصدر الحكم في حقه غياباً باعتباره وجاهياً . ولا يحق له الاعتراض على الحكم ويكون له الحق في استئنافه .

ج - للمدعى عليه الذي جرى محاكمته غيابياً اذا حضر في جلسة من الجلسات التالية وقدم علناً مشروعاً لتبليغه قبل القاضي ان يقبله في الجلسة وأن يعله بالاجراءات التي جرت في غيابه وله ان يكرر هذه الاجراءات في حضوره اذا رأى ان ذلك ضروري لتحقيق العدالة .

## المادة (٣١)

يجوز الاعتراض على الحكم النهائي خلال خمسة ايام من ثاني يوم التبليغ او استئنافه خلال عشرة ايام .

## المادة (٣٢)

١ - اذا تخلف للمترض أو الطرفان عن الحضور في الوقت المعلن لسبع الاعتراض على حكم غيابي ترد المحكمة الاعتراض والمعتراض أن يستأنف هذا القرار .

٢ - اذا تخلف للمترض عليه عن الحضور عند النظر في الاعتراض تقرر المحكمة بناء على طلب للمترض السير في الدعوى الاعتراضية بحق للمترض عليه غيابياً وقبول الاعتراض اذا ظهر أنه قدم ضمن للدة القانونية وتنظر في أسباب الاعتراض وتصدر قرارها برد الاعتراض او قسح الحكم النهائي وابطاله او تعديله على أن يكون للمعتراض عليه الحق في استئناف هذا القرار .

٣ - اذا استأنف للدعى عليه الحكم النهائي الصادر ضده وقسخت محكمة الاستئناف هذا الحكم وأعدت القضية للنظر بها وتخلف للدعى عليه عن حضور المحاكمة أيضاً لا يقبل استئناف الحكم الذي يصدر بنتيجة هذه المحاكمة الا اذا أثبت ان غيابه كان لمعذرة مشروعة .

٤ - اذا لم يبلغ الحكم النهائي خلال سنة من تاريخ صدوره الى الفريق الذي يراد تنفيذه بحقه يعتبر لاغياً تجاه ذلك الفريق .

## المادة (٣٣)

أ - كل من يدعي أن له علاقة في الدعوى الجاري النظر فيها ولم يكن قد دعي اليها بصفته أحد الطرفين يحق له ان يطلب الدخول في الدعوى المذكورة بصفة شخص ثالث ، وللطرفين الحق في أن يطلبوا ادخال شخص ثالث فيها ، وعند وقوع مثل هذا الطلب يعطى القاضي القرار للتقضي .

ب - كل شخص لم يدخل للمحاكمة اذا رأى ان في الحكم الصادر من قاضي الصلح اجحافاً في حقوقه له الحق في الاعتراض عليه بصورة اعتراض التير .

ج - يقدم اعتراض الغير الأصلي الى قاضي الصلح الذي أصدر الحكم للمترض عليه أما اعتراض الغير الطارئة الذي يعترض به على اعلام صدر من قاض آخر وأبرز في دعوى يوشع النظر فيها لدى قاض فائماً يقدم الى القاضي الذي يباشر النظر في تلك الدعوى .

د - اعتراض الغير على اعلام صدر من قاضي صلح لا يمنع من تنفيذ اعلام الحكم المذكور مؤقتاً اذا قدم للمحكوم له الكفالة ولا يدعو لتأخير التنفيذ .

## المادة (٣٤)

يحق للمدعي أو للدعى عليه طلب رد القاضي عند وجود أحد الاسباب المبينة في قانون المحاكمات الحقوقية وحينئذ يقدم استدعاء رد القاضي الى رئيس المحكمة البدائية ، وعلى الرئيس أن يبلغ القاضي في الحال صورة مصدقة عن الاستدعاء المذكور وبعد أن تؤخذ مطالعة للدعي العام خطياً على الجواب الوارد من قاضي الصلح تصدر المحكمة قرارها على الأوراق فان تقرر لديها قبول رد القاضي تعطى القضية الى قاضي صلح آخر للنظر فيها ولكن يشترط في طلب رد القاضي ان يقدم الاستدعاء قبل الدخول في الدعوى ان كان الطلب من المدعي وقبل الدخول في المحاكمة ان كان من المدعى عليه ما لم يكن سبب الرد متولداً عن حادثة طرأ بعد الدخول في الدعوى أو المحاكمة فيشترط قبول طلب الرد أن يقدم في أول جلسة تلي هذا الحادث .

## المادة (٣٥)

تعني القضايا الصلحية في هذا القانون القضايا الحقوقية والجزائية ، غير انه لا يتبع في الواد الجزائية التثبيت في الصلح وتحويل الدعوى عليه الميمن وأخذ تفقسات الشهود الضرورية سلفاً أو تبليغ المدعى عليه صورة من ضبط الدعوى .

يباشر القاضي النظر في الدعوى الجزائية بناء على شكوى للتضرر أو بناء على اخبار غير أو مأمورى الضابطة العدلية على أن تتبع الأحكام المبينة في قانون أصول المحاكمات الجزائية الا ما نص عليه في قانون حكام الصلح هذا .

هذه من المأخوذ

## المادة (٣٦)

لقاضي الصلح في المواد الشتملة على الحبس ما لقاضي التحقيق من الصلاحية التامة في التوقيف والتخليفة كما ان للظنين وأترابه واصدقائه ان يطلبوا تخليفة سبيله بالكفالة على ان يقدر قاضي الصلح مقدارها ويكتفي بالتصديق على ملادة الكفيل من هيئة اختيارية القرية أو لليلة .

## المادة (٣٧)

لأي شخص مكلف بتحقيق الجرائم وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائية ان يجري بحضور شخصين من هيئة اختيارية القرية أو لليلة ما يراه من أنواع البحث والتنقيب لظهور الأشياء للدعي بسرقتها واختفائها وفي هذه الحال ينظم محضر بما أجرى من البحث ويسلم الى قاضي الصلح ليضعه في أوراق الدعوى .

## المادة (٣٨)

يفهم قاضي الصلح الظنين ان له ان يستأنف الحكم خلال عشرة أيام من ثاني يوم التفهم فاذا أظهر الظنين عزمه على الاستئناف يجوز لقاضي الصلح عوضاً عن حبسه أو التشديد عليه بدفع الجزاء التقدي ان يطلق سراحه بالكفالة ريثما يقرر الحكم في الاستئناف .

وإذا لم تستأنف الدعوى ترسل بلا تأخير الى الدعي العام الذي له الصلاحية في استئناف الحكم في خلال (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ صدور الحكم ويترتب عليه أيضاً أن يجبر قاضي الصلح بلا تأخير بما يرى اجراءه من اللامات بعد تدقيقه النظر في الدعوى .

## المادة (٣٩)

إذا حدث خلاف في الصلاحية بين محكمتين أو أكثر من المحاكم الصلحية تبين محكمة الاستئناف المحكمة التي يرجع اليها وحدها صلاحية النظر في تلك الدعوى سواء أكان ذلك الخلاف سلبياً أو ايجابياً .

## المادة (٤٠)

لدى حساب الزمن ابقاء الغايات المقصودة من هذا القانون تتبع القاعدة التالية :  
١ - أن المدة المشار اليها بعدد من الأيام ابتداء من وقوع حادثة والقيام بعمل او شيء أوفياً يتعلق بعمل الاعتراض وتقدم اللوائح تعتبر غير شاملة لليوم الذي وقعت فيه الحادثة او جرى فيه ذلك العمل او الشيء .  
٢ - لا تحسب أيام العطل الرسمية من المدد المقررة إذا جاءت في نهاية المدة .

## المادة (٤١)

تلغى القوانين والأنظمة والاصول التالية :  
١ - قانون بحكام الصلح (الاردني) رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٦ المنشور في العدد ٨٨٠ من الجريدة الرسمية .  
٢ - قانون صلاحية محاكم الصلح (اللسطيني) رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٧ .  
٣ - اصول المحاكمات لدى محاكم الصلح المنشور في العدد ٩٧٨ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ ١٩٤٠-١٢-٢٥ .  
٤ - اصول المحاكمات لدى محاكم الصلح (المبدلة) المنشورة في العدد ١٠٠٣ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٥ نيسان سنة ١٩٤٠ .  
٥ - اصول المحاكمات لدى محاكم الصلح (المبدلة) المنشورة في العدد ١٢٦٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ٢٢ نيسان سنة ١٩٤٣ .  
٦ - اصول المحاكمات لدى محاكم الصلح (المبدلة) المنشور في العدد ١٦٠٢ من الوقائع الفلسطينية المؤرخ في ١٩ نيسان سنة ١٩٤٧ .  
٧ - قانون بحكام الصلح المجاني الموقت الصادر في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦ الموافق ١١ نيسان سنة ١٩٢٩ .

٨ - كل تشريع اردني أو فلسطيني صادر قبل من هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .

## المادة (٤٢)

رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣٠ - ٥ - ١٩٥١

محرره

رئيس الوزراء

وزير العدلية

سمير الرفاعي

هزاع المجالي

## محمد عبد السلام السيد مدير المصلحة العامة

بمقتضى المادتين (٢٥ و ٥٣) من الدستور ،

وبناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣ - ٥ - ١٩٥١ ،  
نصدر اراءتنا الملكية بتصديق القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة عند اجتماعه في دورته العادية القادمة : -

## قانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٥١

قانون لالغاء قانون الطوابع الاضافية رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٦

- ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون الغاء قانون الطوابع الاضافية رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٦ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٦ مايس سنة ١٩٥١ .
- ٢ - يلغى ( قانون الطوابع الاضافية رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٦ ) المنشور في العدد ٨٦٩ من الجريدة الرسمية اعتباراً من تاريخ ١٦ - ٥ - ١٩٥١ .
- ٣ - رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير المواصلات ( البوق والبريد ) مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

محرره

٢٤ - ٥ - ١٩٥١

رئيس الوزراء

وكيل وزير المالية

وزير المواصلات

سمير الرفاعي

هزاع المجالي

بشاره غصيب

## اعلان

بطلان نفاذ قانون موقت

صادر بمقتضى الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور

بناء على رد مجلس الامة للقانون الموقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٨ ( القانون المعدل لقانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ ) المنشور في العدد (٩٥٨) من الجريدة الرسمية ، قرر مجلس الوزراء - عملاً بالفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور - سحب القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٤٨ من مجلس الامة واعلان بطلان نفاذه ، وقد اقترنت هذا القرار بتصديق حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم .

١٩٥١ - ٦ - ٥

رئيس الوزراء

سمير الرفاعي

كل من أشعل